كيف
تكون محققًا في أسبوع؟

تأليف

أبي أويس الكردي

أشرف بن نصر بن صابر بن إبراهيم بن محمد

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

قدم له

فضيلة الشيخ

أبي عبد الله مصطفى بن العدوي

حُقوق الطّبع محفُوظة

الطبعـــة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

رقم الإيداع: ٣٥٧٥ / ٢٠١٨م

الناشر

دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع
المنصورة - مصر

٢٣ شارع محمد عبده – خلف الجامع الأزهر – القاهرة

٠٠٢٢٢٥١١٧٧٤٧

فرع المنصورة

شارع الهادي – عزبة عقل – المنصورة

ت: ٠٠٢٠١٠٠٧٨٦٨٩٨٣ – ٠٠٢٠١٠٠٧٧١١٦٦٥

Dar_Elollaa@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ.

وبعدُ: فهذا بَحْثٌ في تخريجِ السُّنةِ النبويةِ، وكذا الآثارُ عن الصحابةِ والتابعينَ. أعدَّه أخي في اللهِ/ أبو أويسٍ أشرفُ الكرديُّ - حفظه اللهُ - وذلك تيسيرًا على الدارسين لأمرِ التخريجِ ومِن ثَم الحكمُ على الحديثِ والأثرِ بما يستحقُّ صحةً أو ضعفًا.

هذا، ولا تخفى أهميةُ الوسائلِ الإلكترونيةِ الحديثةِ في التخريجِ وجَمْعِ الطرقِ؛ ولذا فَقَدْ أولاها أخي/ أبو أويسٍ - حفظه اللهُ - اهتمامًا في رسالتِه.

فاللهَ أسألُ أن يَزيدَه توفيقًا وسَدادًا، وأن ينفعَ به الإسلامَ والمسلمين.

وصَلِّ اللهمَّ على نبيِّنا محمدٍ وسَلِّمْ.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

✍وكتبه

أبو عبد الله مصطفى بن العدوي(١)

---

(١) وذلك في الخامس من ذي الحجة الحرام، عام سبعة وثلاثين وأربع مئة وألف من الهجرة المباركة.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ القائلِ: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ۝٣٤﴾ [الأحزاب: ٣٤](١).

والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ القائلِ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا**»(٢).

وبعدُ: فبين يديك وعينيك رسالة بعنوان «**كيف تكون محققًا في أسبوع؟**» تذلل لك الصعاب -بفضل الله- في كيفية تخريج حديث رسول الله ﷺ

---

(١) أخرج الطبري في «تفسيره» (٢٠/ ٢٦٨) بسند حسن عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ﴾: أي: السُّنة، قال: يمتن عليهن بذلك.

(٢) **صحيح:** أخرجه الترمذي (٢٢٧)، وابن ماجه (٢٣١)، وأحمد (١٦٧٥٤)، والدارمي (٢٢٨)، والحاكم (٢٤٩)، والطبراني في «الكبير» (١٥٤١)، وأبو يعلى (٧٤١٣)، والبزار (٣٤١٦) من حديث الزهري، عن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعِم، عن أبيه جُبَيْر.
وأخرجه الترمذي (٢٦٥٨)، وابن ماجه (٢٣٢)، والحُميدي (٨٨)، ومن طريقه الشاشي(٢٧٧) من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه.
وأخرجه أيضًا ابن ماجه (٢٣٦)، وأحمد (١٣٣٥٠) من حديث أنس بن مالك.
وابن ماجه (٢٣٠) من حديث زيد بن ثابت.
ورُوي عن أبي سعيد الخدري بسند ضعيف.

وتمييز صحيحه من ضعيفه وكذا الآثار الموقوفة والمقطوعة.

وتضع قدمَك بإذن الله على سُلَّم الترقي في الرسوخ في العلم النافع.

وتربط حاضرك بماضيك وعصرك بخير القرون.

وتزيل الوحشة والفجوة التي بينك وبين كتب التراث المجيدة.

جمعتْ لك بين نشأة هذا العلم وتعريفه وشرحه، ومفاتيح التخريج من الكتب والحاسوب والحكم على الراوي أو الحديث أو الأثر، وتبييض النتيجة التي توصلتَ إليها، وطرف من العلل وزبدة مقدمتي الإمام مسلم والنووي وخاتمة.

ثم عَرَضْتُها على شيخِنا المُحَدِّثِ أبي عبدِ اللهِ مصطفى بنِ العدويِّ - في مجلسِه العامرِ بالعلمِ النافعِ والأبحاثِ والمناقشاتِ البناءةِ، فراجعه وأفدتُ من لحظِه.

ثم قرأتُ جُلَّه على شيخِنا العَلَّامةِ محمدِ بنِ عبدِ المُعطِي فعَلَّقتُ من أقوالِه في الهوامشِ.

فاللهمَّ بارِكْ لهما ولنا في الأوقات والعلم والأهل والذرية.

ثم جاءت دورةُ «تحقيقِ النصِّ الحديثيِّ وعلومِه» بمعهدِ المخطوطاتِ العربيةِ بالقاهرةِ، التي شَنَّف فيها آذانَنا بالعلمِ النافعِ والخبرةِ الطويلةِ - العَلَّامةُ الشيخُ المُحَدِّثُ المتواضعُ/ أحمد معبد عبد الكريم، والأستاذ المحقق الدكتور/ بشار عواد، والشيخ رفعت فوزي، والشيخ صبري عبد الخالق ... وآخرون من أهلِ العلمِ الأجلاءِ، بإشرافِ الأستاذِ صاحبِ الخُلُقِ الحَسَنِ: الدكتور/ فيصل الحفيان. حفظهم اللهُ جميعًا.

فكان اجتماعًا مباركًا ومثمرًا ونافعًا، أفدتُ منه كثيرًا بفضلِ اللهِ

تعالى(١).

فأشكر الله ﷻ على ما مَن به عليَّ ثم أشكر مشايخي الكرام على جهودهم المبذولة نصرةً لدين الله وأداءً للأمانة التي وُلوا عليها.

فاللهمَّ بارِكْ في هذه الجهودِ، واجعلها مِفتاحًا لنا ولأزواجنا ولذرياتِنا ولإخوانِنا المسلمين والمسلماتِ، وتَقَبَّلْها منا، إنك أنت السميعُ العليمُ.

ويتلو هذه الرسالة - إن شاء اللهُ تعالى - عددٌ من الرسائل عمومًا: «كيف تكونُ فقيهًا أصوليًّا؟»، «كيف تكونُ مُفسِّرًا محققًا؟»، «كيف تكونُ نَحْويًّا؟» «كيف تكون صحيح الاعتقاد؟» إلخ.

أما في هذا العلم فرسالة في «مصطلح الحديث» وأخرى في «مدخل إلى علم العلل وكتبه» وثالثة في «التعامل مع الأحاديث التي بها إعلالات ولم نجد فيها كلامًا للسابقين وأيضًا الأحاديث التي اشتد فيها الخلاف بين أئمة النقد كيف تختار وجهًا وتبرهن عليه.

واللهَ أسألُ أن ينفعَ بها مؤلفَها ودارسَها وقارئَها وسامعَها ومُراجِعَها والناظرَ فيها، وأن يجعلَها في ميزانِ حسناتِ الجميعِ ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٩﴾﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩].

وكتبه

أبو أويسٍ أشرفُ بنُ نصرِ بنِ صابرٍ الكرديُّ البُرُلُّسيُّ

في الرابعِ من شهرِ جُمَادَى الأولى، عامَ

سبعةٍ وثلاثينَ وأربعِ مئةٍ وألفٍ من الهجرةِ المباركةِ

نزيل مُنية سمنود - أجا - دقهلية - مصر

(١) وكانت بتاريخ (١٦-٢٠) من جمادى الأولى عام (١٤٣٨هـ) الموافق (١٢-١٦) من فبراير عام (٢٠١٧م).

مقدمةٌ

﴿س﴾ اذكر طرفًا من الأخلاقِ والآدابِ التي ينبغي لطالبِ العلمِ وبخاصة علم الحديث أن يتحلى بها.

﴿ج﴾ من تلك الأخلاقِ والآدابِ:

١ - أن تخلص النيةِ للهِ تعالى.

قال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥].

وعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ. وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»(١).

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ - رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فِيكَ حَتَّى اسْتُشْهِدْتُ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ. فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ. قَالَ:**

(١) أخرجه البخاري (٥٠٧٠)، ومسلم (١٩٠٧)، واللفظ له.

كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ: عَالِمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ. فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ...»(١).

٢ - كثرةُ الدعاءِ بالتوفيقِ والسَّدادِ سَدادِ السهمِ.

لأنك في مقامٍ صعبٍ: إما أن تَنسبَ إلى رسولِ الله ﷺ قولًا لم يقله، أو تَنفي عنه قولًا قاله.

٣ - كن كالنحلةِ مستفيدًا مِن كلِّ مَن سبقك بالتخريجِ والبحثِ، ولا تنسَهم من الدعاءِ.

فقد أثنى اللهُ على أهلِ الإيمانِ قَبْلَنا فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وفي كلِّ تَشَهُّدٍ نقولُ: «**السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، فَإِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُمُوهَا أَصَابَتْ كُلَّ عَبْدٍ لِلهِ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ**»(٢).

٤ - إذا عثرت على خطأ لغيرِك، فانظر إلى عصرِه والتَمِسْ له أعذارًا؛ فقد طُبعت كتبٌ واختُرِعت إلكترونياتٌ لم تكن موجودةً لديهم.

وإن تكلمت فكن مؤدبًا في عبارتِك.

٥ - إذا شَرَعْتَ أو بدأتَ في تخريجِ حديثٍ أو بحثٍ، فأتِمَّه حتى تنالَ بركتَه. ثم انتقلْ إلى غيرِه، ولا تُبطِلْ عملَك ما دمتَ شرعتَ فيه؛ فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُبۡطِلُوٓاْ أَعۡمَٰلَكُمۡ﴾ [محمد: ٣٣](٣).

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٨٣١)، ومسلم (٤٠٢).

(٣) **قال القرطبي (ت: ٧٧١) في «تفسيره» (١٦/ ٢٥٥)**: احتج علماؤنا (المالكية)، =

٦ - عليك بالصبر والمثابرةِ؛ فمَن ثَبتَ نبَتَ. وقد قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وإذا كان المتتعتعُ في تلاوةِ القرآنِ له أجران، فقياس عليه المتتعتعُ في التخريجِ والبحثِ والأمور بمقاصدها.

٧ - عش مع الحديثِ، وخَرِّجْه مرةً واحدةً روايةً ودرايةً(١) ثم احفظ متنه ومدارَه، ووجهَ الجمعِ أو الترجيحِ فيه، مع ما يستفادُ منه.

٨ - اقرأ ما كُتِبَ عن تخريجِ الحديثِ قبل تخريجِه؛ حتى تبدأَ من حيثُ انتهى غيرُك.

ولتضعْ يديك على مَواطنِ الخللِ في السندِ أو المتن؛ حتى يؤتيَ بحثُك أُكُلَه.

= وغيرهم بهذه الآية على أن التحلل من التطوع - صلاة كان أو صومًا - بعد التلبس به - لا يجوز؛ لأن فيه إبطال العمل، وقد نهى الله عنه. وقال من أجاز ذلك - وهو الإمام الشافعي وغيره -: المراد بذلك إبطال ثواب العمل المفروض، فنهى الرجل عن إحباط ثوابه. فأما ما كان نفلًا فلا؛ لأنه ليس واجبًا عليه.

(١) **اعلم أولًا:** أن الدراية أعم من الرواية.

ثانيًا: الرواية بمعنى المسنِد - بكسر النون - بمعنى قول البخاري مثلًا: حدثنا فلان عن فلان. مجرد ذكر الإسناد، يعني لا يُشترط في الراوي ما يتعلق بالإعلال أو الفقه. إنما مجرد ذكره السند.

وأما الدراية فهي أعم فتشمل: معرفة المقبول من المردود ومعرفة الرواة ودرجاتهم والعالي والنازل. وقد يدخل فيه معرفة الناسخ والمنسوخ.

انظر: «تدريب الراوي» (١/ ٢٦)، و«تيسير مصطلح الحديث» (ص ١٩) للطحان.

وقد قال الإمامُ الشاطبيُّ:

وَإِنْ كانَ خَرْقُ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ مِنَ الحِلْمِ ولْيُصْلِحْهُ مَنْ جادَ مِقْوَلَا(١)

٩ - احذر العزوَ إلى كتابٍ غيرِ أصليٍّ، بل اطلب عُلُوَّ الإسنادِ.

١٠ - تَعَرَّفْ كلَّ يومٍ على ركنٍ من أركانِ المكتبةِ، ثم تَعَرَّفْ على كتابٍ كتابٍ في المكتبةِ، وذلك بقراءةِ المُقدِّمةِ والنظرِ في الكتابِ والفهارسِ؛ فهذا يقربُ لك التخريجَ الموضوعيَّ للحديثِ.

١١ - اتَّخِذْ مُعَلِّمًا متخصصًا في هذا العلمِ؛ فإنه يوفرُ عليك جهدًا كبيرًا وعُمرًا طويلًا، ويَرقى بك للاجتهادِ.

١٣ - دعك من المثبطين والمعوقين والمخذلين والمقلدين، سَلَّمني اللهُ وإياك منهم، وجَعَلَنا ممن يفوزُ بالأجرين إن أصاب أو الأجرِ إن كانت الأخرى، آمينَ.

﴿س﴾ بَيِّنْ موضوع علمِ التخريجِ.

﴿ج﴾ موضوعُ علمِ التخريجِ: الأخبارُ أو الآثارُ المسندةُ، سواءٌ أكانت قدسيةً أم نبويةً، وسواءٌ أكانت مرفوعةً أم موقوفةً، وسواءٌ أكانت موصولةً أم مرسلةً.

﴿س﴾ اذكر بعضَ ثمارِ هذا العلمِ.

﴿ج﴾ ثمارُ هذا العلمِ كثيرةٌ:

منها: سلامةُ ما يُنسَبُ للربِّ سبحانَه وتعالى من أحاديثَ قدسيةٍ، أو للنبيِّ ﷺ من أقوالٍ وأفعالٍ وتقريراتٍ وأوصافٍ.

---

(١) «متن الشاطبية» (٧٨).

وإن لم يكن في هذا إلا اتقاءُ الكذبِ على رسولِ اللهِ ﷺ لكفى. فأَعْظِمْ بها من نعمةٍ!!

ومنها: إقامةُ المعتقداتِ والعباداتِ والمعاملاتِ على ما ثَبَتَ وصَحَّ.

ومنها: دَفْعُ كثيرٍ من الشبهاتِ التي مبناها على ألفاظٍ شاذةٍ مثلًا أو أحاديثَ ضعيفةٍ أو موضوعةٍ.

ومنها: الجَمْعُ بين كثيرٍ من الأحاديثِ التي يُوهِمُ ظاهرُها التعارضَ؛ فإن نحوًا من ستينَ بالمئةِ منها يزولُ بعلمِ الحديثِ.

ومنها: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ وألفاظِه؛ فإنه يُفسِّرُ بعضُه بعضًا كما قال الإمامُ أحمدُ.

ومنها: أن جَمْعَ الطرقِ يُبيِّنُ الألفاظَ الشاذةَ، وكذا الأسانيدُ(١).

ومنها: أن جَمْعَ الطرقِ يفيد كثيرًا في بيانِ الراوي المبهمِ، والتصريحِ بالسماعِ للمُدلِّسِ. ويُبيِّنُ الإدراجاتِ وبخاصةٍ في الآياتِ، وشذوذِ الألفاظِ كـ«نفخِ الروحِ» في حديثِ حُذيفةَ بنِ أَسِيدٍ(٢) رضي الله عنه(٣)، وكلفظِ «الناسِ» في حديث «**المسلمون شركاءُ في ثلاثٍ...**».

---

(١) انظر «السنة» لابن أبي عاصم، رقم (٢٣٥).

(٢) حُذيفة بن أَسِيد - ويقال: ابن أمية بن أسيد - أبو سَريحة الغِفَاري، رضي الله عنه. شَهِد الحديبية، وقيل: إنه بايع تحت الشجرة.
قال عثمان بن أبي زُرْعَة، عن أبي سلمان المؤذن: تُوفي أبو سَريحة فصلى عليه زيد بن أرقم.
وقال ابنُ حِبَّان: مات سنة (٤٢) كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب».

(٣) «السنة» لابن أبي عاصم (١٧٩).

ومنها: معرفةُ أسبابِ ورودِ الحديثِ.

ومنها: معرفةُ مَن تدورُ عليهم الأسانيدُ.

فإن كان المدارُ ضعيفًا حَكَمْنا بالضعفِ.

وإن كان من جبالِ الحفظِ عَلِمْنا أنه يتحملُ الاختلافَ.

ومما يجدرُ التنبيهُ عليه: أن بعضَ الأسانيدِ قد يَعُدها بعضُ المحققين متابعاتٍ. وهي عند جمعِ الطرق ترجعُ إلى مدارٍ واحدٍ، فلا تصلحُ أن تكونَ متابعاتٍ(١).

ومنها: تطبيقُ القواعدِ النظريةِ على الأخبارِ، مع جمعِ أقوالِ العلماءِ المتقدمين والمتأخرين، وكيف نفهمُ كلامَ المصححين والمضعفين والمُعلِّين.

ومنها: بيانُ خطأ الراوي بسَبْرِ الطرقِ.

ومنها: الترجيحُ بين أقوالِ أهلِ العلمِ المتعارضة بين التصحيح والتحسين أو الضعيف.

وأخيرًا: دخولك تحت عموم قول نبيِّك ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا**»(٢).

---

(١) انظر: هوامش «مسند أحمد». ط/ الرسالة و«الصحيحة» للعلامة الألباني رحمه الله.

(٢) **صحيح:** سبق تخريجه قريبًا.

﴿س﴾ بَيِّنْ نشأةَ هذا العلمِ.

﴿ج﴾ كان هذا العلمُ في مهدِه سهلًا ميسورًا على أسلافِنا؛ لأنهم كانوا يحفظون.

والحفظُ كما هو معلومٌ قسمان:

أ – حفظُ صدرٍ.

ب – حفظُ كتابٍ.

كان من السهلِ على أهلِ العلمِ أن يصلوا إلى أيِّ حديثٍ لأنه مضبوطٌ في صدورِهم.

ثم تقلصت الهممُ عن الحفظِ إلا مَن رَحِم اللهُ، واستمر ذلك حتى عصرِ الخطيبِ البغداديِّ في القرنِ الخامسِ الهجريِّ، فخَرَّج «منتخب الفوائدِ الصحاحِ العوالي» لأبي محمدٍ جعفرِ بنِ أحمدَ بنِ الحسينِ السَّرَّاجِ القارئ (ت: ٥٠٠)[(١)].

---

(١) **وفيه (١٤١) خبرًا فيعزو الخبر** إلى مصدره بإسناده وأحيانًا إلى «صحيح مسلم»، ويذكر عقيب الخبر درجته من الصحة غالبًا، وأحيانًا يذكر اتفاق البخاري ومسلم على إخراج الخبر أو تَفَرُّد البخاري أو مسلم به. وتارة يستغرب الخبر من طريق ما... إلخ.

وسبقه إلى نحو هذه الطريقة الإمام البيهقي (ت/ ٤٥٨)، وشيخه الحاكم وشيخه الدارقطني في «سننه»، وإن كانا لم يسمياها تخريجًا.

وأما قول الإمام مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/ ٢٩٩): ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألتَ وتأليفه. فلا يطلق عليه كتاب تخريج بالمعنى الذي نريده هنا. لأن علم التخريج مر بمراحل: =

ثم توالت كتبُ التخريجِ حتى شاعت وكثرت:

فمنها على المذهبِ الحنفيِّ: «نَصْبُ الرايةِ» للزيلعيِّ (ت/ ٧٢٦).

ومنها على المذهبِ المالكيِّ: «الهدايةُ في تخريجِ أحاديثِ بدايةِ المجتهدِ» للغماري[(١)].

ومنها على المذهبِ الشافعيِّ: «البدرُ المنيرُ» لابنِ المُلقِّنِ (ت/ ٨٠٤)، وتلخيصُه في «التلخيصِ الحبيرِ» لابنِ حجرٍ، رَحِمَهُ اللهُ.

ومنها على المذهبِ الحنبليِّ: «إرواءُ الغليلِ في تخريجِ أحاديثِ منارِ السبيلِ»[(٢)] للعَلَّامةِ الألبانيِّ، رَحِمَهُ اللهُ.

ومنها في التفسيرِ: «تخريجُ الأحاديثِ والآثارِ الواقعةِ في تفسيرِ الكشافِ» للزيلعيِّ، رَحِمَهُ اللهُ.

ثم في نهايةِ القرنِ الثالثَ عَشَرَ ومطلعِ القرنِ الرابعَ عَشَرَ الهجريِّين - اشتهر عددٌ من النابغين في علمِ الحديثِ؛ كالعلامةِ أحمد شاكر والعلامةِ الألبانيِّ... وغيرِهما ممن جعلهم اللهُ سببًا في إحياءِ هذا العلمِ وازدهارِه.

فأقبل كثيرٌ من الناسِ على تعلمِه والتصنيفِ في كيفيةِ التخريجِ

= **الأولى:** مرحلة التخريج بالرواية كصحيح مسلم وسنن النسائي.
الثانية: زادت العزو إلى الكتب المصنفة وأشهر مثال لها «شرح السنة» للبغوي.
الثالثة: اقتصرت على العزو مع الحكم والاستئناس بأقوال أهل العلل.

(١) وثَم تخريج آخر، لعبد اللطيف بن إبراهيم، اسمه: «طريق الرُّشد إلى تخريج أحاديث بداية ابن رشد».

(٢) ويستفاد من: «التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل» للشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ.

والحكمِ على الأخبارِ ورَبْطِ الخَلَفِ بالسَّلَفِ، حتى كانت الخلاصةُ التي بين يديك وما سبقها من مؤلفاتٍ في هذا الفنِّ[١].

﴿س﴾ **ما حُكْمُ تعلمِ علمِ التخريجِ.**

﴿ج﴾ فَرْضٌ من فروضِ الكفاياتِ، إذا قام به بعضٌ سقط عن الباقين.

﴿س﴾ **ما المراحلُ التي سيَمُرُّ بها الباحثُ في هذا العلمِ.**

﴿ج﴾ **سيمرُّ بعدةِ مراحلَ:**

المرحلةُ الأولى: دراسةُ عدةِ كتبٍ في المصطلحِ على يدِ متخصصٍ.

ثم بعد الاختبارِ واجتيازِ هذه المرحلةِ بنحوِ ثمانينَ بالمئةِ[٢] - تأتي

المرحلةُ الثانيةُ: وهي إطلالةٌ على الكتبِ المُسنَدةِ ونحوِها، وكيف تُجْمَعُ الطرقُ منها.

ثم تأتي المرحلةُ الثالثةُ: وهي رسمُ خريطةٍ[٣] تَجْمَعُ طرقَ الحديثِ

---

(١) كـ:

١- «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» د/ محمود الطحان.

٢- «التخريج ودراسة الأسانيد» د/ حاتم العوني.

٣- «التأصيل» للشيخ بكر أبو زيد. وفيه تعقبات نافعة.

٤- «الأريج في علم التخريج» لأخينا الشيخ منصور النجار.

٥- «التمهيد في علم التخريج ودراسة الأسانيد» لأخينا الشيخ سيد حمودة.

وثَمَّ كتب أخرى.

(٢) وانظر مزيدًا في آخر الجواب عن آخر سؤال في الكتاب.

(٣) (الخريطة) على وزن (فَعيلة): ما يُرسَم عليه سطح الكرة الأرضية أو جزء منه. والجمع: خرائط (مُولَّد). =

وتبينُ مَدارَه والاختلافَ في ألفاظِه.

ثم تأتي المرحلةُ الرابعةُ: وهي النظرُ في الأسانيدِ، والحكمِ عليها، وردُّ بعضِها إلى بعضٍ، ثم يكونُ الحكمُ مع التعليلِ.

ثم المرحلةُ الخامسةُ: وهي تبييضُ الحديثِ، أي: كتابةُ خلاصةِ ما وصل إليه بحثُه؛ ليستفيدَ به أولًا ثم الآخَرون.

ثم المرحلةُ السادسةُ: وهي وضعُ هذا الحديثِ في موضوعٍ عَقَديٍّ أو فقهيٍّ أو تفسيريٍّ، ثم يضمُّ إليه نظائرَه من السُّنةِ، ثم يلتمسُ ما يدعمُ ذلك من الكتابِ العزيزِ وآثارِ الصحابةِ رضي الله عنهم وأقوالِ الأئمةِ؛ حتى ينتفعَ بهذا الحديثِ ولا يضيعَ أو ينتفعَ به في خُطبةٍ أو محاضرةٍ أو مقالٍ أو تحقيقِ كتابٍ أو بحث... إلخ.

ثم المرحلةُ السابعةُ: وهي مراجعةُ ذلك الحديثِ مع أكثرَ من باحثٍ ومتخصصٍ ولُغَويٍّ.

ثم يأتي بعد ذلك كلِّه نَشْرُه في الآفاقِ.

〚س〛 **عَرِّفْ علمَ التخريجِ لغةً واصطلاحًا.**

〚ج〛 **التخريجُ في أصلِ اللغةِ:** اجتماعُ أمرين متضادين في شيءٍ واحدٍ.

= وأصل (خرائط): (خرايط). وقعت الياء بعد ألف (مَفاعل)، وكانت مَدةً زائدة في المفرد واللام صحيحة، فقُلِبت همزة.

ومثلها في ذلك: سبائك وصحائف، جمعي سبيكة وصحيفة.

وتُجْمَع أيضًا على خريطات، كما «معجم اللغة العربية المعاصرة».

ومن الخطأ الشائع قولهم: خارطة. ولا وجود لها في المعاجم حسبما أظن.

قال الفيروزآبادي: وعامٌ فيه تَخْرِيجٌ: خِصْبٌ وجَدْبٌ. والخَرِيجُ، كقَتيلٍ: لُعْبَةٌ يُقَالُ لَهَا: خَرَاجِ خَرَاجِ، كقَطَامِ[(١)].

و(التخريجُ) مصدرٌ على وزنِ (تفعيلٍ).

والتخريجُ في اللغةِ: لعبةٌ لفتيانِ العربِ، يقال فيها: (خَرَاجِ خَرَاجِ) يُمسكُ أحدُهم شيئًا بيدِه ويقولُ لسائرِهم: أَخْرِجوا ما فِي يدي.

وهو مصدرُ (خَرَّجَ) كما يقالُ: كَلَّم تكليمًا، وسَلَّم تسليمًا.

و(خَرَّجَ)، ورد في اللغةِ متعديًا بنفسِه. ففي المرجعِ السابقِ: خَرَّجه فِي العلمِ أو الصناعةِ: دَرَّبه وَعَلَّمه. والمتعلمُ: خَرِيجٌ وخِرِّيجٌ. ويقال: خَرَّج خيلَه: أدَّبها وساسها. وخَرَّج الحديثَ: أخرجه.

وبمعنى خَرَّج الحديثَ للتضعيفِ ورد متعديًا بالهمزةِ، يقالُ: أخرج الحديثَ: نَقله بالأسانيدِ الصحيحةِ. وَأخرج الشيءَ: أبرزه... والمصدرُ: الإخراجُ؛ كأكرم إكرامًا[(٢)].

واصطلاحًا: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ من الكتبِ الأصليةِ، والنظرُ في مداراتِها وعِلَلِها، مع الحكم عليها وما يخلصُ إليه الباحثُ من نتيجةٍ مُعلَّلةٍ بالصحةِ أو الضعفِ[(٣)].

---

(١) «القاموس المحيط» (باب الجيم فصل الخاء).

(٢) انظر: «المعجم الوسيط» (م/ خ ر ج).

(٣) ويمكن ضغط هذا التعريف، لكن لا مشاحة في الاصطلاح، والأمر في ذلك واسع.

وهاك تعريفين من تعريفات التخريج:

قال د/ بكر أبو زيد: هو معرفة حال الراوي والمروي ومَخرجِه وحكمه صحةً =

﴿س﴾ **اشرحِ هذا التعريفَ.**

﴿ج﴾ قولُه: «**الكتبِ الأصليةِ**»[١] أي: ذاتِ الإسنادِ.

وهي كثيرةٌ، منها: الكتبُ المسندةُ.

وهي أقسامٌ:

١ - **الكتبُ التسعةُ:** الصحيحان - البخاريُّ ومسلمٌ - والسننُ الأربعةُ - سننُ أبي داودَ والترمذيِّ والنسائيِّ وابن ماجهْ -.

وتتمةُ التسعةِ: مسندُ أحمدَ وموطأُ مالكٍ وسننُ أو مسندُ الدارميِّ.

وهذه الكتبُ مرتبةٌ فقهيًّا إلا مسندَ أحمدَ، فمرتبٌ على مسانيدِ الصحابةِ، رضي الله عنهم.

٢ - **المسانيدُ؛** كمسندِ أحمدَ السابقِ، والحُمَيْديِّ وإسحاقَ بنِ رَاهَوَيْهِ[٢]، والمنتخبِ لعبدِ بنِ حُمَيْدٍ... إلخ.

٣ - **المعاجمُ؛** كمعاجمِ الطبرانيِّ الثلاثةِ: الكبيرِ والأوسطِ والصغيرِ.

= وضعفًا بمجموع طرقه وألفاظه.

وقال د/ محمود الطحان: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة.

وانظر: «فيض القدير» (١/ ٢٠) للمُناوي.

(١) وخَرَج بـ(الأصلية) ما ليس مسندًا، لكن يستفاد من كثير منه؛ كالدر المنثور أو كتب ابن حجر أو الذهبي... إلخ.

(٢) (رَاهَوَيْهِ) كسيبويهِ وحَمْدَويهِ. وهذا يسمى بالمركب المزجي المختوم بـ(ويهِ)، ومِن ثَم فهو مبني على الكسر في الحالات الثلاث.

وهناك رأي يجيز منع صرفه للعَلَمية والتركيب المزجي.

٤ - **الكتبُ المسندةُ في التفسيرِ**؛ كتفسيرِ عبدِ الرزاقِ وابنِ أبي حاتمٍ والطبريِّ.

وثَم كتبٌ مفقودةٌ، لكن نَقَل منها ابنُ كثيرٍ في تفسيرِه؛ كتفسيرِ ابنِ مَرْدَوَيْهِ، وابنِ أبي حاتمٍ في القَدْرِ الناقصِ من المخطوطِ. وأيضًا أشار إلى كثيرٍ منها السيوطيُّ في «الدُّرِّ المنثورِ».

٥ - **ومن المسندِ في كتبِ الأصولِ:** «الرسالةُ» للشافعيِّ.

٦ - **ومن المسندِ في الفقهِ:** «الأُمُّ» للشافعيِّ، و«موطأ مالكٍ».

٧ - **ومن المسندِ في العقيدةِ والتوحيدِ:** «التوحيدُ» لابنِ خزيمةَ وابنِ مَنْدَهْ، و«الشريعةُ» للآجُرِّيِّ، و«السُّنَّةُ» لابنِ أبي عاصمٍ، و«الإيمانُ» للقاسمِ بنِ سَلَّامٍ وابنِ أبي شيبةَ.

٨ - **ومن المسندِ في اللغةِ:** «غريبُ الحديثِ» للقاسمِ بنِ سَلَّامٍ ولإبراهيمَ الحربيِّ.

٩ - **ومن الكتبِ المسندةِ في الرجالِ:** «الجَرْحُ والتعديلُ» لابنِ أبي حاتمٍ، و«الضعفاءُ الكبيرُ»(١) للعُقيليِّ، و«الكاملُ» لابنِ عَديٍّ.

١٠ - **وفي الرجالِ:** تاريخُ البخاريِّ (ت/ ٢٥٦)، وابنِ أبي خيثمةَ (ت/ ٢٧٩)، والطبريِّ (ت/ ٣١١)، و«تاريخُ مدينةِ السلامِ» للخطيبِ البغداديِّ (ت/ ٤٦٣).

---

(١) (الكبير) نعت لمحذوف، وهو مضاف، والأصل: (كتاب الضعفاء الكبير) حُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مُقامه.
ولا يجوز أن يكون نعتًا لـ(الضعفاء) لعدم التطابق من حيث العددُ.

١١ - وفي العللِ: عِلَلُ ابنِ المَدينيِّ[١]، وابنِ أبي حاتمٍ والدارقطنيِّ والنَّسائيِّ في «المجتبى»، و«السنن الكبرى»، والبيهقيِّ في سُننِه.

١٢ - ما أُلِّف على الضعفاءِ؛ كـ«الكاملِ» لابنِ عَديٍّ، و«الضعفاءِ الكبيرِ» للعُقيليِّ.

١٣ - في الأجزاءِ الحديثيةِ: «جمهرةُ الأجزاءِ الحديثيةِ». وقد اشتملت على تسعةَ عَشَرَ جزءًا حديثيًّا نادرًا. ط/ العبيكان[٢].

---

(١) الأصل في النسب إلى وزن (فَعيلة) حذف التاء - وهذا في كل ما خُتم بهاء - وحذف الياء وفتح ما قبلها، بشرط أن تكون العين صحيحةً غيرَ مضاعفة.
فيقال في النسب إلى صحيفة وقبيلة وحنيفة ومدينة: صَحَفي، قَبَلي، حَنَفي، مَدَني.
لكنهم أرادوا التفرقة بين النسب إلى مدينة رسول الله ﷺ والنسب إلى مدينة المنصور، فقالوا في النسب إلى الأولى: (مَدَني)، وفي النسب إلى الثانية: (مَديني).
كما فرقوا في النسب إلى المنتسب إلى مذهب الإمام أبي حنيفة وإلى المنتسب إلى قبيلة حنيفة، فقالوا في الأول: (رجل حنفي)، وفي الثاني: (حنيفي).
وشذ النسب إلى (سَليقة) إذ قالوا: (سَليقي) على الأصل.
فإذا كانت العين معتلة أو مضاعفة، حُذفت التاء فقط وبقيت الياء مكسورًا ما قبلها.
فيقال في النسب إلى طَويلة وسَويقة: طويلي وسَويقي. وفي النسب إلى جليلة ومَديدة وعَليلة: جليلي ومديدي وعليلي.
بينما قال البخاري كما في «الأنساب» (١٢/ ١٥٣) للسمعاني: «المديني» هو الذي أقام بالمدينة ولم يفارقها. و«المدني» الذي تحول عنها وكان منها.
(٢) يستفاد من «كشف الأستار»، و«إتحاف المَهَرة».

١٤ - المشيخاتُ وكتبُ المصطلحِ.

تنبيهٌ: ينبغي لك أن تكونَ لك كُناشةٌ[١] أو كشكولٌ أو صفحةُ (وُوردٍ) تلخصُ فيها مقدماتِ هذه الكتبِ.

قوله: «**مداراتِها**» أي: مَن دارت عليهم الأسانيدُ.

❊ ❊ ❊

(١) (الكناشة): الأوراق تُجْعَل كالدفتر تُقَيَّد فيها الفوائد والشوارد (مُوَلَّدة). - والمولد من الكلام كلُّ لفظٍ كان عربيَّ الأصلِ ثم تغيّر في الاستعمال. وأيضًا: اللفظ العربي الذي يستعمله الناس بعد عصر الرواية. - (المعجم الوسيط: م/ ك ن ش)، (م/ و ل د).

تعريفُ التخريجِ وشرحُه

وثَمَّ خطواتٌ للتوصلِ إلى المداراتِ:

منها: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ من الكتبِ الأصليةِ في مِلَفٍّ(١) مستقلٍّ.

ومنها: رَسْمُ خريطةٍ لهذه الطرقِ؛ حتى يظهرَ لك مَن تدورُ عليه الأسانيدُ.

فمثلًا: تنظرُ إلى شجرةٍ ذاتِ جذعٍ وفروعٍ. فالجذعُ بمنزلةِ المدارِ، والفروعُ بمنزلةِ المتابعاتِ.

أو تنظرُ إلى نَسَبِك؛ جَدِّك ثم أبيك ثم أنت، وكم أخًا لأبيك، ثم لكلِّ أخٍ كم ولدًا... وهكذا.

وينبغي لك أن تُكْثِرَ النظرَ في «صحيحِ مسلمٍ»(٢) فإنه يَجْمَعُ لك طُرُقَ الحديثِ في موطنٍ واحدٍ.

فما عليك إلا أن تبدأَ أولًا بالأسانيدِ المفردةِ، أي: ذاتِ الإسنادِ الواحدِ؛

---

(١) (مِلف) بكسر الميم: اسم آلة على وزن (مِفْعَل) كـ(مِجْهَر).
والأصل: (مِلْفَف) نُقلت حركة الفاء الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم أدغمت الفاء في الفاء.
ومثل ذلك: مِقَص ومِقَشة ومِذبة - التي يُذَب بها الذباب -.

(٢) يكفي أنك تعرف أحاديث مسلم ورجاله وأهل الطبقة الأولى والثانية... إلخ.

مثل:

قال الإمامُ مسلمٌ (رقم ٦٨): حَدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثنا ابْنُ نُمَيْرٍ (ح)، وحَدَّثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ (ح)، وحَدَّثنا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثنا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ[1] قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْ لِي فِي الإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ - وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ: غَيْرَكَ - قَالَ: «**قُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ، ثُمَّ اسْتَقِمْ**».

وهاك خريطته:

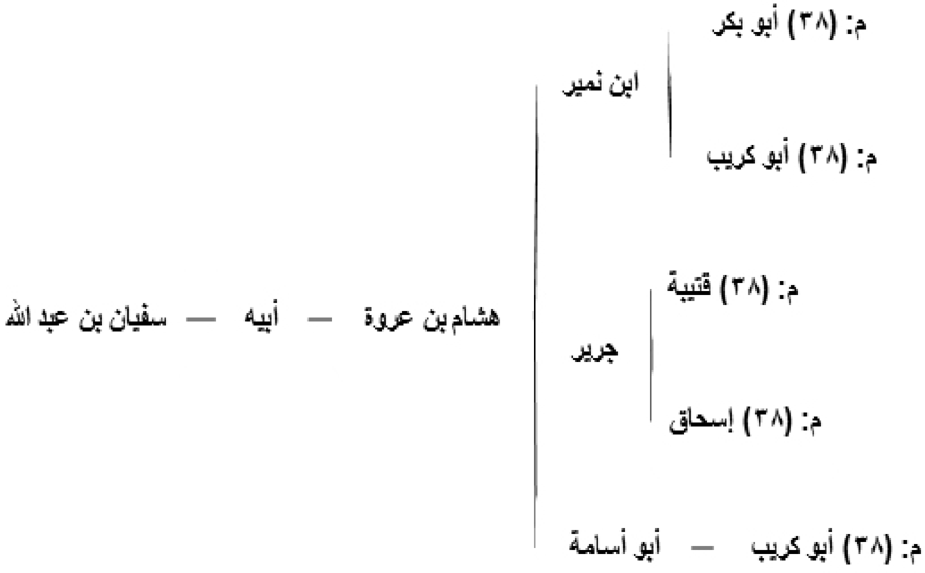

(١) (الثقفي) نسبة إلى (ثقيف) إحدى قبائل العرب، النسب إليها يكون بحذف ياء (فَعِيل)، وفتح ما قبلها، فنقول في النسب إلى (ثقيف): (ثقفي) بفتحتين.

ملحوظاتٌ[(١)] على هذا المثالِ:

١ - (ح) فيه قولان في النطقِ:

أ- أن تنطقَ بلفظِها هكذا: (ح).

ب- تحويلٌ[(٢)].

٢ - للإمامِ مسلمٍ أربعةُ أشياخٍ في هذا الخبرِ:

أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ (ت/ ٢٣٥)، وأبو كُرَيْبٍ محمدُ بنُ العلاءِ (ت/ ٢٤٧)، وقتيبةُ بنُ سعيدٍ (ت/ ٢٤٠)، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ الحنظليُّ (ت/ ٢٣٨).

٣ - مَدارُ الطرقِ في الخريطةِ على هشامِ بنِ عروةِ عن أبيه.

٤ - كلٌّ مِن محمدٍ وجريرٍ وأبي أسامةَ قد تابَع أحدُهم الآخَر متابعةً تامةً.

---

(١) **(ملحوظات) أَوْلى من (ملاحظات).**
لأن (الملحوظَة) التي هي واحدة (الملحوظات) مؤنث اسم المفعول: (ملحوظ)، وهو ما يُلْحَظ بالعين.
أما (الملاحظة) التي هي واحدة (الملاحظات) فتعني المراقبة والمشاهدة.

(٢) **قال النووي في «شرحه على مسلم» (١/ ١٥٢):** فهي حاء التحويل من إسناد إلى إسناد، فيقول القارئ إذا انتهى إليها: (ح).
وفي «الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث» (ص: ١٣٩): أنها (ح) مهملة، من التحويل أو الحائل بين الإسنادين، أو عبارة عن قوله: الحديث.
قلت: ومن الناس من يتوهم أنها خاء معجمة، أي: إسناد آخر. والمشهور الأول، وحكى بعضهم الإجماع عليه.

٥ - دقةُ الإمام مسلمٍ في التفرقةِ بين الألفاظِ في (بعدَك)، (غيرَك) لأن (غيرَك) تفيدُ أن غيرَ النبيِّ يُسألُ في حياتِه ﷺ[١].

ثم تصنعُ خريطةً لنحوِ عشرين أو ثلاثين مثالًا على هذا النحوِ.

ثم تعودُ إلى الإسنادِ ذي الطريقين وتأخذُ منه نحوَ عَشَرةِ نماذجَ.

ثم تعودُ إلى الإسنادِ ذي الطرقِ الثلاثِ ثم الأكثرِ فالأكثرِ.

ولتتفطنْ لدقةِ الإمامِ مسلمٍ في عرضِه الأسانيدَ والألفاظِ والتصريحِ بسماعِ المدلسين وتنزيلِ المتابعةِ التامةِ والمقصورةِ[٢] على هذه الخرائطِ.

---

(١) و(غير) من (غيرك) نعت لقوله: (أحدًا)، ومع أنه مضاف إلى الضمير إلا أنه لم يتعرف به، ومِن ثَم صح أن يكون نعتًا للنكرة (أحدًا).
ومثله في ذلك: (ما رأيت رجلًا مثلك).
فهما اسمان موغلان في الإبهام إذا كانت المثلية والغيرية غير محددتين.
فإن عُينا لم يصح كونهما نعتين للنكرة؛ وذلك مثل قولنا: محمدٌ مثلك في الفضل. و: علي غيرك في الكرم.
ومِن ثَم تقع (غير، ومثل) الموغلتان في الإبهام بعد (رُبَّ)، ومعلوم أنها لا تدخل إلا على النكرات أصالةً أو تأويلًا.
ومن ذلك قول امرئ القيس:

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

أي: (رُبَّ مِثلِكِ) فحذف (رُبَّ)، وأقام الفاء مُقامها.

(٢) أي: المحبوسة على كذا. وأما (القاصر على كذا) فلا يفيد هذا المعنى.
ففي «المصباح المنير» (م: ق ص ر): «قَصَرْتُ» على نفسي ناقة: أمسكتُها لأشرب لبنها فهي «مَقْصُورَةٌ» على العيال يشربون لبنها، أي: محبوسة، و«قَصَرْتُهُ» «قَصْرًا» حبسته، ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِي ٱلْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، و«مَقْصُورَةٌ» =

وتصحبُ معلمًا يُقَوِّمُ لك عملَك ويُبينُ خطأك من صوابِك.

ثم تعودُ إلى الإسنادِ الواحدِ وتستخرجُه من الكتبِ الستةِ، وهكذا ذو الإسنادين والثلاثةِ، مستخدمًا في ذلك «تحفةَ الأشرافِ» فهي فهرسٌ للكتبِ الستةِ وبعضِ مصنفاتِ أصحابِها؛ لأنها مرتبةٌ على الصحابي، وفيها إفاداتٌ إعلاليةٌ أو تقويميةٌ للمتنِ أو الإسنادِ من حيثُ السقطُ أو التصحيفُ.

ثم تنطلقُ إلى تتمةِ الكتبِ التسعةِ، مستعينًا باللهِ، ثم بـ«المعجمِ المُفهرَسِ» لألفاظِ الحديثِ النبويِّ. والبحثُ فيه كالبحثِ في المعاجمِ اللغويةِ، وذلك بتجريدِ الكلمةِ من الزوائدِ. وأحرفُ الزيادةِ مجموعةٌ في «سألتمونيها»(١).

= الدار: الحجرة منها، و«مَقْصُورَةٌ» المسجد أيضًا، وبعضهم يقول: هي مُحَوَّلة عن اسم الفاعل، والأصل «قَاصِرَةٌ» لأنها حابسة، كما قيل: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥] أي: ساترًا.

(١) سألتمونيها وهذه هي الشهرة في جمع أحرف الزيادة.
وجمعهن أيضًا: (هناء وتسليم)، و (أمان وتسهيل).
وجَمعها الشيخُ ابنُ مالِك أَربَع مرّاتٍ فِي أَربعةِ أَمثلة بِلَا حَشْو، فِي بيتٍ واحِد، مَعَ كمالِ العُذُوبة، فَقَالَ:

هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ   نِهَايَةُ مَسْئولٍ أَمَانٌ وَتَسْهِيلُ

وحُكِي أَن أَبا عثمان المازني سُئل عنها فأَنشد:

هَوِيتُ السِّمانَ فَشَيَّبْنَنِي وَقَدْ   كُنْتُ قِدْمًا هَوِيتُ السِّمَانا

فقيل له: أَجِبنا. فقال: أَجبتكم مرتين.
ويُروى أَنه قال: سألتمونِيها. فأَعطيتكم ثلاثةَ أَجوبة.
وانظر مزيدًا في «تاج العروس» (٨/ ١٦١).

فالنظر في الكتبِ الورقيةِ، والاستخراجُ منها في بدايةِ الأمرِ - أتقنُ، لكن إذا لم تكن لديك الكتبُ فعليك باستخدامِ الحاسوبِ، وذلك من بَرنَامَجِ[1] «الشاملةِ» أو «جوامعِ الكَلِمِ» أوغيرِهما. وذلك بإدخالِ لفظةٍ أو جملةٍ، أو التخريجِ الآليِّ.

لكن اقتَصِرْ في بدايةِ الأمرِ على الخطواتِ السابقةِ من الكتبِ المذكورةِ؛ فهذا أتقنُ لك، ثم خَرِّج من جميعِ الكتبِ بعدُ.

(١) كلمة معربة مستعملة في المعاجم القديمة والحديثة بمعنى الخطة المرسومة.

خطواتُ الحكمِ على الحديثِ

قولُه في التعريف: «مع الحكمِ عليها»، وذلك بالنظرِ إلى:

١- سماعِ التابعيِّ من الصحابيِّ؛ كقوله: (سمعتُ) أو (حدثنا) إلخ[١].

فإذا لم يكن في الإسنادِ تصريحٌ بالسماعِ، فابحث عن نفيِ السماعِ أو إثباتِه[٢] في «المراسيلِ» لابنِ أبي حاتمٍ، أو «جامعِ التحصيلِ» للعلائيِّ، أو «تحفةِ التحصيلِ» لأبي زُرْعَةَ العراقيِّ.

أو في ترجمةِ الراوي من «التاريخِ الكبيرِ» للبخاريِّ، أو «تهذيبِ الكمالِ» للحافظِ المِزيِّ، أو «تهذيبِ التهذيبِ» للحافظِ ابنِ حجرٍ، أو «تحفةِ الأشرافِ» أو بعضِ الأبحاثِ التجميعيةِ الحديثةِ.

أو في المَوْلِدِ والوفاةِ للطالبِ وشيخِه، أو بلديهما.

أو في كتبِ العللِ[٣] أو التخريجِ فإنها مهمةٌ جدًّا؛ فإنك قد تحظى

(١) وبكثرة الحفظ والمطالعة والممارسة ستُحصِّل من هذه السماعات الكثير.

(٢) ومنها «أحاديث معلة ظاهرها الصحة» للشيخ مقبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٣) وأحيانًا يكون ذكر التحديث وهمًا بخاصة إذا كان جمهور الرواة عن المدلس بالعنعنة كتصريح الأعمش حدثني مجاهد في حديث البخاري رقم (٦٤١٦) وإنما بينهما ليث بن أبي سليم وذلك بجمع الطرق والنظر في كلام العلماء. وكان الإمام أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد انظر: «شرح علل الترمذي» (٢/ ٣٨) ط. الرشد.

ببحثٍ في مسألتِك فيكفيك اللهُ مَشقةَ البحثِ.

٢ - النظرُ في درجةِ الرواةِ من حيثُ التوثيقُ والتضعيفُ.

أ - إذا شككتَ في صحبةِ الصحابيِّ، هل هي ثابتةٌ أو لا؟

فعليك بـ«الإصابةِ» للحافظِ ابنِ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنَّ مَن طالعه فقد أغناه عن كثيرٍ من الكتبِ[1]، ويَصْدُقُ فيه قولُ القائلِ: «كلُّ الصَّيْدِ في جوْفِ

---

(١) **قال ابن حجر في مقدمة «الإصابة» (١/ ٦):** فأول مَن عرفتُه صَنَّف في ذلك أَبو عبد الله البخارِي، أفرد في ذلك تصنيفًا، ينقل منه أبو القاسم البغوي وغيره، وجَمَع أسماء الصحابة مضمومًا إلى مَن بعدهم جماعة من طبقة مشايخه؛ كخليفة بن خياط ومحمد بن سعد، ومِن قرنائه كيعقوب بن سفيان وأبي بكر بن (أبي) خيثمة.
وصَنَّف في ذلك جَمْع بعدهم كأبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، وعبدان. ومَن قبلهم بقليل كمُطَيَّن، ثم كأبي علي بن السَّكَن، وأبي حفص ابن شاهين، وأبي منصور الماوردي، وأبي حاتم ابن حبان، وكالطبراني ضمن معجمه الكبير، ثم كأبي عبد الله ابن مَنْدَه، وأبي نعيم؛ ثم كأبي عمر ابن عبد البَرِّ، وسمى كتابه «الاستيعاب»؛ لظنه أنه استوعب ما في كتب مَن قبله؛ ومع ذلك ففاته شيء كثير؛ فذَيَّل عليه أبو بكر ابن فتحون ذيلًا حافلًا، وذَيَّل عليه جماعة في تصانيف لطيفة، وذَيَّل أبو موسى المديني على ابن مَنْدَه ذيلًا كبيرًا.
وفي أعصار هؤلاء خلائق يتعسر حصرهم ممن صنف في ذلك أيضًا.
إلى أن كان في أوائل القرن السابع، فجَمَع عز الدين ابن الأثير كتابًا حافلًا سماه «أُسْد الغابة» جَمَع فيه كثيرًا من التصانيف المتقدمة، إلا أنه تبع مَن قبله: فخلط مَن ليس صحابيًّا بهم، وأغفل كثيرًا من التنبيه على كثير من الأوهام الواقعة في كتبهم.
ثم جرد الأسماء التي في كتابه مع زيادات عليها - الحافظُ أبو عبد الله =

الفَرا»[١].

ب – إذا كان الحديثُ الذي تخرجُه في الكتبِ الستةِ أو في بعضِ كتبِ أصحابِها، فابحث عن رجالِه في «تهذيبِ الكمالِ»[٢] أو «تهذيبِ التهذيبِ» أو «التقريبِ»، والأخيرُ للمبتدئِ أو غيرِ المتخصصِ[٣]، ويُستأنَسُ به في تقويةِ المَلَكَةِ في الترجمةِ المُختلَفِ فيها. ونحوُه «الكاشفُ» للذهبيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ويستفادُ أيضًا من «التذييلِ على تهذيبِ التهذيبِ» لأخينا محمدِ بنِ طلعت رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد جَمَع في تذييلِه أقوالًا كثيرةً من شتى الكتبِ لها تأثيرٌ في الحكمِ على الراوي.

= الذهبي، وعلم لمن ذكر غلطًا ولمن لا تصح صحبته. ولم يستوعب ذلك ولا قارب.

وقد وقع لي بالتتبع كثير من الأسماء التي ليست في كتابه ولا أصله على شرطهما؛ فجمعت كتابًا كبيرًا في ذلك ميزت فيه الصحابة من غيرهم.

(١) **الفَرا:** الحمار الوحشي كما في «تهذيب اللغة» (١٥/ ١٧٣). أي: الذي يصيد الحمار الوحشي كأنه اصطاد كل شيء.

(٢) **فائدة:** ذِكْرُ المشايخ والتلاميذ في «تهذيب الكمال» لا يعني السماع كما أنه لا يعني استيعاب كل مشايخ الراوي أو تلاميذه خارج وداخل الكتب الستة كما يظهر ذلك جَليًّا من صنيع العلامة مغلطاي وابن حجر في «تهذيب التهذيب» وخدمات الشاملة في الشيوخ والتلاميذ.

(٣) **أفادني د/ بشار بن عواد حفظه الله** أن ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ لم يستدل بـ«التقريب» في موطن، وكذا السخاوي والسيوطي تلميذا ابن حجر رحمهم الله. اهـ.

فينبغي التوسع في التراجِم وبخاصة المختلَفُ فيهم.

وكذلك يستفادُ من «تحريرِ التقريبِ» للدكتورِ/ بشارِ بنِ عوادٍ حفظه الله. وبتعقيبِ الدكتورِ/ ماهر الفحل - عليه في «كشفِ الإيهامِ لما تضمنه تحريرُ التقريبِ من الأوهامِ».

ج - إذا كان الحديثُ خارجَ الكتبِ الستةِ:

فإن كان إسنادُه عاليًا فابحث عن رجالِه في «الثقاتِ» لابنِ حِبَّانَ[(١)] أو العِجليِّ أو «الجرحِ والتعديلِ» أو «التاريخِ الكبيرِ» أو «تعجيلِ المنفعةِ بزوائدِ رجالِ الأئمةِ الأربعةِ» أو «شيوخِ الطبريِّ» أو «أسانيدِ التفسيرِ» أو «المعجمِ الصغيرِ لرواةِ الإمامِ ابنِ جريرِ الطبريِّ» للشيخِ أكرمَ الأثريِّ... إلخ.

وإن كان إسنادُه نازلًا فابحث عنه في «تاريخِ بغدادَ» أو «تاريخِ ابنِ عساكرَ» أو «سِيَرِ أعلامِ النبلاءِ»، أو «رجالِ الحاكمِ» أو «رجالِ الدارقطنيِّ» كلاهما للشيخِ مقبلِ بنِ هادي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت/ ١٤٢٢هـ)، و«مصباحِ الأريبِ في تقريبِ الرواةِ الذين ليسوا في تقريبِ التهذيبِ» لأبي عبدِ اللهِ

---

(١) ابن حبان متساهل في ذكره عددًا من الرواة المجاهيل كما يفيد هذا في «لسان الميزان» (١/ ٤٩٢) عقيب ترجمة (أيوب) بن يزيد، ويقال: ابن أبي يزيد، عن بعض التابعين، ذكره أبو حاتم مجهول.
أيوب عن أبيه عن كعب بن سور، مجهول. انتهى.
وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: روى عنه مهدي بن ميمون، لا أدري من هو ولا ابن من هو.
وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب «الثقات» كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكرًا. هذه قاعدته. وقد نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيرهما رحمهم الله تعالى.

المصنعيِّ الزُّبيديِّ، أو «رَيِّ الظمآنِ بتراجمِ شيوخِ ابنِ حبانَ» لأخينا شريفٍ التشاديِّ، أو «شيوخِ البيهقيِّ» لأخينا محمودٍ النحالِ. . . إلخ.

وإن كان الراوي مبهمًا فحددْه بشيوخِه أو تلاميذِه أو بالاختصاصِ[1] أو بجمعِ طرقِ الحديثِ أو من «تحفةِ الأشرافِ» أو من كتبِ المبهماتِ.

رابعًا: إذا كان الراوي مما قيل فيه: «صَدوقٌ يَهِمُ»[2] أو: «له أوهامٌ» فابحث عن هذا الحديثِ الذي تخرجُه، هل نص العلماءُ على أنه من أوهامِه أو لا.

وذلك في الكتب التالية:

١- كتابُ «الضعفاءِ الكبيرِ» لأبي جعفرٍ العُقيليِّ (ت/ ٣٢٢).

٢- «الكاملُ في ضعفاءِ الرجالِ» لأبي أحمدَ عبدِ اللهِ بنِ عَديٍّ الجُرجانيِّ (ت/ ٣٦٥).

٣ - «سننُ أبي داودَ» و«جامع الترمذي»، وسنن النَّسائيِّ «الكبرى» و«الصغرى»، و«سنن الدارقطني»، و«السننُ الكبرى» للبيهقيِّ.

---

(١) فـ(سفيان عن الزهري) هو ابن عيينة؛ لأن الثوري لم يَرْوِ عنه.
و(أشعث عن الحسن) هو ابن سَوَّار الضعيف. وذهب ابن حزم وتبعه الشيخ أحمد شاكر والشيخ الألباني إلى أنه الحُمْراني الثقة.

(٢) (يَهِم) على وزن (يَعِل)، والأصل (يَوْهِم) حُذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها - الياء المفتوحة والكسرة - ثم تُحْمَل أحرف المضارعة الباقية على الياء، فنقول: نَهِم وتَهِم وأَهِم؛ حملًا للقليل على الكثير.
و(وَهِم يَهِم) كـ(حَسِب يَحْسِب) أي: مكسور العين في الماضي والمضارع. وهذا نادر.

و«علل ابن أبي حاتم»، و«علل الدارقطني»، و«علل الترمذي الكبير» وكتب الأفراد.

خامسًا: احكم على ظاهرِ الإسنادِ على حَسَبِ ما درستَه في علمِ المصطلحِ، ثم انظر في أقوالِ المُصحِّحين والمُضعِّفين أو المُتوقِّفين قبلَك.

سادسًا: إذا كانت الأسانيدُ اختُلف فيها على الرفعِ أو الوقفِ أو الوصلِ أو الإرسالِ، فلزامًا عليك أن تراجعَ كتبَ العللِ؛ كعللِ الدارقطنيِّ وابنِ أبي حاتمٍ أو «فتحِ الباري» لابنِ رجبٍ (ت: ٧٩٥)، أو لابنِ حجرٍ (ت: ٨٥٢) أو كتب العلامة الألبانيِّ[١] رحم الله الجميعَ.

وفي «المُسنَدِ المُصنَّفِ المُعلَّلِ» للدكتورِ/ بشارِ بنِ عوادٍ ومَن معه حفظهم الله - شيءٌ كثيرٌ من أقوالِ أهلِ العللِ.

ثم لك أن تجمعَ أو ترجحَ أو تحكمَ بالاضطرابِ.

س: ما الضررُ الذي يترتبُ على القصورِ في جمعِ الطرقِ أو النظرِ في كلامِ أهلِ العلمِ.

ج: مِن الضررِ المترتبِ على القصورِ في جمعِ الطرقِ:

الحكم الخطأ على الحديث ويتمثل في:

١ - تصحيحُ المعلولِ.

٢ - تضعيفُ الصحيحِ لغيرِه أو لشواهدِه.

٣ - إلصاقُ المُدْرَجِ بكلامِ رسولِ اللهِ ﷺ... إلخ.

(١) بخاصة في «الضعيفة»، و«الإرواء»، والكتب التي بسطها في التخريج.

ومِن المترتبِ على القصورِ في جمعِ كلامِ أهلِ العلمِ إهدارُ بعضِ علمِ المتقدمين وعدمُ البَدءِ من حيثُ انتهى المتقدمون أو غيرُك.

فائدةٌ: ينبغي عدمُ إهمالِ الطرقِ الضعيفةِ والمرسلةِ؛ لأن بهما يحصلُ الإعلالُ كما في مواطن كثيرة من كتب العلل.

مفاتيحُ التخريجِ
«تحفةُ الأشرافِ»
مع ذكرِ أنموذجين منها

﴿س﴾ اذكر نبذةً عن «تحفةِ الأشرافِ».

﴿ج﴾ كتابُ «تحفةِ الأشرافِ» للحافظِ جمالِ الدينِ أبي الحَجاجِ يوسفَ بنِ الزكيِّ عبدِ الرحمنِ المِزيِّ السلفيِّ(١).

مَكَث في تأليفِها ستَّ عَشْرَةَ سنةً - أو: ستةَ عَشَرَ عامًا - جَمَعَ أسانيدَ الكتبِ الستةِ وبعضَ مؤلفاتِ أصحابِها(٢) مُرتبًا إياها على مسانيدِ

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (ص/١٨ -٢٤).
قال فيه الذهبي (ت: ٧٤٨): كان خاتمة الحفاظ، وناقد الأسانيد والألفاظ، وهو صاحب مُعْضِلاتنا، وموضح مشكلاتنا، ما رأيت أحدًا في هذا الشأن أحفظ من الإمام أبي الحجاج المزي!!
وقال تقي الدين السبكي (ت: ٧٥٦): هو إمام المحدثين، واللهِ لو عاش الدارقطني لاستحيا أن يُدرِّس مكانه.
(٢) أ- مقدمة «صحيح مسلم».
ب- كتاب «المراسيل» لأبي داود.
ج- كتاب «العلل» للترمذي، وهو الذي في آخر كتاب الجامع له.
د- كتاب «الشمائل» للترمذي أيضًا. =

الصحابةِ ﭫ، مُقَدِّمًا الرجالَ مُؤَخِّرًا الكُنى والنساءَ، فإن كان الصحابيُّ مكثرًا رتب الرواةَ عنه. وكذا التابعيُّ.

ومن أعظمِ فوائدِها:

١- أن الباحثَ يقفُ على الحديثِ بأسانيدِه ومتابعاتِه التامةِ والقاصرةِ وكلامِ بعضِ أهلِ العلمِ - في موطنٍ واحدٍ.

٢- معرفةُ عددِ أحاديثِ كلِّ راوٍ في الكتبِ الستةِ.

٣- معرفةُ سماعاتِ التابعين من الصحابةِ ﭫ في «الصحيحين».

٤- يستفادُ منه في ضبطِ أسانيدِ الكتبِ التي احتوتها.

قال ابنُ حجرٍ: قد حصل الانتفاعُ بهذا الكتابِ شرقًا وغربًا، وتنافس العلماءُ في تحصيلِه بُعْدًا وقُرْبًا[1].

❀ ❀ ❀

= هـ- كتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي.

وحينما انتهى من تأليف الكتاب، ألحق به بعد ذلك ذيلًا سماه. «لحق الأطراف» تتبع فيه بعض الأحاديث التي لم تَرِد إلا برواية ابن الأحمر من كتاب النَّسائي.

وذكر الحافظ ابن حجر أنه شاهَده في جزء لطيف، ثم شاهد نسخة ابن كثير من «التحفة»، وعليها هذا اللحق بخط المؤلف.

انظر: مقدمة «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (١/ ٢٥).

(١) **فائدة:** تمتاز ط/ دار الغرب الإسلامي - بالدقة! وقلة الأخطاء وكثرة الفوائد النافعة في المتن والسند، وجَعْل العزو على الأرقام تيسيرًا على الباحثين.

تمرين (١)

﴿س﴾ **اذكر مثالاً من «تحفةِ الأشرافِ» مع التعليقِ عليه.**

﴿ج﴾ **هاك المثالَ:** (١٧٦٩٤) - (د ت سي ق) حديث: أن النبيَّ ﷺ كان إذا خرج من الخلاءِ قال: «**غفرانَك**». د في الطهارة (١٧ : ١) عن عمرِو بنِ محمدٍ الناقدِ، عن هاشمِ بنِ القاسمِ - ت في الطهارةِ (٥) عن محمدِ بنِ إسماعيلَ، عن مالكِ بنِ إسماعيلَ - كلاهما عن إسرائيلَ، عن يوسفَ بنِ أبي بُرْدَةَ، عن أبيه، به. وقال ت: حسنٌ غريبٌ. س في اليومِ والليلةِ (٣٣) عن أحمدَ بنِ نصرٍ النَّيسابوريِّ - ق في الطهارة (١٠ : ١) عن أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ - كلاهما عن يحيى بنِ أبي بُكَيْرٍ، عن إسرائيلَ، به[1].

وإليك خريطةً مع الملحوظاتِ:

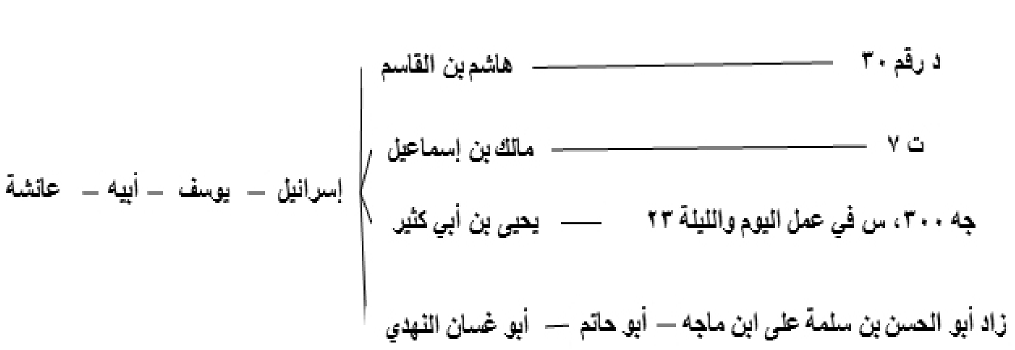

(١) «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١٢/ ٣٣٩).

ملحوظاتٌ:

١ - نجدُ أن الحافظَ المزيَّ ينقلُ كلامَ الإمامِ الترمذيِّ عقيبَ الخبرِ، فنتعلمُ من ذلك جمعَ أقوالِ العلماءِ عن الحديثِ عندَ تخريجِه من بطونِ المصادرِ الأصليةِ.

٢ - اقتصر الحافظُ المزيُّ من قولِ الترمذيِّ عقيبَ الخبرِ على: «حسنٌ غريبٌ» فأتى بحكمِ الترمذيِّ مع تقديمٍ وتأخيرٍ.

٣ - قولُ أبي الحسنِ بنِ سلمةَ(١) عقيبَ روايةِ ابنِ ماجهْ: (قَالَ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَلَمَةَ: وَأَخْبَرَنَاهُ أَبُو حَاتِمٍ، حَدَّثنا أَبُو غَسَّانَ النَّهْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، نَحْوَهُ) هذا من زياداتِ أبي الحسنِ عليِّ بنِ إبراهيمَ بنِ سلمةَ القزوينيِّ (ت/ ٣٤٥ وعاش: (٩١) عامًا) على ابنِ ماجهْ(٢)، وقد تكررت له زياداتٌ على ابنِ ماجهْ رَبَتْ على العشرين موطنًا(٣).

---

(١) اسمه: علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القطان، أبو الحسن القزويني.
حَدَّث بكتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، وله فيها زيادات عن جماعة من شيوخه.
وانظر كلامًا مفيدًا في «مقدمة سنن ابن ماجه» (١/ ١٥- ١٨) تحقيق دار التأصيل.

(٢) ونحو هذا زيادات عبد الله بن أحمد على المسند، وكذا القَطِيعي.
ونحوهما أيضًا زيادات نعيم بن حماد على «الزهد» لابن المبارك، وأيضًا زيادات الفربري على البخاري، وإبراهيم بن محمد بن سفيان على مسلم وإن كانا ثقتين إلا أن زيادتهما محلُ بحث ولا تنزل منزلة الصحيح إلا بعد البحث.

(٣) انظر في ط/ دار إحياء التراث بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، فأحيانًا ذكر بعض هذه الزيادات بترقيم وتارة أهمل الترقيم: (٣٠٠، ٣٢١، ٣٢٦، ٣٤٦، ٣٥٠، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٧٤، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤١٣، ٤٤٦، ٤٦٢، ٤٦٩، =

تمرين (٢)

﴿س﴾ خَرِّج ما جاء في «السُّنةِ» لابنِ أبي عاصمٍ رقم (٢١): ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ. قَالَ: «قُلْ: رَبِّيَ اللهُ، ثُمَّ اسْتَقِمْ»[1] من «تحفة الأشراف».

﴿ج﴾ لتخريجِ هذا الحديثِ من التحفةِ يلزمُ ما يلي:

١ - البحثُ عن مسندِ سفيانَ بنِ عبدِ اللهِ الثقفيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من «تحفةِ الأشرافِ»، وهي مرتبةٌ ترتيبًا هجائيًّا، فستجدُ على كعبِ المجلدِ الثالثِ (خارجةَ - شيبةَ)، ومعلومٌ أن حرفَ السينِ قبلَ حرف الشينِ.

إذًا حصلتَ على بُغيتِك ابتداءً.

ثمَّ افتحِ المجلدَ وانظر أعلى الصفحاتِ، فستجدُ بدايةَ حرفِ السينِ (ص/٢٠٩) (سالمَ بنَ عُبَيْدٍ الأشجعيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وله حديثان.

= ٥١٨، ٥٢٧، ٥٥٧، ١٣٠٣، ٤١٧٢).

(١) **صحيح**: أخرجه مسلم (٣٨) بهذا السند.

وأخرجه أحمد (١٥٤١٨)، وابن ماجه (٣٩٧٢)، وابن أبي عاصم (٢٢)، وغيرهم، من طرق عن إبراهيم بن سعد كما سيأتي.

ومحمد بن عبد الرحمن بن ماعز مقبول، وقد توبع بعروة بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في هذه الرواية.

لكن في (ص/ ٢٣٧) (سعدُ بنُ أبي وقاصٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ) حتى (ص/ ٢٩٤)، وله سبعةَ عَشَرَ حديثًا ومئةٌ (١١٧)، والبحثُ فيها سيستغرقُ وقتًا، فلكي يوفرَ لنا الحافظُ المزيُّ الوقتَ رَتَّبَ لنا الرواةَ عن سعدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ترتيبًا هجائيًّا.

وفي (ص/ ٥٣١) (سفيانُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ ربيعةَ الثقفيُّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ).

وهذا هو الذي تبحثُ عنه، إذًا فاحمدِ اللهَ على أنك وقفت على اسم الصحابيِّ الذي تبحثُ عنه.

وإليك نصَّ التحفةِ:

قال الحافظُ المزيُّ في «تحفةِ الأشرافِ» رقم (٤٤٧٨): [م ت س ق] حديث: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، قل لي في الإسلامِ قولًا لا أسألُ عنه أحدًا بعدَكَ. قال: «**قل: آمنتُ باللهِ، ثم استقم**» الحديثَ. م في الإيمانِ (١٤) عن أبي بكرٍ وأبي كُرَيْبٍ، كلاهما عن عبدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ - و(١٤) عن قُتَيْبَةَ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ، كلاهما عن جَريرٍ -و(١٤) عن أبي كُرَيْبٍ، عن [أبي] أسامةَ - ثلاثتُهم عن هشامِ بنِ عروةَ، عن أبيه، عنه، به. ت فِي الزهدِ (٦١ : ٧) عن سُويدِ بنِ نصرٍ، عن ابنِ المباركِ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ ماعزٍ، عنه نحوَه، وقال: حسنٌ صحيحٌ. س في التفسيرِ (في الكبرى) عن بُنْدَارٍ، عن غُنْدَرٍ، عن شعبةَ، [عن يعلى بنِ عطاءٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ سفيانَ الثقفيِّ، عن أبيه به. وعن إسماعيلَ بنِ مسعودٍ عن بِشْرِ بنِ المُفضَّلِ، عن شعبةَ،] عن يعلى ابنِ عطاءٍ، عن سفيانَ بنِ عبدِ اللهِ، عن أبيه به - كذا قال. ك. وفي الرقائقِ (في الكبرى) عن سُوَيْدِ بنِ نصرٍ به.

وعن محمدِ بنِ المُثَنَّى، عن أبي داودَ - وعن محمدِ بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ، - كلاهما عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن محمدِ ابنِ عبدِ الرحمنِ بنِ ماعزٍ، عنه نحوَه. ق في الفتنِ (١٢: ٦) عن أبي مَرْوانَ محمدِ بنِ عثمانَ الثمانيِّ، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ [به]. (قال:) حديثُ بِشْرٍ خطأٌ، والصوابُ كما قال غُنْدَرٌ عن شعبةَ.

وكذلك رواه هشيمُ بنُ بَشيرٍ، عن يعلى بنِ عطاءٍ. ز واختُلف فيه على الزهريِّ: فقال إبراهيمُ بنُ سعدٍ [س ق]: عنه، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ ماعزٍ - كما تقدَّم. وقال معمرٌ وغيرُ واحدٍ [ت س]: عن الزهريِّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ ماعزٍ. وقال الزبيديُّ: عن الزهريِّ، عن ماعزِ بنِ عبدِ الرحمنِ. ويقال: إن محمدَ بنَ عبدِ الرحمنِ كان لقبُه ماعزًا. وقال يونسُ بنُ يزيدَ: عن الزهريِّ، عن محمدِ بنِ أبي سويدٍ، أن جَدَّه سفيانَ بنَ عبدِ اللهِ الثقفيِّ قال. وقال عبدُ اللهِ بنُ زيادِ ابنِ سَمعانَ: عن الزهريِّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ سعدٍ المُقْعَدِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ، عن هشامٍ، عن أبيه عن النبيِّ ﷺ. وتابعه رِشْدِينُ بنُ سعدٍ، عن عُقَيْلٍ، عن الزهريِّ - ولفظُه: حدِّثني بأمرٍ أعتصمُ به؟ قال: «**أَمْسِكْ عليك هذا - وأشار إلى لسانِه -** » ولم يذكرِ القصةَ الأولى. [ك لم يذكر أبو القاسمِ الرقائق].

تنبيهاتٌ على هذا النصِّ:

١- الرقْم (٤٤٧٨) لتسلسلِ الأحاديثِ داخلَ «تحفةِ الأشرافِ».

٢- الرموزُ [م ت س ق] لبعضِ أصحابِ الكتبِ الستةِ:

ف(م) للإمامِ مسلمٍ في صحيحِه.

و(ت) للإمامِ الترمذيِّ في جامعِه.

و(س) للإمامِ النَّسائيِّ في «المجتبى»، وإذا كان الحديثُ في «السننِ الكبرى» نصَّ عليها.

و(ق) للإمامِ محمدِ بنِ يزيدَ القزوينيِّ، الشهيرِ بابنِ ماجهْ.

٣- قولُه: (ك وفي الرقائق) أي: استدراكًا من الإمامِ المزيِّ على الحافظِ أبي القاسمِ بنِ عساكرَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وحُذفت (ك) من طبعةِ د/ بشارِ بنِ عوادٍ، وعلق هامشًا: كتابُ الرقاقِ لم يصل إلينا في المطبوعِ من الكبرى.

٤- قولُه: (ز) أي: من زياداتِ الإمامِ المزيِّ على كتابِ أبي مسعودٍ الدمشقيِّ (ت/ ٤٠١)، وكتابِ خَلَفِ الواسطيِّ[1]، وكتابِ أبي القاسمِ

(١) **يجوز عند الكوفيين إضافة الاسم إلى اللقب (الواسطي) إذا كانا مفردين كما هنا، كما يجيزون الإتباع.**

وعليه فنقول: وخلفِ الواسطي. و: خلفٍ الواسطي:

الأول: بدون تنوين؛ لأن الإضافة والتنوين يتعاقبان.

قال الشاعر:

كأني تنوين وأنت إضافة ... متى تراني لا تحل مكاني

الثاني: بالتنوين.

وأما البصريون فيوجبون الإضافة.

ومن هنا قال ابن مالك معضدًا رأيهم:

وإنْ يكونا مفردَيْنِ فأضِفْ ... حتمًا وإلا أتبعِ الذي رَدِفْ

وأما إذا كانا غير مفردين؛ كأن كانا مركبين كعبد الله زين العابدين أو الاسم مركبًا واللقب مفردًا كعبد الله شرف أو العكس كزيد زين العابدين؛ فقد وجب الإتباع =

ابنِ عساكرَ صاحبِ «تاريخِ دمشقَ».

وإبانَ الانتهاءِ من فكِّ هذه الرموزِ والتعليقاتِ، ننتقلُ إلى خطوةِ التخريج:

نصُّ الإمامِ المزيِّ:

* قولُه: «م في الإيمانِ (١٤) عن أبي بكرٍ وأبي كريبٍ، كلاهما عن عبدِ اللهِ بنِ نُميرٍ - و(١٤) عن قُتَيْبَةَ، وإسحاقَ بنِ إبراهيمَ، كلاهما عن جَريرٍ - و(١٤) عن أبي كُريبٍ، عن أبي أسامةَ - ثلاثتُهم عن هشامِ بنِ عروةَ، عن أبيه، عنه به».

طريقةُ التخريجِ العمليِّ:

اذهب إلى صحيحِ الإمامِ مسلم وابحث عن كتابِ الإيمانِ، فستجدُه رقم (١) بعدَ المقدمةِ، والمقدمةُ ليست على شرطِ مسلمٍ كما هو معلومٌ.

ثم ابحث عن البابِ رقم (١٤) ثم انقله عندَك في الكشكولِ أو صفحةِ (ووردٍ) هكذا:

[٦٢-٣٨] حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ (ح) وحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ - وَفِي حَدِيثِ

= عند الجميع. ولذلك قال ابن مالك:

وإلا أتبعِ الذي رَدِفْ

تنبيهات على هذا النص:

١- الرقم الثاني من هذين [٦٢ - ٣٨] هو الذي عليه العزو، وهو لأصول الروايةِ داخلَ صحيحِ مسلمٍ. أما الأولُ فيُحصَى به المتابعاتُ مع الأصولِ داخلَ كتابِ الإيمانِ.

ونحوُه سائرُ الكتبِ داخلَ صحيحِ مسلمٍ.

٢- قولُه: (ح)[١] أي: تحويلٌ من إسنادٍ لآخَرَ. وفي الغالبِ يبدأُ بعدَها بإسنادٍ جديدٍ من الإمامِ مسلمٍ. وأحيانًا لا تُكتبُ ويقتصرُ على واوِ العطفِ.

وبفَهْمِ الطالبِ طبقاتِ الرواةِ يستطيعُ أن يَميزَ بينَ الأسانيدِ، وأيضًا بجمع طرق الحديثِ من الكتبِ الأخرى.

وثَم طريقةٌ أخرى، وهي رسمُ الخريطةِ[٢] من الكتابِ أو الحاسوبِ، هكذا:

---

(١) ولك عند القراءة أن تنطق بلفظها أو تقول: تحويل.

قال النووي في «شرحه على مسلم» (١/ ١٥٢): فهي حاء التحويل من إسناد إلى إسناد، فيقول القارئ إذا انتهى إليها: (ح).

وفي «الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث» (ص: ١٣٩): أنها (ح) مهملة، من التحويل أو الحائل بين الإسنادين، أو عبارة عن قوله: الحديث.

قلت: ومن الناس من يتوهم أنها خاء معجمة، أي: إسناد آخر. والمشهور الأول، وحكى بعضهم الإجماع عليه.

(٢) **ومن فوائدها:** معرفة المدار، أي: على مَن دار الخلاف. وبذا تسطيع أن ترد الأسانيد لبعضها.

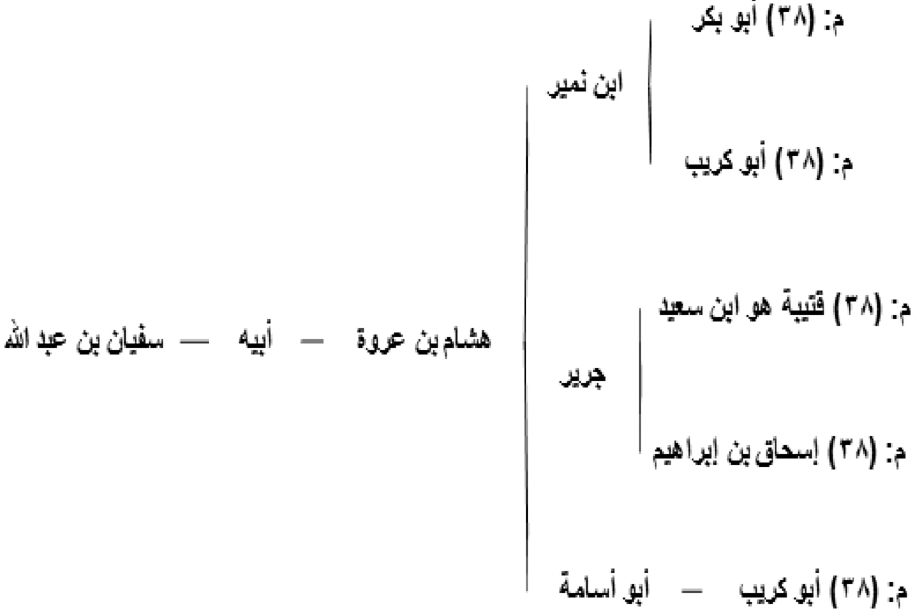

تنبيهٌ: في لفظِ ابنِ أبي عاصمٍ: «قُلْ: رَبِّيَ اللهُ»، وهنا: «قل: آمنتُ باللهِ».

نصُّ الإمامِ المِزيِّ:

** قولُه: «ت فِي الزهدِ (٦١: ٧) عن سُويدِ بنِ نصرٍ، عن ابنِ المباركِ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْريِّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ ماعزٍ، عنه نحوَه، وقال: حسنٌ صحيحٌ».

طريقةُ التخريجِ العمليِّ:

اذهب إلى «جامعِ الترمذيِّ» وابحث عن كتابِ الزهدِ، فستجدُه في «أبوابِ الزهدِ» رقم (٣٤).

ثم ابحث عن البابِ رقم (٦١) الحديث رقم (٧) في البابِ.

ثم انقله في الكشكولِ هكذا (٢٤١٠): حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، حَدِّثْنِي بِأَمْرٍ أَعْتَصِمُ بِهِ. قَالَ: «**قُلْ: رَبِّيَ اللهُ، ثُمَّ اسْتَقِمْ**»، قُلْتُ: يَا رَسُول اللهِ، مَا أَخْوَفُ مَا تَخَافُ عَلَيَّ؟ فَأَخَذَ بِلِسَانِ نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا**». «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ».

وهاك خريطتَه:

ت ١٤١٠، وقال هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن سفيان بن عبد الله الثقفي — سويد — ابن المبارك — معمر — الزهري — عبد الرحمن — سفيان الثقفي

تنبيهاتٌ على نصِّ الترمذيِّ:

١- هذا المتنُ أشبهُ بمتنِ ابنِ أبي عاصم، لكن فيه زيادةٌ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَخْوَفُ مَا تَخَافُ عَلَيَّ؟ فَأَخَذَ بِلِسَانِ نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذَا».

٢- نَصَّ الترمذيُّ على طرقٍ أخرى عن سفيانَ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٣- يُلْحَظُ أن الحافظَ المِزيَّ اقتصر من قولِ الإمامِ الترمذيِّ على:

«حسنٌ صحيحٌ» دونَ سائرِ التعليقِ.

نصُّ الإمامِ المزيِّ:

* قولُ الإمامِ المزيِّ: «س في التفسيرِ عن بُنْدَارٍ، عن غُنْدَرٍ، عن شعبةَ، عن يعلى بنِ عطاءٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ سفيانَ الثقفيِّ، عن أبيه به. وعن إسماعيلَ بنِ مسعودٍ، عن بِشْرِ بنِ المُفضَّلِ، عن شعبةَ، عن يعلى ابنِ عطاءٍ، عن سفيانَ بنِ عبدِ اللهِ، عن أبيه به - كذا قال.

ك وفي الرقائقِ عن سويدِ بنِ نصرٍ به. وعن محمدِ بنِ المُثنَّى، عن أبي داودَ - وعن محمدِ بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ، عن - كلاهما عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ ماعزٍ، عنه نحوَه».

طريقةُ التخريجِ العمليِّ:

اعلم أن للإمامِ النَّسائيِّ كتابين في السننِ، هما: «المجتبى»، و«السننُ الكبرى»، والأخيرُ منهما به كتابُ التفسيرِ، وأيضًا طُبِع مستقلًّا؛ لذا فابحث عن الحديثِ في ذينِك الكتابين:

فَسَتَجِدُ الحديثَ في «التفسيرِ من «السننِ الكبرى» برقم (١١٦٠١)[١] فانقله في كشكولِك أو صفحةِ وُوردِك هكذا:

«١١٦٠١ - أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ - يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضَّلِ - قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مُرْنِي بِأَمْرٍ فِي

---

(١) ط/ دار التأصيل.

الإِسْلَامِ لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ بَعْدَكَ. قَالَ: «**قُلْ: آمَنْتُ بِاللهِ، ثُمَّ اسْتَقِمْ**» قَالَ: فَمَا أَتَّقِي؟ فَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ.

١١٦٠٢ - أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، مِثْلَهُ».

وإليك خريطته:

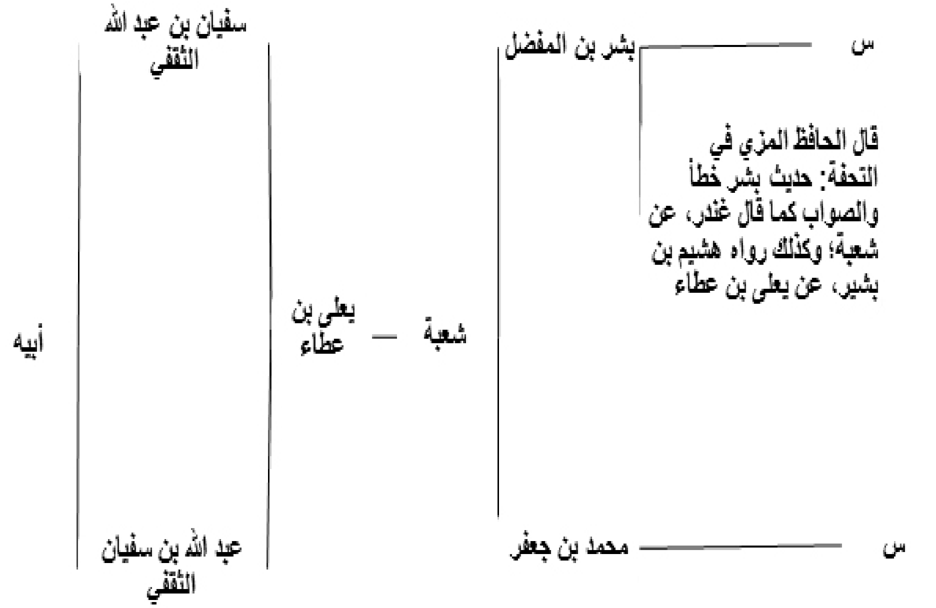

ملحوظتان:

١- قولُ الحافظِ المزيِّ هنا: «كذا قال» مصطلحٌ متكررٌ كثيرًا عندَه، ويستخدمُه عندَ تعقيبِه على الروايةِ، كما هنا حيثُ خَطَّأ بِشْرَ بنَ المُفَضَّلِ في هذا.

والظاهرُ لي أن التخطئةَ لأمورٍ:

أ- منزلةُ محمدِ بنِ جعفرٍ في شعبةَ، فهو ربيبُه ومُقَدَّمٌ فيه على غيرِه.

ب- ولأنه توبع متابعةً قاصرةً من هُشيمٍ.

ت- والحديثُ من مسندِ سفيانَ الثقفيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لا عن أبيه.

٢ - استدراكُ الحافظِ المزيِّ السابقُ لم أقف عليه في مطبوعتَي مؤسسةِ الرسالةِ ودارِ التأصيلِ إلا نقلًا عن التحفةِ، وهذا مما يَزيدُ التحفةَ قيمةً(١).

نصُّ الإمامِ المزيِّ:

قولُه: «ق في الفتنِ (١٢ : ٦) عن أبي مَرْوانَ محمدِ بنِ عثمانَ الثماني، عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ، به».

طريقةُ التخريجِ العمليِّ:

ستجدُ الحديثَ في «سننِ ابنِ ماجهْ» رقم (٣٩٧٢): حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ الْعَامِرِيِّ، أَنَّ سُفْيَانَ بْنَ عَبْدِ اللهِ

---

(١) سيأتي إن شاء الله تعالى رسم هذا الاستدراك على الخريطة العامة.

الثَّقَفِيَّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، حَدِّثْنِي بِأَمْرٍ أَعْتَصِمُ بِهِ. قَالَ: «**قُلْ: رَبِّيَ اللهُ، ثُمَّ اسْتَقِمْ**» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَكْثَرُ مَا تَخَافُ عَلَيَّ؟ فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلِسَانِ نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «**هَذَا**».

وهاك خريطته:

جه رقم: ٣٩٧٢ – أبو مروان العثماني – إبراهيم بن سعد – ابن شهاب – محمد بن عبد الرحمن بن ماعز – سفيان بن عبد الله

تنبيهات:

الأولُ: ثَم زيادةٌ للحافظِ المزيِّ (ز) يأتي رسمُها مع الاستدراكِ عند رسمِ الخريطةِ العامةِ، إن شاء اللهُ تعالى.

وإنما اقتصرتُ على ما ذُكر حتى لا تتشعبَ بك الطرقُ وتَمَلَّ هذا العلمَ؛ فلكلِّ مقامٍ مقالٌ.

الثاني: ينبغي للدارسِ أن يتدربَ على عددٍ من النماذجِ من «تحفةِ الأشرافِ» حتى يتقنَ هذه المرحلةَ ثم يرتقيَ لغيرِها.

الثالث: ينبغي لك أن تدونَ المشاكلَ التي تقابلُك واقتراحاتِك، ثم تناقشُها مع مدرسِك أولًا بأول.

المُعجمُ المُفهرَسُ

﴿س﴾ عَرِّفْ بالمعجمِ المُفهرَسِ.

﴿ج﴾ «المُعجمُ المُفهرَسُ لألفاظِ الحديثِ النبويِّ» معجمٌ صنعه المستشرقون، وترجمه الأستاذُ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ - إلى العربيةِ.

وهو يشملُ ألفاظَ تسعةِ مصادرَ أصليةٍ، هن:

الكتبُ الستةُ: (خ، م، د، ت، س، جه) يعني التي سبقت في «تحفةِ الأشرافِ» مع إضافةِ ثلاثةٍ إليهن، هن: «موطأُ مالكٍ»، و«مسندُ أحمدَ»، و«سننُ الدارميِّ». ويرمزُ إليهن بـ: (ط، حم، دي).

ويذكرُ الكتابَ ورقمَ البابِ مع: (خ ت د ن جه دي).

ويذكرُ الكتابَ ورقمَ الحديثِ مع: (م ط).

ويذكرُ المجلدَ والصحيفةَ مع: (حم)(١).

---

(١) **انظر: «بيان أخطاء المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» د/ شاكر ذيب فياض، حيث قال:** يمكن تقسيم هذه الأخطاء إلى ثمانية أقسام، هي: النقص في الكلمات الأصول، وعدم المنهجية في إسقاط بعض الكلمات، وسقوط أحاديث بكاملها، وورود ألفاظ في المعجم غير ألفاظ الأحاديث النبوية، والمشقة في الإفادة من الإحالات، والأخطاء اللغوية، والجمع بين =

وطريقتُه: أنه يبدأُ بالأفعالِ ثم الأسماءِ المفردةِ ثم التثنيةِ ثم الجمعِ ثم المشتقاتِ.

= المقاطع المختلفة، والتفريق بين المقاطع المتشابهة، وذكر مقاطع لا تدل على النصوص المطلوبة.

نموذج (٢)

﴿س﴾ خَرِّجْ ما أخرجه أبو داود عن عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الغَائِطِ قَالَ: «غُفْرَانَكَ»(١).

﴿ج﴾ ابتداءً تُجرِّدُ لفظَ «غُفْرَانَكَ» من الزيادةِ، فستبحثُ في: (غفر)(٢).

اجعل نُصْبَ عينيك اللفظةَ ذاتَ اللونِ الأحمرِ؛ فهي أسرعُ في الحصولِ على النتيجةِ، فستجدُ باللونِ الأحمرِ: «غفران»، وبعدَها: «إذا خرج من الغائطِ قال: غفرانَك».

د/ طهارة ١٧، ت/ طهارة ٥، جه طهارة ١٠، دي وضوء ١٧، حم/ (٦/ ٢٥٥)(٣).

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٠).

(٢) ونحوه البحث عن لفظ: «طاعون» ابحث في (طعن) فتحذف الهمزة والواو.
ولفظ: «انطلق» ابحث عنه في (طلق) فتحذف الهمزة والنون.
ولفظ: «طهور» ابحث عنه في (طهر) فتحذف الواو.
ولفظ: «استغفر» ابحث عنه في (غفر) فتحذف همزة الوصل والسين والتاء.

(٣) هذا الترقيم على الطبعة القديمة التي تقع في ستة مجلدات.
أما في ط/ مؤسسة الرسالة، أو ط/ دار الحديث التي في أولها تحقيق العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ؛ فالجزء والصفحة على جانب الصفحات.
ونحو هذا «مستدرك الحاكم» ط/ دار الكتب العلمية، وهي تقع في خمسة =

ملحوظةٌ:

عندما تُخرِّجُ هذا الحديثَ من «تحفةِ الأشرافِ» ستجدُ الحافظَ المزيَّ يعزو الخبرَ إلى «عملِ اليومِ والليلةِ» للنَّسائيِّ.

ومعلومٌ أن «المعجمَ المفهرسَ» مقتصرٌ على سننِ النسائيِّ المجتنى. و«عملُ اليومِ والليلةِ» ليس فيه، بخلافِ «تحفةِ الأشرافِ» فقد اشتمل على الكتبِ الستةِ وكثيرٍ من مصنفاتِ أصحابِها.

❦ ❦ ❦

= مجلدات، أحدهن فهارس. والطبعة التي قبلها كانت تقع في أربعة مجلدات. ثم خرجت ط/ دار التأصيل في تسعة مجلدات، أحدهن فهارس.
ومما يُذكر فيه رقْم المجلد والصفحة على الهامش- ط/ عالم الكتب لـ«السنن الكبير» للبيهقي، فهي تقع في (أربعة وعشرين مجلدًا منهن اثنان فهارس)، وكان أصله عشرة مجلدات مع مجلد فهارس.

المسندُ الجامعُ

س: عَرِّفْ بالمسندِ الجامعِ.

ج: «المسندُ الجامعُ» كتابٌ جَمَعَ أحاديثَ واحدٍ وعشرين كتابًا(١)

---

(١) **العدد واحد واثنان يوصف بهما المعدود، ومِن ثَم يتأخران عنه ويطابقانه تذكيرًا وتأنيثًا.**

هذا إن كانا غير مركبين ولا معطوفًا عليهما.

تقول: عندي كتاب واحد، وصحيفة واحدة، وكتابان اثنان، ومجلتان اثنتان. ولا يجوز تقدمهما على المعدود، فلا يقال: واحد كتاب، واثنان فهرس. قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [النحل: ٥١] وقال جل ذكره عن أحد الخصمين: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [ص: ٢٣].

وهذان يعربان إعراب الموصوف المعدود رفعًا ونصبًا وجرًّا.

أما إذا رُكبا أو عطف عليهما فإنهما يتقدمان على المعدود، قال تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ [يوسف: ٤] وتقول: رأيت إحدى عشْرة نجمة. وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٦] وقال جل ثناؤه: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٠] وقال تعالى: ﴿وَبَعَثۡنَا مِنۡهُمُ ٱثۡنَيۡ عَشَرَ نَقِيبٗاۖ﴾ [المائدة: ١٢] وقال جل ثناؤه: ﴿وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

و(أحد عشر)، و(إحدى عشْرة) يبنيان على الفتح في أحوال الرفع والنصب والجر.

=

(٢١ كتابًا في ٢٢ مجلدًا منهما (٢) فهرسان) هن:

الكتبُ الستةُ ومؤلفاتُ أصحابِها الأخرى. وتتمةُ التسعةِ - الموطأُ، ومسندُ أحمدَ، وسننُ الدارميِّ - والمنتخبُ من مسندِ عبدِ بنِ حُمَيْدٍ، ومسندُ الحُميديِّ، وصحيحُ ابنِ خزيمةَ.

ورَتَّبها على مسانيدِ الصحابةِ رضي الله عنهم، ثم رَتَّب كلَّ مسندٍ على الترتيبِ الفقهيِّ.

وله فهارسُ لأطرافِ الحديثِ وللرواةِ عن الصحابةِ رضي الله عنهم، وذلك في المجلد (٢١، ٢٢).

وهو للدكتورِ بشار عواد وفريقٍ من الباحثين.

= وأما (اثناعشر)، و(اثنتا عشرة) فإن الجزء الأول يعرب إعراب المثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وأما (عشر)، و(عشْرة) فيبنيان على الفتح ولا محل لهما من الإعراب.

وإن عُطف عليهما تقدّما كما مر على المعدود وأُعربا على حسَب العوامل، تقول: جاءني واحد وعشرون ضيفًا أو أحد وعشرون ضيفًا. وتقول: إحدى أو واحدة وعشرون ضيفة، وأكرمت اثنين وعشرين ضيفًا واثنتين وعشرين ضيفة، وسُررت من اثنين وعشرين طالبًا ومن اثنتين وعشرين طالبةً.

وهكذا إلى واحد وتسعين وإحدى وتسعين واثنين وتسعين واثنتين وتسعين.

ويلحظ: أن (واحد) قد يُستبدل بـ(أحد)، وأصله (وَحَد) قُلبت الواو المتصدرة همزة على غير قياس، وهذا يكون في العدد المركب والمعطوف عليه دون المفرد.

كما يلحظ: أن (اثنتين) فيها لغة أخرى، هي (ثنتان) رفعًا و(ثنتين) نصبًا وجرًّا (م).

﴿س﴾ كيف تُخَرِّجُ حديثًا من المسندِ الجامعِ؟

﴿ج﴾ يَتمُّ ذلك بأمرين:

١- **معرفةُ طرفِ الحديثِ**(١)، وهذا يستلزمُ منك حفظَ حروفِ الهجاءِ؛ لأن الأطرافَ مرتبةٌ عليها.

ونحوُ(٢) هذه الطريقةِ «موسوعةُ أطرافِ الحديثِ»(٣)، وكذا الكتبُ التي لها أطرافٌ مُرتبةٌ على هذا المنوالِ(٤).

---

(١) وفي الباب: «الجامع الصغير»، و«الجامع الكبير»، و«الأحاديث المشتهرة».

(٢) **(نحو) هنا بمعنى (مِثل)**، وهي مبتدأ أضيف إلى ما بعده. وهذا المعنى لـ(نحو) يعرب على حَسَب العوامل.

ولكلمة نحو معانٍ أخرى، منهن:

١- المقدار، تقول: (هذا الجيش نحو ألف)، ويعرب أيضًا على حَسَب موقعه من الجملة.

٢- البعض، مثل: (أكلت نحو السمكة) أي: بعضَها.

٢- **القصد**، (نحوت نحو فلان في تخريج الحديث) أي: قصدت قصده.

٣- **الجهة**، وحينئذٍ يستعمل مفعولًا فيه ظرفًا؛ مثل: (اتجهت نحو الباب) أي: جهتَه.

٤- **القَسْم**، تقول: (هذا الكتاب مكون من عدة أنحاء) أي: أقسام.

إذًا فللنحو عدة معانٍ متعددة تُعْرَف بالسياق، وهو إذًا مشترك لفظي.

وقد وُضعت هذه الكلمة - أعني (النحو) - عَلَمًا على ذلك العلم المعروف، حيث امتثل أبو الأسود الدؤلي مقولة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (انحُ هذا النحو) أي: اقصد هذا القصد وسِرْ على نهجه.

(٣) فهي فهرس لـ(١٥٠) كتابًا، ذكر المؤلف طبعاتها ورموزها في مقدمة الموسوعة.

(٤) لكن يَرِد على هذه الطريقة اختلاف طرف الحديث من رواية لأخرى.

٢- معرفةُ الصحابيِّ الراوي عنه.

ونحوُ هذه الطريقةِ «تحفةُ الأشرافِ»، و«أطرافُ مسندِ أحمدَ» للحافظِ ابنِ حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ[١].

فائدة: على منوالِ «المسندِ الجامعِ»، «المصنفُ المعللُ» فقد أضافوا كتبًا أخرى وكثيرًا من أقوالِ أهلِ العللِ.

﴿س﴾ البَدءُ بالتخريجِ من الجهازِ أَوْلى أم الكتبِ؟ مع التعليلِ؟

﴿ج﴾ ابتداءً يختلفُ الناسُ باختلافِ قُدُراتِهم[٢]، وتحصيلِهم العلومَ:

فقد تُقَدَّمُ طريقةُ الحاسوبِ عندَ فقدِ الكتبِ، أو عندَ مَن يُحْسِنُ البحثَ على الحاسبِ.

وقد تتألقُ طريقةُ البحثِ في الكتبِ عندَ مَن ليس لديه حاسوبٌ أو لا يستطيعُ استعمالَه أو عندَ انقطاعِ الكهرباءِ.

ولا شك أن الجمعَ بين الطريقتين هو الأتقنُ والأفضلُ والأسلمُ من التصحيفِ. وقد جمعتِ (الشاملةُ) بين وردِ الكتابِ ومُصَوَّرِه.

---

(١) وهو يفيد في تقويم الأسانيد، ويقع في عشرة مجلدات.

(٢) بضم الدال، ويجوز فيها الفتح والسكون.

الحاسوبُ (الكمبيوترُ)

﴿س﴾ عَرِّفْ بالجوامعِ أو الشاملاتِ التي يُستخرَجُ منها الحديثُ على الحاسوبِ.

﴿ج﴾ اشتهر لدى طلبةِ العلمِ (المكتبةُ الشاملةُ)، وقبلها (جوامعُ الكَلِمِ) أو: (جامعُ الحديثِ النبويِّ).

وهي جوامعُ مقسمةٌ على العلومِ والفنونِ(١).

وجمعتِ (الشاملةُ) بين الكتابِ الووردِ والمصورِ والمخطوطِ أحيانًا.

ولها فوائدُ كثيرةٌ: منها أنها وفرت عُمُرًا ومالًا وجهدًا. ومنها أنها كانت سببًا في ازدهارِ البحثِ العلميِّ والحديثيِّ.

ومن سلبياتِها:

١ - قد تُذْكَرُ أحكامُ الأحاديثِ من المحققين عقيبَ الأخبارِ، فيظنُّ المبتدئُ أنها من كلامِ المصنفِ فيعزوها إليه، وهي من المحققِ؛ كما

(١) (العلوم) جمع (علم). ويُبحث في العلم عن القواعد النظرية.
وأما (الفنون) فجمع (فن)، وهو يهتم بتطبيق تلك القواعد.
ومِن ثَم يجوز لنا أن نقول: (علم الحديث وفن الحديث)، و(علم التجويد وفن التجويد)، و(علم الفقه وفن الفقه)، وهكذا.
وهما متكاملان لا غنى لطلاب العلم عنهما معًا.

في «المختارةِ» للمَقْدِسِيِّ، ت/ د/ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٢ – كثرةُ الأخطاءِ في الووردِ.

واتقاء هاتين السلبيتين يكون بكثرةِ الخبرةِ وبالرجوعِ لصورةِ الكتابِ.

٣– قد يكون المتن في كتاب مشار إليه بمثله أو نحوه فلا يظهر لك في النتائج لذا ينبغي قراءة ما قبل وما بعد النتائج وما كان ذا صلة بحديثك والنظر في الكتب التي سبقتك بالتخريج.

٤– قد يكون الكتاب أمامك في البحث لكن غير مُرَمّز من أصحاب البرامج وينبغي لعلاج هذه المشكلة جمع المشاكل التي تقابلك ثم عرضها على القائمين على هذه البرامج حتى تتقى.

٥– الاعتناء بالطبعات فقد تكون طبعة فيها زيادات كطبعة المكنز لمسند أحمد وغيره فعند اختيار الطبعات كتب البحث تنتقى أفضل.

وأما عن طريقةِ التخريجِ من (الشاملةِ) لأنها أشهرُ من الجوامعِ – فاخترِ الكتبَ التي ستبحثُ فيها أولًا من الضغطِ في أعلى (الشاملةِ) على بحثٍ سيُظهرُ لك مربعًا للكتبِ، وآخرَ لإدخالِ اللفظِ، وبينهما مربعٌ لأقسامِ العلومِ.

على سبيلِ الإجمالِ هكذا:

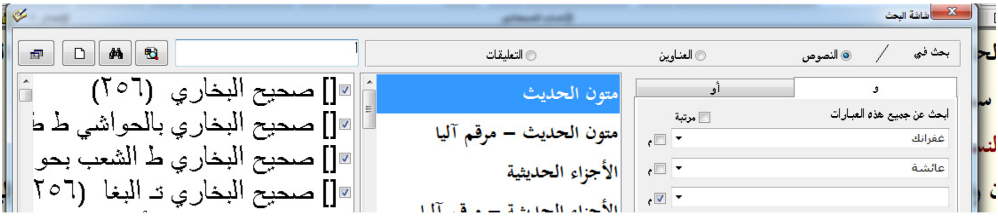

ثم استخدِمْ أكثرَ من طريقةٍ في البحثِ، وذلك بلفظةٍ أو جملةٍ أو اسمِ الصحابيِّ أو جملةٍ من الحديثِ، مع حذفِ علامةِ (صح) إذا رُمْتَ السَّعَةَ في البحثِ، وإلا فاتركها[1] لأن الخطأَ في الكتابةِ قد يؤدي إلى عدمِ النتائجِ؛ مِثْلُ أن تأخذَ مسافتين بين الكلمتين.

فإذا خرجتِ النتائجُ، فاقرأ قبلَ الحديثِ وبعدَه، ولا تكتفِ بالنتيجةِ ذاتِ اللونِ الأحمرِ.

١- إذا نَشِطَتْ أيقونةُ التخريج الآليِّ، فاضغط عليها وخَرِّج الخبرَ تخريجًا آليًّا.

(١) (وإلا فاتركها) بالفاء لأنها جواب التي نابت عن اسم الشرط - مهما وشرطه، أي: مهما يك من شيء بعد فاختر.
وهذه الفاء تقع قبل تلو تلو (أما) كقوله تعالى للنبي ﷺ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾ [الضحى: ٩ - ١١] وكقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧].
ولا يجوز حذف تلك الفاء إلا إذا أريد القول؛ لأن حذف القول كثير في اللغة العربية. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] أي: فيقال.
فإذا لم يُرَد القول شذ حذفها أو قَلَّ. وذلك كقول الشاعر:

أمّا القتالُ لا قتالَ لديكمو ... ولكنَّ سيرًا في عِراض المواكِبِ

وقول الآخر:

فأمّا صُدورٌ لا صدورَ لجعفرٍ ... ولكن أعجازًا شديدًا ضريرُها

وهاك صورتَها:

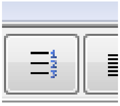

٢- وفي أعلى (الشاملةِ) لفظُ (مساعدةٍ) اضغط عليه ففيه شرحُ البَرنامَجِ في خمسِ دقائقَ.

وإليك صورتَه من (الشاملة):

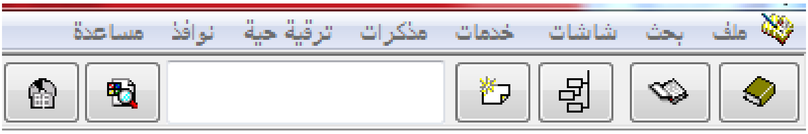

٣- لما كانت الجوامعُ أقلَّ كتبًا من الشاملةِ، كانت أسرعَ بحثًا.

٤- وفي الشاملةِ وغيرِها خدمةٌ جليلةٌ للتراجمِ، وذلك بتظليلِ الراوي الذي يُراد ترجمته ثم بالضغطِ في أعلى الشاملةِ على (ترجمةٍ) سيظهرُ لك بفضلِ اللهِ الكلامُ عن الراوي(١).

❀ ❀ ❀

---

(١) وثَم موقع للشاملة يتم من خلاله تحديث الكتب دوريًّا، وقد قام المسجد النبوي بعمل شاملة مقترنة بالكتب المصورة، وسَمَّوها بالشاملة الوقفية، صدر لها إصدار عام (١٤٣٧هـ) بلغ حجمه مئة جيجا.

تمرينٌ من الحاسوبِ

﴿س﴾ خَرِّج حديثَ أُمِّ المؤمنين عائشةَ ﵂ - في الذِّكرِ عندَ الخروجِ من الخلاءِ: «غفرانَك» السابقَ، من الشاملةِ، مع رسمِ الخريطةِ وذكرِ الملحوظاتِ والحكمِ على الرجالِ.

﴿ج﴾ سبق أن خرجت هذا الحديثَ من الكتبِ الستةِ، والآنَ بمشيئةِ اللهِ ستخرجه من (الشاملةِ).

ضع لفظةَ «غفرانَك» في مجالِ البحثِ بعدَ اختيارِك الكتبَ المسندةَ في كلِّ العلومِ للبحثِ أو الكتبِ مظنةِ وجودِ الحديثِ فيها، وكذا كتبُ التخريجِ التي سبقتك، ثم تَلَقَّ النتائجَ، وارسُمها على الخريطةِ هكذا:

عائشة — أبيه — يوسف — إسرائيل

- هاشم بن القاسم
  - حم رقم (٢٥٢٢٠)
  - عمرو بن محمد الناقد — د رقم ٣٠
  - إسحاق بن منصور — ابن الجارود في المنتقى ٤٢
- مالك بن إسماعيل - حدثنا محمد بن إسماعيل
  - ت ٧ من طريق البخاري
  - خ الأدب المفرد (٦٩٣)
- يحيى بن أبي بكر
  - أحمد بن نصر النيسابوري — س عمل اليوم والليلة ٢٣
  - عثمان بن أبي شيبة — ابن حبان ٦٥٩٣
  - أبو بكر بن أبي شيبة — جه ٣٠٠
  - محمد بن المثنى — ابن خزيمة ٩٠
- أبو غسان النهدي
  - علي بن عبد العزيز — طب الدعاء ٣٦٩
  - عبد الله بن نمير — ابن الأعرابي في معجمه ١٦٨٤
  - أبو حاتم — من زيادة الحسن بن سلمة على ابن ماجه
- عبيد الله بن موسى
  - محمد بن أسلم — ابن خزيمة ٩٠
  - سعيد بن مسعود — الحاكم في مستدركه ٥٧٢
- طلق بن غنام
  - أبو كريب — مسند السراج ٣٠
  - أبو سعيد الأشج — الطوسي في مستخرجه ١/ ١٤٩
- الحكم بن مروان — طب الدعاء ٣٦٩
- أحمد بن خالد الوهبي — هق الدعوات الكبير ٥٦ والطبراني في (الدعاء) (٣٦٩)

وأما الملحوظاتُ فتنقسمُ إلى قسمين:

الأولُ: ما يتعلقُ بالسندِ:

١ - وَقَعَ في كثيرٍ من الأسانيدِ أو الرواياتِ سماعُ أبي بُردةَ من عائشةَ رضي الله عنها.

وهذا يُغني غالبًا عن البحثِ عن سماعِ أبي بُردةَ من عائشةَ رضي الله عنها.

٢- مَدارُ الخبرِ على إسرائيلَ بنِ يونسَ عن أبي بُردةَ: حدثتني عائشةُ رضي الله عنها.

وإليه أشار الترمذيُّ بقولِه: لا نعرفُه إلا من حديثِ إسرائيلَ عن يوسفَ ابنِ أبي بُردةَ.

٣ - وقوعُ المتابعةِ التامةِ[1].

وذلك باجتماعِ هاشمِ بن القاسمِ ومالكِ بنِ إسماعيلَ ويحيى بنِ بُكَيْرٍ، وأبي غسانَ النَّهديِّ، وعُبيدِ اللهِ بنِ موسى - في الروايةِ عن إسرائيلَ بنِ يونسَ.

٤ - اجتماعُ العلوِّ والنزولِ في الأسانيدِ.

فإسنادُ الإمامِ أحمدَ أعلى من إسنادِ أبي داودَ[2]، وذلك لروايتِه عن هاشمٍ بلا واسطةٍ.

وأيضًا إسنادُ الإمامِ البخاريِّ أعلى من الترمذيِّ، والترمذيُّ تلميذُ البخاريِّ وله سؤالاتٌ كثيرةٌ للإمامِ البخاريِّ في سُننِه وعِللِه.

---

(١) والإمام أحمد شيخ أبي داود، وسؤالات أبي داود له مشهورة، وكذا التحديث عنه في «سننه».

(٢) وسيأتي الحديث عنها (ص ١٠٥).

الثاني: ما يتعلقُ بالمتنِ:

أما من حيثُ الألفاظُ:

فقد وقع في روايةِ أحمدَ وأبي داودَ والنسائيِّ وابنِ ماجهْ - لفظُ «الغائطِ»، وفي لفظِ الترمذيِّ: «الخلاءِ»، واللفظُ الأولُ أفضلُ لورودِه في كتابِ اللهِ ﷻ في سورتين متجاورتين، هما سورة النساء [الآية: ٨٥] وسورة المائدة [الآية: ١٠٨] وهو كنايةٌ عن قضاءِ الحاجةِ.

ووقع لفظُ النَّسائيِّ(١): «ما خَرَج رسولُ اللهِ ﷺ من الغائطِ إلا قال: غفرانَك» بخلافِ اللفظِ الآخَرِ: «أن النبيَّ ﷺ كان إذا خَرج من الغائطِ قال: غفرانَك».

فروايةُ النَّسائيِّ تفيدُ الحصرَ بـ(ما)، و(إلا)، وهذا مظنةٌ أن يكونَ واجبًا. بخلافِ الروايةِ الأخرى فلا تقتضي الوجوبَ، وعليها الأكثرُ، وهي الأيسرُ في الاتباعِ. واللهُ أعلمُ.

وأما من حيثُ الفقهُ:

فقد توافق تبويبُ الإمامِ الترمذيِّ والنَّسائيِّ والدارميِّ بترجمتِهم: (بابُ ما يقولُ إذا خرج من الخلاءِ).

أما ابنُ خزيمةَ فقال: بابُ القولِ عندَ الخروجِ من المُتوضَّأ.

---

(١) (النسائي) بفتح النون والسين المهملة بعدها الهمزة المفتوحة. هذه النسبة إلى بلدة بخراسان يقال لها: (نَسَا)، والنسبة المشهورة إلى هذه البلدة: النَّسَوي والنَّسائي. انظر: «الأنساب» للسمعاني (١٣/ ٨٤).

﴿س﴾ تَرْجِمْ لسندِ أبي داودَ بحُسْبانِه من الكتبِ الستةِ، ولإسنادِ البيهقيِّ في الدعواتِ بحُسْبانِه إسنادًا نازلًا؟

﴿ج﴾ هاك متني الكتابين:

قال الإمامُ أبو داودَ في «سننِه» رقم (٣٠): حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الغَائِطِ قَالَ: «**غُفْرَانَكَ**».

وأما الإسنادُ النازلُ، فقالَ الإمامُ البيهقيُّ في كتابِ «الدعواتِ الكبيرِ» رقم (٥٦): أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ وَأَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ الْوَهْبِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا تَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ يَقُولُ: «**غُفْرَانَكَ**».

وإليك خطواتِ[1] البحثِ الإجمالية:

---

(١) (خطوات) جَمْع مَزيد بالألف والتاء، منصوب باسم فعل الأمر (إليك)، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، وهو مضاف إلى (البحث)، ومنعوتٌ بـ(الإجمالية)، وعلامة النصب الفتحة الظاهرة لأنه صحيح الآخِر.
وهنا نُعِت جمع غير العاقل بمفرد مؤنث. ويجوز أيضًا أن يُنْعَت بجمع مثله، فيقال: الإجماليات.
وقد أتى القرآن الكريم بهذين الوجهين:
قال تعالى عن اليهود لعنهم الله: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]. =

أولًا: نبدأُ بالبحثِ من الصحابيِّ فما دونَه؛ لأمرين:

الأولُ: لشرفِ الصحبةِ ولقلةِ الرواةِ في طبقةِ الصحابةِ رضي الله عنهم. وكلما نزلت الطبقةُ انتشرت الأسانيدُ وكثرت، فأكثرُها في الغالبِ في طبقةِ مشايخِ أصحابِ الكتبِ الستةِ.

الثاني: قلةُ الجهدِ المبذولِ.

فمثلًا:

١- معرفةُ الراوي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أهو صحابيٌّ أم تابعيٌّ.

فإن كان تابعيًّا حَكَمْنا على الخبرِ بالإرسالِ للبحثِ في أولِ رجلٍ. بخلافِ نهايةِ الإسنادِ من جهةِ أصحابِ الكتبِ، فإنْ بَحَثْنا في راوٍ وحَكَمْنا عليه بالجهالةِ فسنجدُ له متابِعًا ثانيًا وثالثًا... وهكذا.

٢- البحثُ من جهةِ الراوي الأعلى: كثيرًا ما نقفُ على المَدارِ عليه سريعًا، بخلافِ طرفِ السندِ النازلِ.

٣- إن كان المَدارُ ضعيفًا، حَكَمْنا عليه بالضعفِ.

وهاك درجاتِ رواةِ سُننِ أبي داودَ في هذا الحديثِ:

١ - عائشةُ رضي الله عنها معلومٌ صحبتُها، لكن لمعرفةِ نسبةِ الراوي عنها - وهو أبو بُردةَ - نبحثُ عنها في «تهذيبِ الكمالِ»(١) في قسمِ النساءِ،

= وقال جل ذكره: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ [آل عمران: ٢٤]. وقال جل شأنه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وقال جل ذكره: ﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥].

(١) **وتظهر قيمة هذا الكتاب في:**

١- استيعابه الرواة في الكتب الستة ومصنفات أصحابها. =

فسنجدُ: عائشةُ بنتُ أبي بكرٍ الصِّديقِ أُمُّ المؤمنين، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. ومن الرواةِ عنها: أبو بُردةَ بنُ أبي موسى الأشعريُّ(١).

٢ - ثم نبحثُ عن أبي بُردةَ في «تقريبِ التهذيبِ» في قسمِ كُنَى(٢) الرجالِ، فسنجدُ ترددًا في اسمِه: قيل: إنه عامرٌ. وقيل: الحارثُ. ثقةٌ من الثالثةِ.

= ٢- ذِكر الشيوخ والتلاميذ مرتبين على حروف المعجم.
٣- ذِكر أقوال الموثقين والمجروحين.
٤- ذِكر وَفَيَات الرواة.
واستدرك شيخنا د/ بشار بن عواد حفظه الله في هامش التحقيق- كثيرًا من أقوال أئمة الجرح والتعديل التي تسهم في التقرير النهائي في الحكم على الراوي. وقد ظهر ذلك في نحو ألفي ترجمة من «تحرير التقريب».

(١) **هذه الطريقة تنفعنا أحيانًا في إثبات السماع أو في الانقطاع:**
فمن الأول: إذا كانت الرواية رمز إليها (خ، م) أو أحدهما، فنقيس عليها.
ومن الثاني: إذا نص الحافظ المزي على الإرسال.

(٢) (كُنَى) مقصور، ألفه منقلبة عن ياء، والأصل: (كُنَي) تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا.
ولما كانت الألف ثالثة أصلها الياء بدليل المفرد (كُنية)، وبدليل أننا نقول: كنيتُ فلانًا بكذا أو كذا، كُتبت ياء.
و(الكُنْية): ما بدأت بـ(أب) أو (أم) أو (ابن) أو (بنت) بعد وضعه في الأول. كأبي بكر، وأم كلثوم بنت علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وأبي أويس وأم أويس حفظهما الله، وابن مريم عليها السلام، وبنت الصِّدِّيق رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.
وإنما قيدناه (بعد وضعه الأول) لأن هناك أعلامًا مسماة بهذه الكنى؛ كأبي الخير وأم الخير وأم الهَنا... وهكذا. والله أعلم.

٣ – ثم نبحثُ عن يوسفَ بنِ أبي بُردةَ في «تقريبِ التهذيبِ» فسنجدُه مقبولًا، من السادسةِ.

وقد نص الحافظُ في «مقدمةِ التقريبِ» في المرتبةِ السادسةِ على: «مَن ليس له من الحديثِ إلا القليلُ، ولم يَثبت فيه ما يُترَكُ حديثُه من أجلِه، وإليه الإشارةُ بلفظِ (مقبولٍ)، حيث يتابَع، وإلا فلَيِّن الحديثِ».

لكن في مثلِ هذا الراوي يلزمُ البحثُ عنه بشيءٍ من التوسعِ؛ لأننا لو حكمنا عليه من «التقريبِ» لضُعِّف الخبرُ.

فإذا بحثنا عنه في «تهذيبِ التهذيبِ»، و«ميزانِ الاعتدالِ» فسنجدُ:

أ- وثقه العِجليُّ، وذَكَره ابنُ حِبانَ في الثقاتِ.

ب – رَوَى عن إسرائيلَ وسعيدِ بن مسروقٍ.

ج – ووثقه الذهبيُّ في «الكاشفِ».

د – وصحح حديثَه: ابنُ خزيمةَ وابنُ حِبانَ والحاكمُ.

وقال الترمذيُّ: حسنٌ غريبٌ.

وقال أبو حاتمٍ – كما في «العللِ» رقم (٩٣) لابنِه أبي حاتمٍ –: أصحُّ حديثٍ في هذا البابِ – يعني في بابِ الدعاءِ عندَ الخروجِ من الخلاءِ – حديثُ عائشةَ. يعني حديثَ إسرائيلَ عن يوسفَ بنِ أبي بردةَ، عن أبيه، عن عائشةَ.

وهذه الأصحيةُ مقيدةٌ بإذا ما قورن بما ورد في هذا البابِ من أخبارٍ ضعيفةٍ فهذا أصحُّها.

٦ - وهو من أتباعِ التابعين الذين زَكَّاهم النبيُّ ﷺ تزكيةً عامةً[١]، ولم أقفْ على أحدٍ ضَعَّفه[٢]، بل نَقَل الذهبيُّ في ترجمةِ مالكِ بنِ الخَيْرِ الزَّبَادِيِّ[٣]: هو ممن لم تثبت عدالتُه. يريدُ أنه ما نَصَّ أحدٌ على أنه ثقةٌ.

فقال الذهبيُّ معقبًا: وفي رواةِ الصحيحين عددٌ كثيرٌ ما عَلِمْنا أن أحدًا نَصَّ على توثيقِهم. والجمهورُ على أن من كان من المشايخِ قد روى عنه جماعةٌ ولم يأتِ بما يُنْكر عليه - أن حديثَه صحيحٌ».

٦ - وعلى ما ذُكر فأقلُّ درجاتِ هذا الرجلِ أن يُحَسَّنَ خبرُه لذاتِه ما لم يُسْتنكَر عليه.

٤- ثم نبحثُ عن إسرائيلَ في تلاميذِ يوسفَ بنِ أبي بردةَ من «تهذيبِ الكمالِ» فسنجدُ: إسرائيلُ بنُ يونسَ بنِ أبي إسحاقَ.

ثم نعودُ إلى «تقريبِ التهذيبِ» فسنجدُ: إسرائيلُ بنُ يونسَ ثقةٌ تُكُلِّم[٤]

---

(١) أخرج البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣) عَنْ عَبْدِ اللهِ بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...**».

(٢) لا يغتر بنقل ابن الجوزي في «الموضوعات» عن ابن معين أنه قال فيه: ليس بشيء. إنما هذا في يُوسُف بن أبي ذرة كما في «تلخيص كتاب الموضوعات» (ص٤٣) للإمام الذهبي.

(٣) **قال السمعاني في «الأنساب» (٦/ ٢٤٤):** بفتح الزاي والباء المنقوطة بواحدة، وفي آخرها دال مهملة. هذه النسبة إلى (زَبَاد)، وهو موضع بالمغرب، والمشهور بهذه النسبة مالك بن خير الزبادي الإسكندراني. (زباد) موضع بالمغرب و(زَبيد) موضع باليمن.

(٤) (تُكُلِّم) ماضٍ مبني لما لم يُسَمَّ فاعله، خماسي مبدوء بتاء زائدة، فإذا بنيناه كذلك ضممنا أوله وثانيه وكسرنا ما قبل آخره، نقول في (تَعَلمت المسألة): تُعُلِّمت المسألة. وفي (تناقشنا حول كذا): (تُنُوقِشنا) قال تعالى عن أحد =

فيه بلا حجةٍ.

وإن كان قد تفرد بهذا الخبرِ(١) عن يوسفَ وثَبَت عنه من وجوهٍ، وهو ثقةٌ، فأرى قَبولَ تفردِه في هذا الموطنِ وأتعبدُ اللهَ به(٢).

٥ - ثم نبحثُ عن هاشمِ بنِ القاسمِ في «تقريبِ التهذيبِ» فسنجدُ هاشمَ ابنَ القاسمِ عَلَمًا على اثنين، هما:

الأولُ: الحَرَّانيُّ، صدوقٌ تغيرَ، من العاشرةِ، روى له (ق). أي: ابنُ ماجهْ.

= ابني آدم: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].
قال أبو ذؤيب الهذلي في رثاء بنيه الخمسة الذين فُجع بخبر موتهم:

سَبَقوا هَوَيَّ وأَعْنقُوا لهواهمُ ... فتُخُرِّموا ولكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

(١) **قال الدارقطني كما في «أطراف الغرائب والأفراد» (٥/ ٥٤١):** تَفَرَّد به يوسف عن أبيه عنها، وَتفرد به عنه إسرائيل.

(٢) **قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦٥٩) بعد عرضه كلام المتقدمين في النكارة والتفرد:** فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم.
وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية ولم يخالفه غيره، فليس بشاذ. وتَصَرُّف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى.
وفَرَّق الخليلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات، وما ينفرد به إمام أو حافظ.
فما انفرد به إمام أو حافظ قُبِل واحتُج به. بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ. وحَكَى ذلك عن حفاظ الحديث. والله أعلم.

الثاني: الليثيُّ، ثقةٌ ثَبْتٌ، من التاسعةِ، روى عنه (ع). أي: الجماعةُ أصحابُ الكتبِ الستةِ.

فظهر أن المرادَ الثاني؛ لأن أبا داودَ من الجماعةِ. والأولُ تميز بأن ابنَ ماجهْ تَفَرَّد بالروايةِ عنه.

وأيضًا: ذُكِر في بعضِ الأسانيدِ بـ(أبي النضرِ)، وهي كنيةُ الثاني في «التقريبِ».

٦ - ثم نبحثُ عن عمرِو بنِ محمدِ بنِ بُكَيْرٍ الناقدِ، فسنجدُه في «التقريبِ» ثقةً حافظًا، وَهِم في حديثٍ، من العاشرةِ.

ثم نبحثُ في ترجمةِ عمرِو بنِ محمدٍ باتساعٍ عن هذا الحديثِ، أهو الذي وَهِم فيه أم لا؟

فسنجدُ أن الحافظَ ابنَ حجرٍ في «تهذيبِ التهذيبِ» ذَكَرَ الحديثَ الذي وَهِم فيه، وهو: عن ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن ثقفيًّا وقرشيًّا وأنصاريًّا عندَ أستارِ الكعبةِ. . .» الحديثَ.

فتبين أنه لم ينصَّ على هذا الحديثِ.

وأيضًا: للبحثِ عن الأوهامِ ننظرُ في «الضعفاءِ الكبيرِ» للعُقيليِّ، و«الكاملِ» لابنِ عَديٍّ، و«ميزانِ الاعتدالِ» فسنجدُ أن الذهبيَّ ترجمه في «ميزانِ الاعتدالِ»، ولم ينصَّ على خبرِنا هذا.

وبهذا قد ثبت الخبرُ كما عند أحمدَ وغيرِه، وثَم متابعاتٌ تامةٌ على إسرائيلَ نازلةٌ وعاليةٌ. فمَن أَحَبَّ النافلةَ والتدربَ وَاصَلَ في ترجمةِ هذه الأسانيدِ. ومَن اقتصد وانتقل إلى خبرٍ آخَرَ، فالخَطْبُ سهلٌ، وكلٌّ على خيرٍ، ما لم يكن ثَم زيادةٌ تَفَرَّد بها أحدُ الأسانيد، فلابد من ترجمةِ

الإسنادِ كاملًا.

لكن هاك درجاتِ رواةِ الإمامِ البيهقيِّ كإسنادٍ نازلٍ:

*** وفائدةُ إسنادِ البيهقيِّ أنه أتى بمتابعةٍ لهاشمِ بنِ القاسمِ، لكن إسناد المتابعةِ ثابتٌ أم ضعيفٌ؟

** فنبحثُ عن أحمدَ بنِ خالدِ بنِ موسى الوَهْبِيِّ في «التقريبِ» فسنجدُه صدوقًا، من التاسعةِ.

** ثم نبحثُ عن محمدِ بنِ خالدِ بنِ خَلِيٍّ، ففي «التقريبِ»: صدوقٌ، من الحاديةَ عَشْرَةَ.

** ثم نبحثُ عن محمدِ بنِ يعقوبَ أبي العباسِ - في «سِيَرِ أعلامِ النبلاءِ» لأنه لا يوجدُ في «التقريبِ» فسنجدُه في «السيرِ» (١٥/ ٤٥٢): «الإمامُ، المُحَدِّثُ، مُسْنِدُ العصرِ، رحلةُ الوقتِ... وكان مُحَدِّثَ عصرِه، ولم يختلف أحدٌ في صدقِه وصحةِ سماعاتِه».

** ثم نبحثُ عن أبي عبدِ اللهِ الحاكمِ، فسنجدُه في «شيوخِ البيهقيِّ»، واسمُه: محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الحافظُ، صاحبُ المُستدرَكِ.

** ثم نبحثُ عن أبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسنِ القاضي؛ لأنه متابِعٌ لما قبلَه... وهكذا.

** **هذا بالبحثِ في الكتبِ الورقيةِ، لكن البحثَ في (الشاملةِ) أو (جوامعِ الكَلِمِ) يسيرٌ جدًّا!!**

ففي (جوامعِ الكَلِمِ) إذا احمر لونُ الترجمةِ، فبوضعِ القلمِ على اللونِ الأحمرِ نفسِه تظهرُ لك الترجمةُ مباشرةً، أو بتظليلِ الترجمةِ في (الشاملة) ثم الضغطِ على ترجمةٍ.

الجَرْحُ والتعديلُ

﴿س﴾ **اذكر طرفًا من أهميةِ علمِ الجرحِ والتعديلِ، وكيف السبيل إليه.**

﴿ج﴾ **أما عن أهميتِه فقال ابنُ أبي حاتمٍ:** «فلما لم نجد سبيلًا إلى معرفةِ شيءٍ من معاني كتابِ اللهِ ولا من سننِ رسولِ اللهِ ﷺ - إلا من جهةِ النقلِ والروايةِ؛ وَجَبَ أن نميزَ بين عدولِ الناقلةِ والرواةِ وثقاتِهم وأهلِ الحفظِ والثبتِ والإتقانِ منهم، وبين أهلِ الغفلةِ والوهمِ وسوءِ الحفظِ والكذبِ واختراعِ الأحاديثِ الكاذبةِ.

ولما كان الدينُ هو الذي جاءنا عن اللهِ عز وجل وعن رسولِه ﷺ - بنقلِ الرواةِ؛ حَقَّ علينا معرفتُهم ووجب الفحصُ عن الناقلةِ والبحثُ عن أحوالِهم، وإثباتُ الذين عرفناهم بشرائطِ العدالةِ والثبتِ في الروايةِ مما يقتضيه حُكْمُ العدالةِ في نقلِ الحديثِ وروايتِه، بأن يكونوا أمناءَ في أنفسِهم، علماءَ بدينِهم، أهلَ ورعٍ وتقوى وحفظٍ للحديثِ وإتقانٍ به وتثبتٍ فيه، وأن يكونوا أهلَ تمييزٍ وتحصيلٍ، لا يشوبُهم كثيرٌ من الغفلاتِ، ولا تغلبُ عليهم الأوهامُ فيما قد حفظوه ووعَوه، ولا يُشَبَّهُ عليهم بالأغلوطاتِ.

وأن يُعْزَلَ عنهم الذين جَرَحَهم أهلُ العدالةِ وكَشَفوا لنا عن عَوْراتِهم في كذبِهم، وما كان يعتريهم من غالبِ الغفلةِ وسوءِ الحفظِ وكثرةِ الغلطِ والسهوِ والاشتباهِ.

لِيُعْرَفَ به أدلةُ هذا الدينِ وأعلامُه، وأمناءُ اللهِ في أرضِه على كتابِه وسُنةِ رسولِه ﷺ، وهم هؤلاء أهلُ العدالةِ، فيُتمسَّكُ بالذي روَوه، ويُعتمَدُ عليه، ويُحْكَمُ به، وتَجري أمورُ الدينِ عليه.

ولِيُعْرَفَ أهلُ الكذبِ تخرصًا، وأهلُ الكذبِ وهمًا، وأهلُ الغفلةِ والنسيانِ والغلطِ ورداءةِ الحفظِ، فيُكْشَفُ عن حالِهم ويُنبَّأُ عن الوجوهِ التي كان مَجرى روايتِهم عليها، إنْ كذبٌ فكذبٌ، وإنْ وهمٌ فوهمٌ، وإنْ غلطٌ فغلطٌ.

وهؤلاءِ هم أهلُ الجَرْحِ.

فيَسقطُ حديثُ مَن وجب منهم أن يَسقطَ حديثُه ولا يُعبَأُ به ولا يُعمَلُ عليه.

ويُكتَبُ حديثُ مَن وجب كَتْبُ حديثِه منهم على معنى الاعتبارِ، ومِن حديثِ بعضِهم الآدابُ الجميلةُ والمواعظُ الحسنةُ والرقائقُ والترغيب والترهيب هذا أو نحوه»[١].

وأما عن السبيلِ إليه فقال الإمامُ الذهبيُّ[٢]: ولا سبيلَ إلى أن يصيرَ العارف الذي يُزكِّي نقلةَ الأخبارِ ويجرحُهم جِهْبذًا - إلا بإدمانِ الطلبِ والفحصِ عن هذا الشأنِ وكثرةِ المذاكرةِ والسهرِ والتيقظِ والفَهْمِ. مع التقوى والدينِ المتينِ والإنصافِ، والترددِ إلى مجالسِ العلماءِ والتحري

(١) «الجرح والتعديل» (١/ ٥).
(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠) **وقال ابن ناصر الدين الدمشقي في «الرد الوافر» (ص: ٢١)**: وجمهور النقاد وأئمة أهل الاسناد كلامهم منقسم في الجرح والتعديل إلى قوي ومتوسط، وكلام فيه تسهيل.

والإتقانِ. وإلا تفعلْ

فدع عنك الكتابةَ لستَ منها ولو سَوَّدْتَ وجهَك بالمدادِ

قال اللهُ تعالى ﷻ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

فإن آنستَ يا هذا من نفسِك فَهْمًا وصدقًا ودينًا وورعًا، وإلا فلا تتعنَّ.

وإنْ غَلَب عليك الهوى والعصبيةُ لرأيٍ ولمذهبٍ، فباللهِ لا تتعبْ.

وإنْ عَرَفْتَ أنك مخلطٌ مخبطٌ مهملٌ لحدودِ اللهِ، فأرحنا منك؛ فبعدَ قليلٍ ينكشفُ البهرجُ وينكب الزغلُ - أي الغش - ولا يحيقُ المكرُ السيئُ إلا بأهلِه.

فقد نصحتُك؛ فعِلْمُ الحديثِ صَلِفٌ فأين علمُ الحديثِ؟ وأين أهلُه؟ كدتُ أن لا أراهم إلا في كتابٍ أو تحت ترابٍ.

س: اذكر أهمَّ ما يعتني به الباحثُ في بابِ الجرحِ والتعديلِ.

ج: من ذلك ما يلي:

١- مطالعةُ مقدماتِ كتبِ الرجالِ(١) كمقدمةِ «الجرحِ والتعديلِ»

---

(١) **منها** مرتب على كتب حروف المعجم؛ كالتهذيبَين وميزان الاعتدال وتقريب التهذيب.

ومنها مرتب على الطبقات؛ كطبقات ابن سعد وخليفة بن خياط.

المشهور في كتب الرجال أن الطبقة تطلق على الالتقاء بالمشايخ.

مثلًا: رجل عنده سِتون سنة، التقى برجل عنده تِسعون سنة، فهما طبقة.

ومنهم مَن يستعمل الطبقة في عشرين أو عشر سنين.

ومنها مرتب على الأنساب ككتاب الأنساب للسمعاني.

ومنها مرتب على البلدان. =

لابنِ أبي حاتمٍ، ومقدمةِ «تهذيبِ الكمالِ»، و«تهذيبِ التهذيبِ»، و«تقريبِ التهذيبِ»(١).

٢- معرفةُ المتشددِ من المتساهلِ.

٣- معرفةُ ألفاظِ الجرحِ والتعديلِ.

٤- عند التعارضِ في النقلِ عن إمامٍ، يُنظَرُ في الكتبِ المسندةِ - إلى صحةِ النقلِ فربما يكونُ السندُ ضعيفًا أو النقلُ مبتورًا.

٥- الاعتناءُ بأصحابِ كلِّ راوٍ؛ كأصحابِ الزُّهْرِيِّ(٢)، وبمَن ضُعِّف في شيخِهِ؛ كحمادِ بنِ سلمةَ في أيوبَ السِّخْتِيانيِّ(٣) أو ضُعِّف في بلدةٍ معينةٍ(٤).

= **ومنها** مرتب على الوَفَيَات. ومعلوم أن معرفة الوفاة مفيدة في إثبات السماع.

(١) **فائدة:** عندما يعسر عليك معرفة وفاة شخص وقد سميت وفاة مَن قبله ومَن بعده، فقد تكون وفاته بين الوفاتين.

(٢) **كمالك ومعمر وعُقيل ويونس، وابن عيينة، لكنه وَهِم في عدد من الأحاديث عنه.**
قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي ط/ الرشد» (٢/ ١١٦): قالت طائفة: أثبتُهم ابن عيينة. قاله ابن المديني. وتناظر هو وأحمد في ذلك وبَيَّن أحمد أن ابن عيينة أخطأ في أكثر من عشرين حديثًا عن الزهري.
ومن المشهورين بالضعف في الزهري: سفيان بن حسين.
فائدة: سفيان الثوري لم تتيسر له الرحلة إلى الزهري.

(٣) **قال الإمام أحمد:** حماد يسند أشياء عن أيوب لا يتابَع عليها.
وقال الترمذي عقيب الحديث: وقد خالف حماد بن سلمة في حديث: «هذا قسمي فيما أملك» فأسنده، وغيره يرسله، وهو الصواب.

(٤) انظر «شرح علل الترمذي»، و«هَدْي الساري» في الرجال المتكلم فيهم في صحيح البخاري.

٦ - استيعابُ الكلامِ الواردِ في الترجمةِ من الكتبِ المسندةِ وغيرِها.

٧ - مطالعةُ الكتبِ المؤلفةِ فيه؛ كـ«الرفعِ والتكميلِ» لمحمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي[1]، و«التنكيل» للمعلمي اليماني وكذا تحقيقاته على كتب الرجال، و«شفاءِ العليلِ بألفاظِ الجرحِ والتعديلِ» للشيخِ أبي الحسنِ المأربيِّ. و«خلاصةِ التأصيلِ لعلمِ الجرحِ والتعديلِ» للشيخِ حاتمٍ العَوْنيِّ. و«الشرحِ والتعليلِ لألفاظِ الجرحِ والتعديلِ» د/ يوسف صِديق. و«مصطلحاتِ الجرحِ والتعديلِ المتعارضةِ» د/ جمال أسطيري، و«ألفاظِ وعباراتِ الجرحِ والتعديلِ» د/ أحمد معبد عبد الكريم. و«ضوابطِ الجرحِ والتعديلِ» د/ عبد العزيز العبد اللطيف. و«أصولِ الجرحِ والتعديلِ وعلمِ الرجالِ» ش/ نور الدين عتر. و«قرائنِ ترجيحِ التعديلِ والتجريحِ» د/ عبد العزيز اللحيدان، و«النكت الجياد والمنتخبة من كلام المعلمي اليماني» ط/ دار طيبة، و«معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشتهرة والنادرة» تأليف/ سيد عبد الماجد ط/ دار ابن كثير، ولأخينا الشيخ حازم الشربيني - حفظه الله - كتابٌ سهلٌ ونافعٌ للمبتدئ اسمه «المدخل إلى علم الجرح والتعديل» ط/ دار المودة. و«فهرس المسائل والفوائد» على «الكشاف» للشيخ محمد عوامة (٢/ ٥٥٣- ٥٦٨).

---

(١) وهو نافع إلا في بعض المواطن التي يتعصب فيها للأحناف، كما قاله الشيخ مقبل رَحِمَهُ اللهُ (إجابة السائل/ ٥٠٠).

﴿س﴾ كيف نفعلُ مع الاختلافِ في الأقوالِ على ابنِ مَعينٍ؟

﴿ج﴾ الاختلافُ على ابنِ مَعينٍ له صورٌ:

١ - الاختلافُ عليه في الرواياتِ، وحينئذٍ نُقدِّمُ روايةَ البغداديين - كما قال المعلمي اليماني - لأنهم به ألصقُ وأعلمُ.

٢ - الاختلافُ في اجتهادِه مثلًا: كنقلِ الدُّوريِّ عنه روايتين. وحينئذٍ نُقدِّمُ المتأخرَ إن استطعنا التمييزَ، وإلا جعلناهما كالروايتين، ثم ننظرُ في أقوالِ أهلِ العلمِ تأييدَ أيِّ القولين؛ لأن الأصلَ أن كلامَ العلماءَ مَبنيٌّ على اجتهادٍ، والأصلُ فيه أن يتقاربَ ويتعاضدَ لا أن يتباعدَ.

﴿س﴾ إذا اشتبه عليك ضبطُ راوٍ أو نسبتُه، فماذا تصنعُ.

﴿ج﴾ إذا اشتبه عليك ضبطُ راوٍ أو نسبتُه، فابحث عن ضبطِه أونسبتِه في الكتبِ التاليةِ:

١ - «المُؤتلِفُ والمُختلِفُ» لعبدِ الغنيِّ بنِ سعيدٍ المِصريِّ (ولد ٣٣٢ - ت/ ٤٠٩)(١).

---

(١) **قال البَرْقاني: سألت الدارقطني بعد قدومه من مصر:** هل رأيت في طريقك مَن يفهم شيئًا من العلم؟ قال: ما رأيت في طول طريقي إلا شابًّا بمصر يقال له: عبد الغني، كأنه شُعلة نار. وجعل يفخم أمره ويرفع ذِكْره.

وقال أيضًا: ما رأيت بعد الدارقطني أحفظ من عبد الغني.

وقرأ الحافظ عبد الغني كتاب «المؤتلف والمختلف» على الإمام الدارقطني، رحمهما الله.

وكان عبد الغني أعلم الناس بالأنساب في زمانه، مع معرفته بفنون الحديث وحِذقه به. ونودي على جنازته: هذه جنازة نافي الكذب عن رسول الله ﷺ.

انظر: «تاريخ الإسلام» (٩/ ١٤٠) للذهبي رحمه الله.

٢ - «وَفَيَاتُ[١] الأعيانِ، وأنباءُ أبناءِ الزمانِ، مما ثبت بالنقلِ أو السماعِ أو أثبته العِيانُ» لابنِ خَلِّكَانَ (ت/ ٦٨١)[٢].

٣ - «تهذيبُ الأسماءِ واللغاتِ» للإمامِ النوويِّ (ت/ ٦٧٦)[٣].

٤ - «توضيحُ المُشتبِهِ في ضبطِ أسماءِ الرواةِ وأنسابِهم وألقابِهم وكُناهم» لابنِ ناصرِ الدينِ (ت/ ٨٤٢).

٥ - «الأنسابُ» للسمعانيِّ. وتهذيبُه في «اللبابِ» لابنِ الأثيرِ. و«لبُّ اللبابِ» للسيوطيِّ.

٦ - «القاموسُ المحيطُ» وشرحُه «تاجُ العَروسِ».

٧ - «معجمُ البُلدانِ».

٨ - «تبصيرُ المُنتبِهِ بتحريرِ المُشتبِهِ».

٩- «فتحُ الباري»[٤] لابنِ حجرٍ (ت/ ٨٥٢).

---

(١) بفتح الواو والفاء، جمع (وفاة) كـ(حَصَيَات) في جمع (حصاة)، ولا يجوز كسر الفاء وتشديد الياء كما ينطقه كثير من الناس؛ لأن (الوَفِيَّات) جمع (وَفِيَّة)، وليس هذا مراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنه رتب كتابه على حَسَب تاريخ الوفاة.

(٢) **فقد قال في مقدمة كتابه (١/ ٢):** «وقيدتُ من الألفاظ ما لا يُؤمَن تصحيفه».

(٣) **فقد قال في مقدمة كتابه (١/ ٦):** وأضبط إن شاء الله تعالى من أسماء الأشخاص واللغات والمواضع كل ما يحتاج إلى ضبط - بتقييده بالحركات والتخفيف والتشديد، وأن هذا الحرف بالعين المهملة أو الغين المعجمة وما أشبهه، وأنقل كل ذلك إن شاء الله تعالى محققًا مهذبًا من مظانه المعتمدة وكتب أهل التحقيق فيه، فما كان مشهورًا لا أضيفه غالبًا إلى قائليه؛ لكثرتهم وعدم الحاجة إليه، وما كان غريبًا أضفته إلى قائله أو ناقله.

(٤) وهو دراسة تحليلية للنص الحديثي.

أما مَن كان متمرسًا في هذا المضمارِ فيَعلمُ أن كلَّ ما ضُبِطَ بالتخفيفِ في «سَلَام» اثنان:

١ - عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ.

٢ - محمدُ بنُ سَلَامٍ.

فالجادَّةُ «سَلَّامٌ» بالتشديدِ. والشاذُّ: (سَلَامٌ) بالتخفيفِ.

ونحوُه (حُميدٌ) بضمِّ المهملةِ. والشاذُّ (حَميدٌ) بفتحِ الحاءِ.

لكن ينبغي له إذا شك أن يراجعَ هذه المصادرَ السابقةَ.

س: كيف أميزُ بين السُّديِّ الكبيرِ والسُّديِّ الصغيرِ؟

ج: أميزُ بعدةِ أمورٍ:

أ- **من حيثُ الطبقةُ:**

فالكبيرُ من الطبقةِ الرابعةِ[1] (ت/ ١٢٧هـ)، واسمُه إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي كريمةَ، أبو محمدٍ، الكوفيُّ القرشيُّ.

والصغيرُ من الطبقةِ الثامنةِ[2]، واسمُه محمدُ بنُ مَرْوانَ بنِ عبدِ اللهِ ابنِ إسماعيلَ، السُّديُّ الصغيرُ، الكوفيُّ.

ب- **من حيثُ التوثيقُ:**

فالكبيرُ قال فيه ابنُ حجرٍ: صدوقٌ يَهِمُ، ورُمِي بالتشيعِ.

وقال في الصغيرِ: متهمٌ بالكذبِ.

---

(١) طبقة تلي الوسطى من التابعين.

(٢) من الوسطى من أتباع التابعين.

ج- **من حيثُ الكتبُ التي روت لهما:**

فالكبيرُ رَوَى له مسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ والنسائيُّ وابنُ ماجهْ والطبريُّ وابنُ أبي حاتمٍ.

والصغيرُ رَوَى عن الكلبيِّ محمدِ بنِ السائبِ تفسيرَه.

إذًا يشتركان في النسبةِ: (السُّدي) (الكوفي) (العناية بالتفسير).

فائدةٌ:

قال ابنُ حجرٍ: إسماعيلُ بنُ عبدِ الرحمنِ السُّدِّيُّ - بضمِّ المهملةِ وتشديدِ الدالِ - وهو كوفيٌّ صدوقٌ، لكنه جَمَعَ التفسيرَ من طرقٍ، منها عن أبي صالحٍ عن ابنِ عباسٍ، وعن مُرةَ بنِ شَرَاحيلَ عن ابنِ مسعودٍ، وعن ناسٍ من الصحابةِ وغيرِهم. وخَلَط رواياتِ الجميعِ، فلم تتميز روايةُ الثقةِ من الضعيفِ[1].

﴿س﴾ أبو غسان في الصحيحين ثلاثة، فكيف أميز بينهم؟

﴿ج﴾ أولًا: بالطبقة:

فالأول: محمد بن مُطَرِّف، أبو غسان المدني، من السابعة، روى له الجماعة ووثقه الجمهور، وقال ابن حبان: يغرب[2].

---

(١) «العُجَاب في بيان الأسباب» (١/ ٢١١).

(٢) ومما تفرد به وخالف فيه الجماعة عن أبي حازم لفظ: «وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالخَوَاتِيمِ» وهي عند البخاري (٦٦٠٧).

وأيضًا عند البخاري (٣٢٥٧) لفظ: «فِي الجَنَّةِ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ».

«إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يُقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَيَدْخُلُونَ مِنْهُ، فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ، =

والثاني: مالك بن عبد الواحد، أبو غسان المِسْمَعي، البصري من الطبقة العاشرة.

وأيضًا من شيوخ الإمام مسلم، وروى عنه أبو داود، وقال ابن قانع: ثقة ثبت. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب.

والثالث: محمد بن عمرو بن بكر التميمي العدوي، أبو غسان الرازي. قال أبو حاتم: شيخ. وقال النسائي: لا بأس به. ووثقه الدارقطني. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف. وقال السليماني: حديثه منكر. من العاشرة. روى عنه الإمام مسلم وأبو داود وابن ماجه.

والخلاصة: أن أوثقهم أكبرهم، وهو الذي روى له البخاري ومسلم والثاني والثالث من الطبقة العاشرة، وكلاهما من مشايخ الإمام مسلم.

〚س〛 مَن هؤلاءِ الثلاثةُ: (أبو ضَمْرةَ)، و(أبو جَمْرةَ)، و(أبو نَضْرةَ)؟

〚ج〛 **الأولُ:** أنسُ بنُ عياضِ بنِ ضمرةَ الليثيُّ، أبو ضمرةَ المدنيُّ.

الثاني: نصرُ بنُ عمرانَ بنِ عصامٍ، أبو جمرةَ الضُبعيُّ البصريُّ.

الثالث: المنذرُ بنُ مالكِ بنِ قُطَعَةَ العبديُّ البصريُّ، أبو نضرةَ، مشهورٌ بكنيتِه.

〚س〛 علقمةُ في الصحيحين ثلاثة، يروون عن الصحابة ﵃، مَيِّزْ بينهم.

〚ج〛 **علقمةُ بنُ قيسِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مالكٍ النَّخَعيُّ**، من الطبقةِ الثانيةِ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، مِن أعلمِ الناسِ بابنِ مسعودٍ(١).

= أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ» أخرجه البخاري (١٨٩٦)، ومسلم (١١٥٢).

(١) **وقال علي ابن المديني:** لم يكن من أصحاب النبي ﷺ أحد له أصحاب حفظوا =

وعلقمةُ بنُ وقاصِ بنِ مِحصنٍ الليثيُّ المدنيُّ، ثقةٌ، ثَبْتٌ، مشهورٌ بالروايةِ عن عمرَ في حديثِ الأعمالِ بالنياتِ.

وعلقمة بن وائل بن حُجْر الحضرمي الكندي الكوفي، روى عنه جمعٌ، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث[(١)].

﴿س﴾ هل ثَبَت قولُ شعبةَ: (كفيتُكم تدليسَ ثلاثةٍ).

﴿ج﴾ نعم، ثبت ذلك في بعضِ الأجزاءِ بسندٍ صحيحٍ، وأورده البيهقيُّ[(٢)]، وأسند أعمَّ منه ابنُ أبي حاتمٍ حيث قال: حَدَّثَنا عبدُ الرحمنِ، نا صالحُ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، نا عليُّ بنُ المَدينيِّ، قال: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ يقولُ: (كلُّ ما حَدَّث به شعبةُ عن رجلٍ فقد كفاك أمره، فلا تحتاجُ أن تقولَ لذلك الرجلِ: سمع ممن حَدَّث عنه)[(٣)].

= عنه وقاموا بقوله في الفقه - إلا ثلاثة: زيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس. وأعلم الناس بعبد الله: علقمة، والأسود، وعبيدة، والحارث.

(١) أخرج له مسلم رقم (٢١٣٥) عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ نَجْرَانَ سَأَلُونِي، فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ: ﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ﴾، وَمُوسَى قَبْلَ عِيسَى بِكَذَا وَكَذَا. فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: **«إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَمُّونَ بِأَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ»**.

(٢) **في «معرفة السنن والآثار» (١/ ١٥٢):** وروينا عنه أنه قال: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة.

(٣) «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٥)، ، وفي «سؤالات أبي داود» (ص٣٤٩)، و«الجرح والتعديل» (١/ ١٧٠) لابن أبي حاتم. أن شعبة لم يسأل قتادة عن حديث تسوية الصفوف قال شعبة: فكرهتُ أن أوقفه عليه فيفسده علي فلم أوقفه عليه.

﴿س﴾ **هل أخرج البخاريُّ لحمادِ بنِ سلمةَ.**

﴿ج﴾ **لا**، إنما الواردُ في «صحيحِ البخاريِّ» رقم (٦٤٤٠): وَقَالَ لَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أُبَيٍّ، قَالَ: «كُنَّا نَرَى هَذَا - وَادِيَانِ مِنْ ذَهَبٍ - مِنَ القُرْآنِ، حَتَّى نَزَلَتْ: (أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ)».

وفي «تهذيبِ الكمالِ»: خت. أي: تعليقًا.

وقال ابنُ حجرٍ: هذه الصيغةُ - وهي: (قال لنا) - يستعملُها البخاريُّ - على ما استُقرئ من كتابِه - في الاستشهاداتِ غالبًا، وربما استعملها في الموقوفاتِ[(١)].

﴿س﴾ **هل مِن العلماءِ مَن يُقوِّي روايةَ عليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدْعانَ إذا رَوَى عنه حمادُ بنُ سلمةَ.**

﴿ج﴾ **نعم**، صححها الحاكمُ[(٢)]، وحَسَّنها الهيثميُّ[(٣)] كما في حديثٍ أخرجه

---

(١) «فتح الباري» (٥/ ٣).

(٢) كما في «المستدرك على الصحيحين» (٦/ ١٢٣) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد وثابت، عن أنس بن مالك، أن أبا طلحة قرأ هذه الآية: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١] فقال: استنفرَنا الله وأمرَنا الله، واستنفرَنا شيوخًا وشبابًا! جَهِّزوني!! فقال بنوه: يرحمك الله، إنك قد غزوت على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر، ونحن نغزو عنك الآن! فغزا البحر فمات فطلبوا جزيرة يدفنونه فيها، فلم يقدروا عليه إلا بعد سبعة أيام، وما تغير.

«هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه» وثَم مواطن أُخر.

(٣) قال في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (١٠/ ١٧٤): رواه أحمد وأبو يعلى بإسنادين حسنين.

أحمدُ (٢٦٦٨٥): حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ -، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «**رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَاهْدِنِي السَّبِيلَ الأَقْوَمَ**».

وقال أبو حاتم: أضبطُ الناسِ لحديثِ ثابتٍ وعليِّ بنِ زيدٍ - حمادُ بنُ سلمةَ؛ بَيَّنَ خطأَ الناسِ[(١)].

وتعقبه العلامةُ الألبانيُّ فضَعَّفها؛ لأن عليَّ بنَ زيدِ بنِ جُدعانَ فيه ضعفٌ.

وسبقه إلى ذلك البوصيريُّ في «مصباحِ الزجاجةِ»[(٢)].

والخلاصة: أن مدار هذه الرواية على علي بن زيد بن جُدْعان، وهو ضعيف، لكن قد يُنتفع بهذه الرواية عند الاختلاف على علي بن زيد، فيكون وجه حماد بن سلمة مقدمًا على غيره. وهذا يؤيده كلام أبي حاتم السابق. ونحوه كلام ابن معين وإقران الإمام مسلم رواية علي بن زيد بثابت وعنهما حماد بن سلمة[(٣)].

ومن العلماء من لا يعتبر الترجيح؛ لأن علي بن زيد غير ضابط، فلا يفد الترجيح عليه[(٤)].

---

(١) كما في «العلل» (١٢١١).

(٢) (١/ ١٩)، وثَم مواطن أُخر.

(٣) رقم (١٧٨٩)، وانظر: «شرح علل الترمذي» (١/ ١٧٣).

(٤) انظر: «سؤالات ابن الجنيد» (ص ٣٢٥)، وقال في ختام السؤال (ص٣٢٦):
... وقد قال لي مرةً أخرى في حديث سألته عنه، ورواه حماد بن زيد، وخالفه حماد بن سلمة عن علي بن زيد، فقال لي يحيى: «حماد بن سلمة أعلم بحديث علي بن زيد من حماد بن زيد؛ لكثرة روايته عنه».

﴿س﴾ هل قولُ أبي داودَ: «شيوخُ حَرِيزِ بنِ عثمانَ بنِ جَبْرٍ - ثقاتٌ» على إطلاقِه؟

﴿ج﴾ لا، بل بالنظر فيهم تبين أنهم على أقسام:

جماعة منهم أخرج لهم أبو داود وتفرد ابن حبان بذكرهم في ثقاته:

١ - حبان بن زيد الشرعبي، أبو خداش، الشامي الحمصي.

٢ - خُمَيْر بن يزيد الرحبي.

٣ - سلمان بن سمير الألهاني الشامي، ويقال: سليمان.

٤ - شبيب بن نُعيم الشامي الحمصي.

٥ - شرحبيل بن شفعة الرحبي.

٦ - عبد الأعلى بن عدي البهراني الحمصي، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن القطان: لا تُعرف حاله فى الحديث، وكان قاضي حمص.

٧ - الهيثم بن مالك الطائي، أبو محمد الشامي الأعمى، ذكره ابن حبان في الثقات.

ومنهم مَن وُثِّق من غير ابن حبان:

* - كحبيب بن صالح الطائي، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال يزيد بن عبد ربه: هو ثقة. وقال أبو زرعة: لا نعلم أحدًا من أهل العلم طعن عليه في معنى من المعاني، وهو مشهور في بلده بالفضل والعلم. وشعبة في انتقاده وتركه الأخذ عن كل أحد - يستعيد بقية حديث حبيب بن صالح.

* - وحبيب بن عبيد الرحبي، وثقه النسائي والعجلي وابن حبان.

* - وخالد بن محمد الثقفي الشامي الدمشقي، وثقه أبو حاتم وابن حبان، وروى عنه جماعة.

* - وسعيد بن مرْثَد الرحبي والضحاك بن عبد الرحمن بن عَرْزَب، وثقهما ابن حبان والعجلي.

* - وأبو مُصَبِّح المَقْرائي الردماني الأوزاعي الحمصي، وثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات.

* - وأبو مريم الأنصاري، ويقال: الحضرمي وثقه العجلي. وقال أحمد: معروف عندنا.

**** - وخالد بن مَعْدان وراشد بن سعد المقرائي الحمصي وسليم بن عامر الكلاعي الخبائري، وعبد الله بن غابر الألهاني، وعبد الرحمن ابن جُبير بن نُفير الحضرمي وعبد الواحد بن عبد الله بن كعب بن عمير، وثقهم غير واحد.

ومنهم المختلف فيه:

١ - شرحبيل بن مسلم بن حامد الخَوْلاني الشامي، وثقه أحمد والعجلي وابن حبان وابن نمير، وضَعَّفه ابن معين.

٢ - عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي الحمصي، وثقه العجلي وابن حبان، وقال ابن القطان: مجهول الحال.

٣ - عبد الرحمن بن ميسرة، وثقه العجلي وابن حبان. وقال علي ابن المديني: مجهول، لم يَروِ عنه غير حريز بن عثمان.

٤ - علي بن أبي طلحة القرشي الهاشمي، **وثقه العجلي وابن حبان.**

وقال النسائي: ليس به بأس. **سئل عنه أبو داود فقال:** هو إن شاء الله في الحديث مستقيم، ولكن له رأي سوء، كان يرى السيف. وقال أحمد بن حنبل: له أشياء منكرات.

٥ – عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي، قال ابن حجر: ضَعَّفه ناس مطلقًا، ووثقه الجمهور، وضَعَّف بعضهم روايته عن أبيه.

٦ – القاسم بن عبد الرحمن الشامي الدمشقي، قال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم، لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء.

قال يعقوب بن شيبة السدوسي: ثقة. وقال فى موضع آخر: قد اختلف الناس فيه، فمنهم مَن يُضَعِّف روايته، ومنهم من يوثقه.

ومنهم مَن ضَعَّف:

١ – أبو زياد يحيى بن عبيد الشامي الغساني، روى عنه اثنان. وقال فيه ابن حجر: مقبول.

٢ – يزيد بن صالح، ويقال: ابن صليح، ويقال: ابن صُبيح، الرحبي الحمصي وثقه ابن حبان والعجلي. وقال الدارقطني: لا يعتبر به. وتَفَرَّد حريز عنه بالرواية.

٣ – ابن هانئ، لا يُعرف. قاله ابن حجر.

ومنهم صحابي، وهو عبد الله بن بُسْر بن أبي بُسْر المازني، رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ومَرْثَد بن وداعة، أبو قُتَيْلة الشامي الحمصي، مختلف في صحبته[1].

---

(١) ونحو قول أبي داود قولُهم: «فلان لا يحدث إلا عن ثقة» أو «ينتقى له» إنما =

﴿س﴾ هل محمد بن يوسف الفريابي أثبت الناس في الثوري.

﴿ج﴾ لا بل من الطبقة الثانية.

فكان ابن معين يجعله في الطبقة الثانية في الثوري.

وقال ابن سعد (ت/٢٣٠): الفريابي صاحب سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)].

وقال العجلي (ت/٢٦١): قَالَ لي بعض البغداديين: أخطأ مُحَمَّد بن يُوسُف فِي خمسين وَمِئَة حَدِيث من حَدِيث سُفْيَان[(٢)].

وقال ابن عَدي (ت/٣٦٥): الفريابي له عن الثوري إفرادات، وله حديث كثير عن الثوري، **وقد قُدِّم الفريابي في سفيان الثوري على جماعة مثل عبد الرزاق ونظرائه، وقالوا: الفريابي أعلم بالثوري منهم**[(٣)].

قال الدارقطني (ت/٣٨٥) في حديث رواه وكيع عن الثوري، فوهمه وقال: قد خالفه أصحاب الثوري الحفّاظ منهم عبيد الله الأشجعي وعبد الله بن الوليد ويزيد بن أبي حكيم العدنيان، والفريابي ومعاوية بن هشام وأبو حذيفة... وغيرهم، فرووه عن الثوري عن أبي النضر عن بُسْر بن سعيد عن عثمان، وهو الصواب[(٤)].

= هو أغلبي وليس على إطلاقه وانظر في ذلك «الجرح والتعديل» (ص٢٦١) للشيخ إبراهيم اللاحم.

(١) «الطبقات الكبرى» (٧/ ٤٨٩).

(٢) «الثقات» (١٦٦٣).

(٣) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٩/ ٣٠٣).

(٤) «الإلزامات والتتبع» (ص: ٣١٣).

وسئل أيضًا: إذا اجتمع قَبيصة والفريابي في الثوري، مَن يُقَدَّم؟ **فقال:** يُقَدَّم الفريابي لفضله ونُسُكه(١).

وقال الخليلي (ت/٤٤٦): أكثر الفريابي عن الثوري(٢).

❦ ❦ ❦

---

(١) «سؤالات السلمي» (ص: ٢٩٨)، وأيضًا المتأمل في «علل ابن أبي حاتم» بخاصة رواية قبيصة بن عقبة عن سفيان يجد الإعلال فيها من جهتين:

الأولى: جهة السند والغالب عليها أخطاء في أسماء الرواة كما في رقم (١، ٣٥، ٧٠٢، ٩١٧، ١٥٩٠، ٢٢٢٣، ٢٨١٥).

والثانية في المتن: كدخول حديث في حديث كما في رقم (١٩٨٢)، وكرر رقم (٢١١٥).

(٢) «الإرشاد» (٢/ ٤٧٢).

﴿س﴾ اذكر عددًا ممن آباؤُهم ثقاتٌ وأبناؤُهم ضعفاءُ، أو العكسُ.

﴿ج﴾

الابنُ الضعيفُ	الأبُ الثقةُ
سفيانُ بنُ وكيعٍ	وكيعُ بنُ الجراحِ
عبدُ الرحمنِ بنُ زيدِ بنِ أسلمَ	زيدُ بنُ أسلمَ

الابنُ الثقةُ	الأبُ الضعيفُ
عليُّ بنُ المَدينيِّ، جبلٌ من جبالِ الحفظِ والتثبتِ	عبدُ اللهِ بنُ جعفرِ بنِ نَجيح، متروكٌ. قاله النسائيُّ(١)

الأخُ ثقةٌ	أخوه فيه ضعفٌ
عبيدُ اللهِ بنُ عمرَ العمريُّ، المُصغَّرُ الاسمِ المُكبَّرُ الروايةِ	عبدُ اللهِ بنُ عمرَ العمريُّ، المُكبَّرُ الاسمِ المُصغَّرُ الروايةِ(٢)

---

(١) في باب السلام من سننه عقيب حديث سعد بن أبي وقاص في صفة السلام: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ هَذَا لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ نَجِيحٍ وَالِدُ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ - مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ».
وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»: متفق على ضعفه.

(٢) ضَعَّفه ابن المديني والبخاري.
وتَرَكه ابن حبان.
وقال أبو حاتم: يُكتَب حديثه ولا يُحتَج به.
ووثقه العجلي وأحمد بن يونس. =

﴿س﴾ اذكر عددًا من أصحابِ الكتبِ الذين عليهم بعضُ التنبيهاتِ أو متهمون.

﴿ج﴾ من الأولِ - عليهم بعض التنبيهات -: سليمانُ بنُ داودَ الطيالسيُّ، صاحب المسندِ والإسنادِ العالي. لكنه أحيانًا يتفردُ بألفاظٍ لا يُكتفَى فيها بالحكمِ على ظاهرِ الإسنادِ، بل بالدراسةِ المقارنةِ.

ويُتفطَّنُ للإمامِ الطبريِّ، وهو عالي السندِ. ومع ذلك له زياداتٌ يتفردُ بها على أحاديثِ الصحيحين تحتاجُ إلى الدراسةِ المقارنةِ.

وكذلك محمد بن إسحاق في السيرة، فأحيانًا يتفرد عن الزهري أو يخالف أهل الطبقة الأولى كمالك ومعمر وعقيل أو الثانية: كالأوزاعي والليث بن سعد. أو جمهور الطبقات الخمسة عن الزهري مع إن ابن إسحاق من الطبقة الثالثة.

وأيضًا **نُعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث، صاحب كتاب الفتن**، قال

= واختلف فيه قول الإمام أحمد، وصحح له خبرًا.

ورَمَز الحافظ المزي بإخراج مسلم له.

وقال ابن عدي: لا بأس في رواياته صدوق.

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، وفي حديثه اضطراب.

وقال ابن مَعين: ليس به بأس، يُكتَب حديثه. وفي رواية: صويلح.

* وذكر الأخير هذا وإن لم يذكر في السؤال إلا أنه من باب الزيادة في الجواب ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٧، ١٨] والجواب في حديث: «**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**».

فيه الدارقطنى: إمام في السنة، كثير الوهم. وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: عند نعيم بن حماد نحو عشرين حديثًا عن النبي ﷺ، ليس لها أصل.

ونحوُهم لكنه نازلُ السندِ: الإمامُ البيهقيُّ، فكثيرًا ما يوردُ أصلَ الحديثِ في الصحيحِ، ويَزيدُ عليه ألفاظًا أو سببَ ورودٍ أو قصةً أو نحوَ ذلك.

ومن الثاني - متهمون -: أحمدُ بنُ أبي يحيى أبو بكرٍ الأنماطيُّ البغداديُّ، له كتابٌ في التاريخِ، وهو كذابٌ[١].

وشيخُ ابنِ سعدٍ في الطبقاتِ (محمدُ بنُ عمرَ الواقديُّ) متروكٌ.

﴿س﴾ ما درجةُ المثنى بنِ إبراهيمَ الآمُلي - أحدِ شيوخِ الطبريِّ في التفسيرِ -؟

﴿ج﴾ المثنى بنُ إبراهيمَ أكثرَ عنه الطبريُّ، ولم أقف له على توثيقٍ إلا ما نُقِل عن ابنِ كثيرٍ في «تفسيرِه» (١/ ٢٤١) في الحُكْمِ على سندٍ فيه المثنى: «وهذا الإسنادُ رجالُه ثقاتٌ، وهو غريبٌ جدًّا».

وفي هذا التوثيق الإجمالي أو الضمني نظر.

﴿س﴾ ما علةُ روايةِ عليِّ بنِ أبي طلحةَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما؟

﴿ج﴾ الانقطاعُ؛ فقد قال الخليليُّ[٢]: أجمع الحفاظُ على أن ابنَ أبي طلحةَ لم يسمعه - أي: التفسيرَ - من ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما[٣].

---

(١) انظر: «الكامل» (١/ ٣٢١) لابن عَدي.

(٢) «الإرشاد» (ص/ ٣٩٤).

(٣) **ومِمن قَبِل هذه الرواية - الطحاوي لأن الواسطة مجاهد وعكرمة. حيث قال في «شرح مشكل الآثار» (١٢/ ٣٨٩)**: وَحَمَلَنَا عَلَى قَبُولِ رِوَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ =

ونحوُه الضحاكُ بنُ مُزاحِمٍ وعطاءٌ الخُراسانيُّ.

﴿س﴾ اذكر طرفًا من أهميةِ الاطلاعِ على أسانيدِ التفسيرِ والكتبِ المؤلفةِ فيه.

﴿ج﴾ من الكتبِ المؤلفةِ فيه:

١ - «التقريرُ في أسانيدِ التفسيرِ» للشيخِ عبدِ العزيزِ الطريفي، حفظه الله[١].

٢ - «التيسيرُ لمعرفةِ المشهورِ من أسانيدِ التفسيرِ» لأبي الحسنِ عليِّ ابنِ أحمدَ الرازحي[٢].

٣ - يستفادُ من مقدمةِ تحقيقِ تفسيرِ ابنِ كثيرٍ، لشيخِنا أبي إسحاقَ الحُوَيْني، شفاه الله.

٤ - يستفادُ أيضًا من تحقيقِي مع فريقٍ من الباحثين «تفسيرَ الطبريِّ»، و«تفسيرَالقرطبيِّ»، و«زادَ المسيرِ» والأخيران بمراجعةِ شيخِنا أبي عبدِ اللهِ مصطفى ابنِ العدوي، حفظه الله.

= ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَلْقَهُ؛ لِأَنَّهَا فِي الْحَقِيقَةِ عَنْهُ عَنْ مُجَاهِدٍ وَعِكْرِمَةَ.

قال الطريفي في «التقرير في أسانيد التفسير» (ص/ ١١) ناقلًا عن البيهقي: ليس شيء يصح عن ابن عباس في التفسير إلا شبيه المئة».

وقال في (ص/٥٩): بالسبر والنظر في تفسير علي بن أبي طلحة لم أَرَ فيه شيئًا يُستنكَر إلا شيئًا يسيرًا، تفسيره الحروف المقطعة بقَسَم أقسم الله به، وهي من أسماء الله.

(١) ط/ دار المنهاج، وهو كتاب عبارة عن محاضرة تشمل جوانب من أسانيد التفسير وأصوله.. إلخ.

(٢) ط/ دار الآثار، صنعاء.

قال الطريفي: فالتفسيرُ وأسانيدُه من المهماتِ التي ينبغي لطالبِ العلمِ أن يعتنيَ بها ويتفقهَ فيها ويعرفَ الصحيحَ منها والضعيفَ[١].

﴿س﴾ ما الأرجحُ في حالِ عبدِ اللهِ بنِ عثمانَ بنِ خُثَيْمٍ المكيِّ.

﴿ج﴾ يُحَسَّنُ خبرُه ما لم يُختلَفْ عليه أو يُستنكَرْ عليه.

ودونك اجتهاداتِ العلماءِ فيه:

فقد وثقه العِجليُّ.

وقال ابنُ سعدٍ: كان ثقةً، وله أحاديثُ حسنةٌ.

وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ: ما به بأسٌ، صالحُ الحديثِ.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: ولابنِ خثيمٍ هذا أحاديثُ، وهو عزيزُ الحديثِ، وأحاديثُه أحاديثُ حسانٌ مما يجبُ أن تُكتَبَ عنه. وقال: يخطئُ[٢].

وأخرج له مسلم في «صحيحه»[٣] أصولًا.

وضَعَّفه الدارقطنيُّ.

وقال النَّسائيُّ: قال عليُّ بنُ المَدينيِّ: ابنُ خثيمٍ منكرُ الحديثِ. ثم قال: كأنَّ عليًّا خُلِق للحديثِ.

واختَلف القولُ على ابنِ مَعينٍ: فمرةً قال: ثقةٌ حجةٌ. وتارةً[٤] قال:

---

(١) «التقرير في أسانيد التفسير» (ص/ ١٠).

(٢) «الكامل» (٦/ ٤٥٠).

(٣) رقم (٢٢٩٤).

(٤) وانظر: «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/ ٣٠٥).

لا بأسَ به. ومرةً حَدَّث عنه. وأخرى لم يُحَدِّث عنه.

ووافقه في التحديثِ وعدمِه عبدُ الرحمنِ بنُ مَهدي.

واختَلف القولُ على النَّسائيِّ أيضًا: فقال تارةً: ثقةٌ. وأخرى: لَيِّنُ الحديثِ.

وأيضًا الإمامُ أحمدُ: قال تارةً: يحتملُ. وأخرى: ابنُ جُرَيْجٍ أثبتُ منه[١]. وثالثةً: إسماعيلُ بنُ أُميةَ أَحَبُّ إلينا منه[٢].

وأيضًا ابنُ حِبانَ البُسْتيُّ: فقال: كان من أهلِ الفضلِ والنسكِ والفقهِ والحفظِ[٣]. وتارةً ذكره في «الثقاتِ»، وقال: وكان يخطئُ[٤].

واستَشهد به البخاريُّ (رقم ١٧٢٢)، ورَوَى له أصحابُ السننِ ومسلمٌ كما سبق.

﴿س﴾ اذكر نماذجَ لأئمةِ الجرحِ والتعديلِ: المتشددين والمتوسطين والمتساهلين.

﴿ج﴾

متشددٌ
كشعبةَ بنِ الحَجاجِ، ويحيى بنِ سعيدٍ القطانِ، ويحيى بنِ مَعينٍ، وأبي حاتمٍ الرازيِّ

(١) وهو ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، كما في «التقريب».

(٢) وهو ثقة ثبت كما في «التقريب».

(٣) في «مشاهيرِ علماءِ الأمصارِ» (ص/ ١٤١).

(٤) (٥/ ٣٤).

متوسطٌ أو معتدلٌ
كالإمامِ الشافعيِّ، والبخاريِّ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ، وسفيانَ الثوريِّ، وعبدِ الرحمنِ ابنِ مَهدي، والدارقطنيِّ، وابنِ عَديٍّ

متساهلٌ
كابنِ حِبانَ في ذكرِه المجاهيلَ في «الثقاتِ»، والعِجليِّ(١)

قال ابنُ حجرٍ في دفاعِه عن الإمامِ النَّسائيِّ وأنه ليس بمتساهلٍ:... كلُّ طبقةٍ من نقادِ الرجالِ لا تخلو من متشددٍ ومتوسطٍ.

فمن الأولى: شعبةُ وسفيانُ الثوريُّ، وشعبةُ أشدُّ منه.

ومن الثانيةِ: يحيى القطانُ وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهدي، ويحيى أشدُّ من

---

(١) هو أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن، تُوفي (٢٦١هـ).
قال العلامة الألباني في «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (٤/ ٤٠١): العجلي من المتساهلين.
وقال في «صحيح أبي داود» (٧/ ٣٦١): في ترجمة «عمارة بن حديد» عمارة بن حديد مجهول كما قال غير واحد. وذكره ابن حبان في «الثقات» (٣/ ٢٠٠)! وقال العجلي: «حجازي تابعي ثقة»! ولعل هذا القول منه كان السببَ الذي حملني على أن جَوَّدتُ إسناد الحديث في تعليقي على «المشكاة» (٣٩٠٨)، وكان ذلك قبل أن يتبين لي أن العجلي متساهل في التوثيق مثل تساهل ابن حبان أو نحوه، فالحمد لله على هدايته، وأسأله المزيد من فضله وتوفيقه.
وسبقه إلى ذلك المعلمي اليماني في «التنكيل» (٢٥٥١)، و«الأنوار الكاشفة» (ص١٦٨) حيث قال: ولقد استقرأتُ كثيرًا من توثيق العجلي فبان أنه مثل ابن حبان أو أوسع». وهناك بحث يرد ذلك وينتهي إلى أن تساهل العجلي تساهل مَوْضعي بنحو ٨ ٪ وليس تساهلًا منهجيًّا.

عبدِ الرحمنِ.

ومن الثالثةِ: يحيى بنُ مَعينٍ وأحمدُ، ويحيى أشدُّ من أحمدَ.

ومن الرابعةِ: أبو حاتمٍ والبخاريُّ، وأبو حاتمٍ أشدُّ من البخاريِّ.

﴿س﴾ **اذكر عددًا من الألفاظِ المبهمةِ، مع بيانِ معناها.**

﴿ج﴾

اللفظُ	معناه
مُقاربُ الحديثِ	بفتحِ الراءِ وبكسرِها. لفظُ تعديلٍ. فإن كان بكسرِها فهو مقاربٌ لحديثِ الثقاتِ. وإن كان بفتحِها فمعناه أن حديثَ الثقاتِ يَقْرُبُ منه. وقال بعضُهم: إذا كان بفتحِ الراءِ فهو تجريحٌ. بمعنى أنه رديءٌ. ولكن تُعُقِّب بأن هذا أمرٌ لا يُعْرَفُ في اللغةِ. ولكن في العرفِ الحادثِ. وهذا لا اعتمادَ عليه(١).
فيه نظرٌ	١ - أردأُ ألفاظِ الجرحِ. ٢ - أرفعُ حالًا. يعني: يُعتبَرُ به مثلًا.
ليس بشيءٍ	يرادُ بها الجرحُ الشديدُ إلا عند ابن مَعينٍ، فيريدُ به قلةَ أحاديثِ الراوي إذا قورن بغيرِه.
مقبولٌ	له معنيان: أ - ضدُّ المردودِ، كما في «نزهةِ النظرِ»، وكُتُبِ المصطلحِ. ب - حيث يتابَعُ وإلا فلَيِّنٌ، كما في «التقريب».

(١) «شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل» (١/ ١٥٣).

شيخٌ، أو: يُكتَبُ حديثُه	ليس بحجةٍ، أي: يُكتَبُ حديثُه في المتابعاتِ والشواهدِ.
صدوقٌ يَهِمُ، أو: يخطئُ	أي: حسنُ الحديثِ ما لم يكن من أوهامِه أو أخطائِه. على الأرجحِ.
ليس به بأسٌ	دون الثقةِ.
مجهولُ عينٍ	لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٌ، ولم يوثِّقْه معتبرٌ.
مجهولُ حالٍ	لم يَرْوِ عنه إلا اثنان، ولم يوثقه معتبرٌ.

〔س〕 اذكر إلماحة على المراتب الاثنتي عَشْرةَ التي ذكرها ابنُ حجرٍ في مقدمةِ «التقريبِ»؟

〔ج〕 المرتبةُ الأولى: وَهُم الصحابةُ رِضوانُ الله عليهم.

ولعل الحافظَ ابنَ حجرٍ قَدَّمهم على غيرِهم في مراتبِه للعدالةِ. أما الضبطُ والحفظُ فمتفاوتٌ بينهم ﵃ فضلًا عن غيرِهم[(١)].

المرتبةُ الثانيةُ: أوثقُ الناسِ ثقةٌ ثقةٌ.

المرتبةُ الثالثةُ: ثقةٌ، أو متقنٌ. فهذه المراتب للحديثِ الصحيحِ.

المرتبةُ الرابعةُ: صدوقٌ، لا بأسَ به، ليس به بأسٌ. للحديثِ الصحيحِ لذاتِه أو الحسنِ، مع النظرِ إلى التوسعِ في ترجمتِه.

المرتبةُ الخامسةُ: صدوقٌ يَهِمُ، أو: صدوقٌ سيئُ الحفظِ، أو: رُمِي ببدعةٍ.

---

(١) انظر «توضيحَ الأفكارِ» للصنعانيِّ، وحاشيةَ «قواعدِ التحديثِ» لأبي غُدَّةَ.

وهذه المرتبةُ من أشدِّ المراتبِ اختلافًا. والخلاصةُ: أن هذه الألفاظَ جمعت بين التعديلِ والتجريحِ، فيُنظَرُ في ترجمةِ الراوي بتوسعٍ للفصلِ في الراوي. وأيضًا يُنظَرُ في أحاديثِ الراوي إن كانت من أوهامِه أو تُوافِقُ بدعتَه فتُرَدُّ وإلا فتُحسَّنُ لذاتِها.

المرتبةُ السادسةُ: مقبولٌ(١) - أي حيث يتابع وإلا فلين - حُكْمُه يَصلحُ في الشواهدِ والمتابعاتِ.

المرتبةُ السابعةُ: مستورٌ. أو: مجهولُ الحالِ.

المرتبةُ الثامنةُ: الضعيفُ.

كلُّ هذه المراتب في الشواهدِ سوى شديد الضعف.

ومن المرتبةِ التاسعةِ إلى الأخيرةِ: لا يُعتبَرُ بهن على الأصحِّ في التاسعةِ.

وأرى والله أعلم التوسع في التراجم المختلف فيها، ولا يُقتصر على التقريب إلا على سبيل التعلم في المراحل الأولى من التدريب.

وأيضًا التراجم التي يَنقل فيها ابن حجر نسبة التوثيق إلى عالم كالنسائي أو يختار قول عالم ولم ينص على اسمه.

---

(١) هذا هو الاستعمال الأول للفظ «مقبول» عند الحافظ ابن حجر، والاستعمال الثاني في «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (ص: ٥١) بضد المقبول حيث عرّف: **المَقْبولَ بأنه:** ما يَجِبُ العَمَلُ بِهِ عِنْدَ الجُمْهورِ. **والمَرْدُودَ بأنه:** الَّذي لَمْ يَتَرَجَّحْ صِدْقُ المُخْبِرُ بِهِ.

﴿س﴾ **كيف أستخرجُ تراجمَ الكتبِ التاليةِ: الكتبِ الستةِ، ومسندِ أحمدَ، وموطأ مالكٍ، ومسند اِلشافعيِّ، ومسندِ أبي حنيفةَ، وابنِ حِبانَ، والدارقطنيِّ، والحاكمِ، والبيهقيِّ، والطبرانيِّ.**

﴿ج﴾ **أما الكتبُ الستةُ**؛ فـ«تهذيبُ الكمالِ»، ومختصرُه «تهذيبُ التهذيبِ»، و«التقريبُ».

أما الكتبُ الأربعةُ فـ«تعجيلُ المنفعةِ بزوائد رجال الأئمة الأربعة» لابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.

أما ابنُ حِبانَ فـ(رَيُّ الظمآنِ بتراجمِ شُيوخِ ابنِ حِبانَ» لأخينا شريف التشادي.

أما رجال الدارقطنيُّ والحاكم فكلاهما للشيخ مقبل رَحِمَهُ اللَّهُ، و«الدليل المغني لشيوخ أبي الحسن الدارقطني» لأبي الطيب المنصوري.

أما شيوخ البيهقيُّ ففي «إتحاف المرتقِي بتراجم شيوخ البيهقي».

والطبرانيُّ ففي الكتبِ المؤلفةِ في شُيوخِهم، وكذا «السِّيَرُ» للذهبيِّ و«شذراتُ الذهبِ».

﴿س﴾ **اذكر عددًا ممن خالُهم أو خالتُهم مُحَدِّثٌ.**

﴿ج﴾ **منهم:**

١- حمادُ بنُ سلمةَ، خالُه حُميدٌ.

٢- أشعبُ الطماعُ، خالُه الواقديُّ.

٣ - عروةُ بنُ الزبيرِ، عن خالتِه أُمِّ المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

٤ - إسماعيلُ بنُ أبي أويسٍ، عن خالِه الإمام مالك بن أنس.

٥ - البراءُ بنُ عازبٍ، عن خالِه أبي بُردةَ بنِ نِيَارٍ في البخاري.

٦- وخالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خالته ميمونة بنت الحارث الهلالية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأختها لبابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا[١].

❦ ❦ ❦

(١) وأختُهنَّ لأمهن أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

تقويةُ الحديثِ بالشواهدِ والمتابعاتِ

﴿س﴾ عَرِّفِ الشاهدَ.

﴿ج﴾ الشاهدُ هو أن يأتيَ الحديث من طريقِ صحابيٍّ آخَرَ بلفظِه أو معناه أو بجزء منه[١].

﴿س﴾ عَرِّفِ المتابَعةَ التامةَ والقاصرةَ، مع ذكرِ بعضِ التنبيهاتِ.

﴿ج﴾ المتابَعةُ[٢] هي اتفاقُ الراوي مع غيرِه في شيخِه أو شيخِ شيخِه فما فوقُ[٣]. وتسمى الأولى: متابعةً تامةً. وتسمى الثانيةُ: قاصرةً.

وأما التنبيهاتُ، فمنها:

١ - أن يكونَ الشاهدُ فيه القَدْرُ الذي تبحثُ عنه.

(١) شريطة ألا يرجع هذا الطريق إلى الأول أو ينص أهل العلل على خطئه.

(٢) وتكون في الإسناد الواحد كما هو معلوم.

(٣) (فوق) مفعول فيه، ظرف زمان أو مكان، بحَسَب ما يضاف إليه، وهو مبني على الضم لأن المضاف إليه محذوف ونُوي ثبوت معناه.

ومثله في ذلك (قَبْلُ)، و(بعدُ) في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

وهذا الاسم وأمثاله يسمى ظروفَ الغايات. وهذه الظروف إما أن تكون منصوبة أو مجرورة بـ(مِن)، ولها أربع حالات، هذه إحداهن، انظر تفصيلها في «التعليق على حاشية أبي النجا على خالد الأزهري في قوله: (وبعد)».

٢ - أن لا تُرَدَّ الطرقُ بعضُها إلى بعضٍ[١].

كأن يكونَ في إسنادٍ محمدُ بنُ مسلمٍ، وفي آخَرَ ابنُ شهابٍ، وفي ثالثٍ الزُّهْريُّ. فيظنُّهم المبتدئُ جماعةً، وهم واحدٌ، هو: محمدُ بنُ مسلمِ بنِ شهابٍ الزُّهْريُّ.

أو أن يكونَ الخبرُ مشهورًا بروايةِ ضعيفٍ، ثم يأتيَ مدلسٌ فيُسقِطُ الضعيفَ، فيُظنُّ أنه متابَع، والأمرُ ليس كذلك[٢].

٣ - أن تَحْكُمَ على كلِّ طريقٍ على حدةٍ، ثم تنظرَ في هذه الطرقِ وتعتبرَ ما يصلحُ منها للاعتضادِ.

---

(١) **أو يكون المدار على شخص؛** كحديث زيد بن أرقم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَمَنِ فَقَالَ: إِنَّ ثَلاَثَةَ نَفَرٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَتَوْا عَلِيًّا، يَخْتَصِمُونَ إِلَيْهِ فِي وَلَدٍ، وَقَدْ وَقَعُوا عَلَى امْرَأَةٍ فِي طُهْرٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ لاِثْنَيْنِ مِنْهُمَا: (طِيبَا بِالْوَلَدِ لِهَذَا) فَغَلَيَا، ثُمَّ قَالَ لاِثْنَيْنِ: (طِيبَا بِالْوَلَدِ لِهَذَا) فَغلَيَا، ثُمَّ قَالَ لاِثْنَيْنِ: (طِيبَا بِالْوَلَدِ لِهَذَا) فَغَلَيَا، فَقَالَ: أَنْتُمْ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ، إِنِّي مُقْرِعٌ بَيْنَكُمْ، فَمَنْ قَرَعَ فَلَهُ الْوَلَدُ، وَعَلَيْهِ لِصَاحِبَيْهِ ثُلُثَا الدِّيَةِ. فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَجَعَلَهُ لِمَنْ قَرَعَ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ أَضْرَاسُهُ - أَوْ: نَوَاجِذُهُ -.

فمداره على عامر الشعبي كما في «علل الدارقطني» (٣١٣).

والعلامة الألباني رَحِمَهُٱللَّهُ صحح الخبر بانتقاء وجهين من هذا الخلاف.

(٢) **ومن نماذج التصحيف التي تُتقى - قول الإمام الطبري:** حدثنا محمد بن بشار، قال: ثنا يحيى بن عبد الأعلى وعبد الرحمن، قالا: ثنا سفيان، عن الشيباني، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: يزعم كعب أن الرقيم: القرية.

والصواب: (يحيى بن سعيد) كما في الأرقام الآتية: (١٥٤٧، ٤٧٩٢، ٤٩٥٩، ١٢٥٤١).

وانظر مزيدًا في مقدمة كتاب «الرحلة» للخطيب البغدادي، بتحقيقي، ط/ ابن تيمية.

٣ - عندَ الاختلافِ في راوٍ، فإنه يُتوسَّعُ في الترجمةِ إن كان الباحثُ من أهلِ الاجتهادِ، وإلا اقتصَرَ المبتدئُ على خلاصةِ الإمامِ الذهبيِّ أو ابنِ حجرٍ(١).

٤ - أن يكونَ ضَعْفُ الطرقِ مُنجبِرًا، بألا يكونَ الراوي متروكًا أو متهمًا بالكذبِ أو وضاعًا أو مجهولَ العين على وجهٍ(٢).

---

(١) ويستفاد من «الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات» للشيخ طارق بن عوض الله، حفظه الله.
تنبيه: يُتفطن إلى أن الكتاب في أمثلته يبين الضعيف، بخلاف عنوان الكتاب ففي التقوية.
وتُنظر: كتب العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، خاصة فيما يتعلق بالشواهد والمتابعات.
ومن أمثلته: حديث معاذ بن جبل، رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ**». أخرجه أبو داود في «سننه» (٣١١٦). وفي سنده صالح بن أبي عَرِيب، قال الحافظ: مقبول.
وله شاهد من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَيْهِ ثَوْبٌ أَبْيَضُ، وَهُوَ نَائِمٌ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ وَقَدِ اسْتَيْقَظَ فَقَالَ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ**». أخرجه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤).

(٢) السخاوي وابن حجر يقويان الرواية إذا كانت عن جمع من المبهمين. انظر: «تحرير القواعد» (ص/ ٩٢) للشيخ عمرو بن سليم.
وذهب البيهقي إلى تقوية شديد الضعف، لا سيما إذا تعددت طرقه تعددًا كثيرًا.
ومما ذكره في ذلك: حديث «التوسعة على الأولاد في عاشوراء» فقد قواه البيهقي، وهذا مما أُخِذ عليه. كما في المصدر السابق (ص/ ٨٧).
وذهب إلى تقوية المتروك الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحيانًا. قياسًا أولويًّا على حديث: «**صَدَقك وهو كذوب**»، وذلك في سؤالات أبي الحسن المأربي.
وخالف الشيخُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نفسَه في «تمام المنة».

مناقشة الأحاديث

﴿س﴾ اذكر أهم السبل في مناقشة الطرق وكلام الأئمة؟

﴿ج﴾ من ذلك ما يلي:

١- معرفة مصطلحات الأئمة، سواء في الكلام على الأحاديث، أو الرجال، أو مقدمات الكتب.

٢- استيعاب الجهود التي بُذلت حول الحديث الذي أنت بصدده، سواء كانت في كتب الرواية، أو الشروحات، أو التخريجات.

٣- الاعتناء بالأبحاث المتقدمة أو المعاصرة التي أفردت حول حديثٍ ما - كحديث «كتمان العلم» و«لا وصية لوارث» - أو راو واحد، أو مقولة في راو.

٤- اتقاء الوسائط في النقل وطلب العلو يعين على قِلَّة الأخطاء وتجنب الزلل وكشف الأخطاء التي وقعت للآخرين.

وأيضًا في التراجم المختلف فيها أو النُّقُلات المحرّفة، أو الكتب التي لا يوجد لها إلا نسخة واحدة، ينبغي الرجوع فيها إلى الكتب المسندة أو الناقلة.

٥- معرفة طبقات الرواة في مشايخهم، وبخاصة من «التهذيبين» و«شرح العلل» لابن رجب الحنبلي، والأبحاث المزامنة.

٦- الاستفادة من الأقران والمشايخ المعاصرين.

٧- جردُ مقدمات كتب الرجال، والسنة، والمصطلح، وكتب التخريج، والأبحاث المعاصرة.

٨- مطالعة خاصة على المناقشات الخلافية السامية في «العلل» للإمام أبي الحسن الدارقطني (ت/ ٣٨٥)، أو «عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار» لابن القصار (ت/ ٣٩٧)، أو «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» لعبد الوهاب المالكي (ت/ ٤٢٢)، أو «التجريد»، للقدوري (ت/ ٤٢٨) في الخلاف بين الشافعيّ وأبي حنيفة وأصحابه أو «تأسيس النظر» فيما اختلف به الفقهاء: أبو حنيفة وصاحباه ومالك الشافعيّ لأبي زيد الدّبوسي (ت/ ٤٣٠)، أو «المحلى» لابن حزم (ت/ ٤٥٦)، أو «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البر (ت/ ٤٦٣)، أو «بداية المجتهد» لابن رشد (ت/ ٥٩٥)، أو«المغني» لابن قدامة (ت/ ٦٢٠)، أو «الإمام» لابن دقيق العيد (ت/ ٧٠٢)، أو «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» لابن عبد الهادي (ت/ ٧٤٤)، أو «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن رجب الحنبلي (ت/ ٧٩٥)، أو«البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لابن الملقن (ت/ ٨٠٤)، أو«فتح الباري»، أو «الإصابة في تمييز الصحابة»، أو «التلخيص الحبير» ثلاثتهم لابن حجر (ت/ ٨٥٢)، أو كتب العلامة الألباني (ت/ ١٤٢٠)، أو الرسائل العلمية المتخصصة.

٩- المشاركة أو الاستفادة من «مشروع صحيح السنة» بمركز المنهاج بالرياض تحت إشراف د/ إبراهيم اللاحم حفظه الله.

فإنه يعنى بمنهج المتقدمين، وبتمييز الصحيح من الضعيف، أو مما

شابَهُ من شذوذ أو إدراج، أو ألفاظ منكرة . . .إلخ، وطريقته شبيهة بطريقة الإمام الدارقطني في «علله».

فنعمتِ الموسوعةُ هي للمتخصصين إن استوعبتْ جهودَ المتأخرين كابن عبد الهادي، وابن رجب الحنبلي وابن حجر، والمعلمي اليماني والعلامة الألباني رحمهم الله.

بينما ذهب الشيخ عدنان عرعور – حفظه الله – في موسوعته: «ديوان السنة» إلى جمع الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة وما لا أصل له واشتهر عند الفقهاء في كل باب فقهي مع جمع جهود المتقدمين والمتأخرين والباحثين.

فنعمت الموسوعة هي للخاصة والعامة، إلا أنهم اجتهدوا في استخدام الرموز؛ مما يشقُّ على القراء، أو مع الزمن يطرأ عليها التصحيف، أو إن فقد أولها فلا يُهتدى لمعرفتها.

وثمّ موسوعاتٌ وجهود يأتي التنبيه عليها – إن شاء الله – لاستفادة الدارسين بها أواقتنائها.

تبييضُ(١) الحديثِ

﴿س﴾ كيف تُبَيِّضُ أو تُسَوِّدُ حديثًا؟

﴿ج﴾ تبييضُ الحديثِ له طرائقُ:

---

(١) **(التبييض) على وزن (التفعيل) مصدر (بَيَّض).**
ويستعمل في العربية لازمًا ومتعديًا: فمن الأول: ابيضت العين. قال تعالى عن يعقوب عليه السلام: ﴿وَٱبۡيَضَّتۡ عَيۡنَاهُ مِنَ ٱلۡحُزۡنِ فَهُوَ كَظِيمٞ﴾ [يوسف: ٨٤].
ومن الثاني: (بَيَّض الرسالة ونحوها): أعاد كتابتها بعد تسويدها. وهذا الاستعمال مُولَّد. انظر: «المعجم الوسيط» (م/ ب ي ض).
و(التسويد) على وزن (التفعيل) كالتبييض. وهو مصدر (سَوَّد).
ويستعمل لازمًا ومتعديًا: فمن الأول: (سَوَّد الرجلُ): جَرُؤ.
ومن الثاني: (سَوَّد الكتابَ): كتبه للمرة الأولى. كما في «المعجم الوسيط» (م/ س و د). وبهذا يُعلم أن المادة واوية العين.
ومن ثَم يُعْرَف أن حديث: «لا تسيدوني في الصلاة» لا أصل له؛ لأن المادة واوية العين كما أسلفنا، ورسول الله ﷺ لا يلحن في اللغة لأنه أفصح العرب بل أفصح الخلق طُرًّا، أي: جميعًا. ولو أراد ذلك لقال: (لا تسودوني). انظر: «المقاصد الحسنة» (١/ ٧٢٠). وقد ورد أن ذا الأُصبع - مثلثة الهمزة - العدواني قال موصيًا ابنَه: (وأطع قومَك يسودوك) أي: يجعلوك سيدًا.
أفيُعقل أن يكون ذو الأصبع العدواني أفصح من رسول الله ﷺ؟ الجواب: كلا. وبهذا يُعلم أهمية علمي النحو والصرف في علوم الشريعة، وبخاصة الكتابُ والسنةُ.

منها: أنه إذا كان الحديثُ في الصحيحين، فإنه يُقتصَرُ على العزوِ إليهما، ما لم يكن مُعَلًّا.

فإن لم يكن كذلك فيُكتفَى بتصديرِ التخريجِ بالحكمِ؛ كـ(صحيحٍ) أو (ضعيفٍ) مع التعليلِ والاقتصارِ على العزوِ إلى بعضِ المصادرِ.

ومنها: أنه إذا كان الخبرُ مُعَلًّا، فتبدأُ بمَن دار عليه الخبرُ غالبًا.

والإمامُ الدارقطنيُّ يسلكُ هذا المسلكَ كثيرًا.

وثَمةَ أمثلةٌ ستأتي معنا إن شاء اللهُ تعالى.

ومنها: أنه إذا كان الحديثُ يُصَحَّحُ بالشواهدِ، تقولُ إجمالًا: (رواه أحدَ عَشَرَ صحابيًّا) رضي الله عنهم، ثم تُفصِّلُ كلَّ حديثٍ على حدةٍ[١].

وذلك مُفصَّلٌ في حديثِ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ، أَلْجَمَهُ اللهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[٢]. والعلامةُ الألبانيُّ رحمه الله مكثرٌ من هذه الطريقةِ في «السلسلةِ الصحيحةِ»، و«إرواءِ الغليلِ».

---

(١) (حِدة) على وزن (عِلة) حذفت فاؤه من المصدر حملًا على حذفها من المضارع المبدوء بالياء؛ إذ الأصل: (يَوْحِد) مضارع (وَحَد) من باب (ضَرَب)، وقعت الواو بين عدوتيها – أعني الياء المفتوحة والعين المكسورة – فحذفت. ثم حُمِل المضارع المبدوء بالنون والهمزة والتاء على المضارع المبدوء بالياء؛ حملًا للأكثر على الأقل. ثم حُمل الأمر على ذلك: (حِد)، والمصدر كما هنا. والأصل: (وِحْد) على وزن (فِعْل) حُذفت الفاء لِما ذُكر، ونُقلت حركتها إلى العين – أي: الحاء – ثم عُوِّض عن المحذوف بالهاء.

ومثل ذلك يقال في النظائر: كـ(صلة)، و(عدة)، و(زنة)، و(دية)، و(شية) من كل مصدر على وزن (فِعْل) من المثال واوي الفاء مكسور العين في المضارع.

(٢) انظر تخريجه بذيل: «فقه كتمان العلم» للمؤلف، ط/ عام (١٤٣٠هجرية).

ملحوظاتٌ

١ - إذا كان الكتابُ الذي تخرّجُه من الكتبِ المسندةِ؛ كـ«السُّنةِ» لابنِ أبي عاصمٍ - وهو من الكتبِ العاليةِ الإسنادِ[١] - فابدأ بالكتبِ التي روت عن المؤلِفِ، ثم بالمتابعةِ التامةِ فالقاصرةِ ثم بالشواهدِ.

٢ - وأما إذا كان الكتابُ من غيرِ الكتبِ المسندةِ؛ كـ«توضيح الأفكارِ»[٢] للصنعانيِّ و«الاعتصامِ»[٣] للشاطبيِّ، رحمهما الله، فابدأ بالكتبِ التي أخرجت النصَّ الذي بين يديك، فقَدِّمْها على غيرِها وإن كانت نازلةً.

٣ - وإن كانت رسالةَ ماجستيرٍ أو دكتوراه أو موسوعةً خاصةً، فالتَزِمْ منهجَ المشرفين عليها أو أصحابِها؛ فلكلِّ مَقامٍ مقالٍ.

٤ - مِن العلماءِ مَن يرتبُ مصادرَ التخريجِ على الشهرةِ، ومنهم مَن يرتبُها على الوَفَياتِ. والأمرُ في ذلك واسعٌ.

---

(١) أو النازلة الإسناد؛ كالرحلة للخطيب البغدادي، أو الرؤية للدارقطني. وكلاهما ط/ ابن تيمية، للمؤلف.

فائدة: نص السيوطي على أن «تاريخ بغداد وابن عساكر ونوادر الأصول» إذا انفردت بأحاديث، فالغالب عليها الضعف.

(٢) ط/ دار ابن تيمية، بتحقيقي أنا والشيخ بدر بن رجب.

(٣) ط/ دار ابن رجب، بتحقيقي.

٥ - العزوُ بذكرِ رقْمِ الحديث داخل الكتابِ أو الجزءِ والصفحةِ. والأولُ أَوْلى لتوافقِه مع كثيرٍ من الطبعاتِ.

والخلاصةُ: أن تبييضَ الحديثِ هو نتيجةُ ما وصل إليه الباحثُ بالتعليلِ مع تدعيمِ ما وصل إليه بنصوصِ الأئمةِ.

فائدةٌ: ينبغي لك أن تستفيدَ مِن كلِّ مَن سبقك بتخريجِ الخبرِ.

ومما يؤيدُ ذلك عمومُ قولِه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْۗ﴾ [الأنعام: ٩٠].

نماذجُ للتدريب على الأحاديثِ المُعَلةِ

﴿س﴾ اذكر أشهرَ طرقِ اكتشافِ العلةِ.

﴿ج﴾ هن ثلاثةٌ:

الأُولى: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ.

رُوي عن عليِّ بنِ المَدينيِّ أنه قال: «الْبَابُ إِذَا لَمْ تُجْمَعْ طُرُقُهُ، لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ»(١).

وقال مُحَمَّد بْن يَحْيَى: «رَأَيْتُ لِعَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ كِتَابًا عَلَى ظَهْرِهِ مَكْتُوبٌ: (الْمِائَةُ وَالنَّيِّفُ وَالسِّتِّينَ مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ).

وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَر فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ»(٢).

---

(١) روى الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٦٤١): قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: «الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ» وإسناده ضعيف.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٩٠١): أنا أبو نُعَيْم الحافظ، نا أبو حامدِ بنُ جَبَلَةَ النيسابوري، نا محمد بن إسحاق السَّرَّاج، قال: سمعتُ محمد بن يحيى... به.

وقال الإمام أحمد بن حنبل كما في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢١٢):
«الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا».

الثانيةُ: كثرةُ الممارسةِ للحديثِ ومعرفةُ المشهورِ من أسانيدِه.

قال ابنُ رجبٍ الحنبليُّ: حذاقُ النقادِ من الحفاظِ لكثرةِ ممارستِهم للحديثِ ومعرفتِهم بالرجالِ وأحاديثِ كلِّ واحدٍ منهم - لهم فَهْمٌ خاصٌّ يفهمون به أن هذا الحديثَ يُشْبِهُ حديثَ فلانٍ، ولا يُشْبِهُ حديثَ فلانٍ، فيعللون الأحاديثَ بذلك.

وهذا مما لا يُعَبَّرُ عنه بعبارةٍ تَحصرُه، وإنما يَرجعُ فيه أهلُه إلى مجردِ الفَهْمِ والمعرفةِ التي خُصُّوا بها عن سائر أهلِ العلمِ(١).

الثالثةُ: مذاكرةُ أهلِ المعرفةِ.

قال ابنُ رجبٍ: لا بدَّ في هذا العلمِ من طولِ الممارسةِ وكثرةِ المذاكرةِ، فإذا عدمَ المذاكرُ به فليكثر في كلامِ الأئمةِ العارفين به؛ كيحيى القطانِ، ومَن تَلَقَّى عنه؛ كأحمدَ، وابنِ المَدينيِّ، وغيرِهما. فمَن رُزِق مطالعةَ ذلك وفَهْمَه وفَقُهت نفسُه فيه وصارت له فيه قوةُ نفسٍ ومَلَكةٍ، صلح له أن يتكلمَ فيه(٢).

﴿س﴾ ما الطرقُ التي يسلكُها المُحَدِّثون لإعلالِ المتنِ(٣)؟

﴿ج﴾ منها ما يلي:

١- عَرْضُ رواياتِ الحديثِ بعضِها على بعضٍ ثم الحكم على

---

(١) «شرح علل الترمذي» (٢/ ٣٠٦).

(٢) «شرح علل الترمذي» (٢/ ١٠٩).

(٣) انظر: «مقاييس نقد المتون» (١٨٤-٢٨٣)، و«اهتمام المحدثين بنقد الحديث» (٣٩٣-٤١٥) أفادت المصدرين د/ نبيلة بنت زيد، في «منهج الإمام الطبري في نقد الحديث» (٢/ ١٠٦٩-١٠٩٧).

الزيادات مع النظر في اتساع المخرج وضيقه.

٢- ثم عرضُه على القرآنِ وصحيحِ السُّنةِ.

٣- ثم النظرُ في عموماتِ الشريعةِ.

٤- ولغةِ العربِ حتى تتبينَ ركاكةُ الألفاظِ.

٥- والوقائعِ التاريخيةِ(١).

﴿س﴾ اذكر طرفًا من قرائنِ الترجيحِ.

﴿ج﴾ من ذلك:

١- الترجيحُ بكثرةِ الرواةِ.

٢- الصحبةُ والملازمةُ، فأصحابُ الراوي يُقدَّمون على غيرِهم.

٣- قوةُ الحفظِ والتثبتِ.

٤- التقويةُ بالمتابعاتِ التامةِ والقاصرةِ أوالشواهد.

٥- كونُ الخبرِ في الصحيحين أو أحدِهما.

قال ابنُ حجرٍ: وجوهُ الترجيحِ كثيرةٌ لا تنحصرُ، ولا ضابطَ لها بالنسبةِ إلى جميعِ الأحاديثِ، بل كلُّ حديثٍ يقومُ به ترجيحٌ خاصٌّ.

وإنما يَنهضُ بذلك الممارسُ الفَطِنُ الذي أكثرَ من الطرقِ والرواياتِ. ولهذا لم يَحْكُمِ المتقدمون في هذا المقامِ بحكمٍ كليٍّ يشملُ القاعدةَ، بل يختلفُ نظرُهم بحَسَبِ ما يقومُ عندَهم في كلِّ حديثٍ بمفردِه. واللهُ أعلمُ(٢).

---

(١) ورد في «السيرةِ النبويةِ» طرفٌ من ذلك للمؤلف.

(٢) «النكت على كتاب ابن الصلاح» (٢/ ٧١٢). =

عللٌ في الأسانيدِ

﴿س﴾ **اذكر مثالًا لما اختُلِف في وصلِه وإرسالِه، والوصلُ أرجحُ.**

﴿ج﴾ **قال الإمامُ البخاريُّ (٢٥٨٥):** حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، ﵂، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْبَلُ الهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا»، لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ.

وهاك خريطتَه:

= وانظر: «قواعد العلل وقرائن الترجيح» (ص/ ٤٨) لعادل بن عبد الشكور الزرقي، ط/ دار المُحَدِّث.

عن عائشة — مرسلًا

أبيه — هشام

هشام:
- عيسى بن يونس
  - مسدد — خ ٢٥٨٥
  - علي بن بحر — حم، د
  - عبد الرحمن بن مطرف — د ٣٥٣٨
  - يحيى بن أكثم، وعلي بن خشرم — ت ١٩٥٣
  - يحيى بن معين — طب الأوسط ٨٠٣٤
  - غيرهم
- وكيع بن الجراح — خ تعليقا ، ووصله ابن أبي شيبة
- محاضر — خ تعليقًا

وإليك الملحوظاتِ:

١ - الإمامُ البخاريُّ أورد الطرقَ، واختار الموصولَ، باعتبارِ أن عيسى بنَ يونسَ ثقةٌ، وحَمَل الثقاتُ الخبرَ عنه؛ وعليه فهي زيادةُ ثقةٍ.

٢ - حكى الدارقطنيُّ في «التتبعِ» الخلافَ.

ونحوُه قولُ أبي داودَ: تَفَرَّد بوصلِه عيسى بنُ يونسَ، وهو عندَ الناسِ مُرْسَلٌ.

ونحوُه كلامُ الإمامِ أحمدَ.

١- مدارُ الحديثِ على هشامِ بنِ عروةَ، وهو إمامٌ ثَبْتٌ مُكثرٌ عن أبيه في الصحيحين، وهذا في البخاريِّ(١).

٤ - اختار شيخي أبو عبدِ اللهِ - حفظه اللهُ - الإرسالَ. واختار أبو عبدِ اللهِ البخاريُّ الوصلَ وهو الأظهر عندي، والله أعلم.

﴿س﴾ **اذكر مثالًا لِما أعله بعضُ العلماءِ بتفردِ راوٍ عن شيخٍ له أصحابٌ.**

﴿ج﴾ **قال الإمامُ مسلمٌ:** حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَطَرٌ. قَالَ: فَحَسَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَوْبَهُ حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟! قَالَ: «**لأَنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ تَعَالَى**».

هاك خريطته:

---

(١) انظر ترجمته من «معجم المدلسين» لأخي محمد بن طلعت، رَحِمَهُ اللهُ.

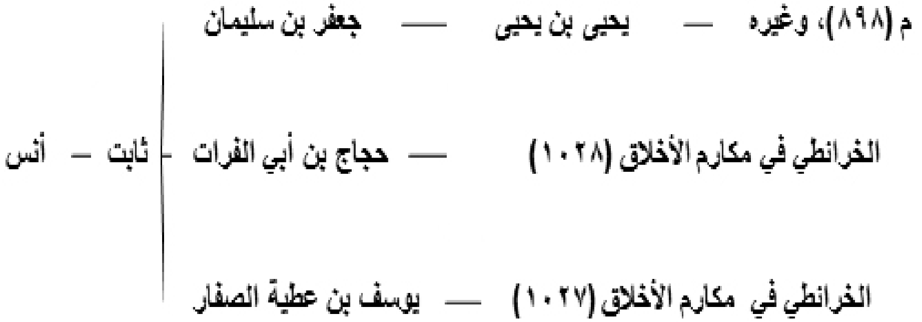

دونَك تبييضَه:

رواه ثابتٌ البُنانيُّ عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ به، وعنه جماعةٌ:

١- **جعفرُ بنُ سليمانَ**، أخرجه الإمامُ مسلمٌ (٨٩٨)، وغيرُه.

٢- **حَجاجُ بنُ أبي الفراتِ**، أخرجه الخرائطيُّ في «مكارمِ الأخلاقِ» (١٠٢٨) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَشَّتِ السَّمَاءُ - أَوْ قَالَ: طَشَّتْ - شَدَّ إِزَارَهُ عَلَى حِقْوَيْهِ[1]، وَأَلْقَى رِدَاءَهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَهَا بِجَسَدِهِ، وَقَالَ: «**إِنَّهَا قَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِرَبِّهَا تبارَكَ وَتَعَالَى**».

والإسنادُ إلى الحَجاجِ حسنٌ، لكن الحَجاجَ بنَ أبي الفراتِ ترجمه الحافظُ في «تعجيلِ المنفعةِ»، وقال: غيرُ مشهورٍ.

٣- **يُوسُفُ بنُ عطيةَ الصَّفَّارُ**، أخرجه الخرائطيُّ في «مكارمِ الأخلاقِ» (١٠٢٧) عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ - أَوْ:

---

(١) الحَقُوُ: موضع شد الإزار وهو الخاصرة. «المصباح المنير» (م/ ح ق و).

طَشَّتْ - شَدَّ إِزَارَهُ عَلَى حِقْوَيْهِ، وَأَلْقَى رِدَاءَهُ عَنْ مَنْكِبَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَهُ بِجَسَدِهِ، وَيَقُولُ: «**إِنَّهُ قَرِيبُ الْعَهْدِ بِرَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى**» ويوسفُ متروكٌ.

وأعله الهرويُّ بتفردِ جعفرِ بنِ سليمانَ دونَ أصحابِ ثابتٍ البُنانيِّ[١].

﴿س﴾ اذكر مثالًا للخللِ الواردِ بسببِ العطفِ.

﴿ج﴾ أخرج الترمذيُّ وغيرُه من طرقٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ القطانِ، عن الثوريِّ وشعبةَ، عن علقمةَ، عن سعدِ بنِ عُبيدةَ، عن أبي عبدِ الرحمنِ السُّلميِّ، عن عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**خيرُكم مَن تَعَلَّمَ القرآنَ وعَلَّمَه**»[٢].

---

(١) ووافقه شيخنا أبو عبد الله العدوي حفظه الله، لكني أخذت بقول الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ، فصححت هذا الخبر.

وهاك مثالًا آخر: فقد سئل الإمام الدارقطني في «العلل» (٢/ ٢٦) عن حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أنه أمره حين نذر أن يعتكف- بالوفاء، وأمره أن يصوم، فقال: يرويه عبد الله بن بُدَيْل المكي - وكان ضعيفًا - عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر. ولم يتابَع عليه، ولا يُعْرَف هذا الحديث عن أحد من أصحاب عمرو بن دينار.

وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٩/ ١٧٧) بسنده عن علي بن عمر الحافظ: تفرد به ابن بديل عن عمر، وهو ضعيف الحديث. قال علي: سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هذا حديث منكر؛ لأن الثقات من أصحاب عمرو بن دينار لم يذكروه، منهم ابن جريج وابن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد... وغيرهم. وابن بديل ضعيف الحديث.

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: صحيح دون قوله: أو يومًا وصم.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٧)، وأحمد (٤١٢، ٤١٣)، وغيرهما من سبعة وعشرين وجهًا، عن شعبة عن علقمة بن مَرْثَد، عن سعد بن عبيدة، عن =

. . . .

= أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وأخرجه البخاري (٥٠٢٨)، وأحمد (٤٠٥)، وابن ماجه (٢٠١٢)، وغيرهم من عشرة أوجه، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي... بإسقاط (سعد بن عبيدة).
وتابع الثوريَّ على الإسقاط: مِسعَر بن كِدام وعمرو بن قيس ومحمد بن أبان وأبو اليسع أسباط البصري وموسى بن قيس الفراء والجراح بن الضحاك ومسلمة بن صالح.
وأخرجه الترمذي (٢٩٠٨)، وابن ماجه (٢١١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩٨٣)، وأحمد (٥٠٠)، والبزار (٣٩٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥١٢٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢٠١٦) من ثمانية طرق، عن يحيى بن سعيد القطان، عن الثوري وشعبة، عن علقمة، عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن عثمان، به.
وكما هو واضح من الطريقين السابقين أن شعبة أثبتَ واسطة، وهو سعد بن عبيدة. والثوري أسقطها من الطرقِ العَشَرَةِ عنه.
وجاء يحيى بنُ سعيد القطان، فعطف سفيان على شعبة، وساق إسناد شعبة بإثبات الواسطة، ولم يبين إسقاط الثوري لسعد بن عبيدة.
وأفصح الترمذي والبزار عن إسقاط سعد بن عبيدة من الطريق المعطوفة.
فقال الترمذي في «سننه» (٢٩٠٨): رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَسُفْيَانُ لَا يَذْكُرُ فِيهِ: عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ.
وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ هَذَا الحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا بِذَلِك مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ =

. . . .

= وَشُعْبَةَ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: وَهَكَذَا ذَكَرَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ، غَيْرَ مَرَّةٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُثْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: وَأَصْحَابُ سُفْيَانَ لَا يَذْكُرُونَ فِيهِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: وَهُوَ أَصَحُّ.
وَقَدْ زَادَ شُعْبَةُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الحَدِيثِ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، وَكَأَنَّ حَدِيثَ سُفْيَانَ أَشْبَهُ.
قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: مَا أَحَدٌ يَعْدِلُ عِنْدِي شُعْبَةَ، وَإِذَا خَالَفَهُ سُفْيَانُ أَخَذْتُ بِقَوْلِ سُفْيَانَ.
وأما البزار فقال في «البحر الزخار» (٣٩٦): وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عُثْمَانَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَرَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُثْمَانَ، إِلَّا أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ جَمَعَ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَيَاهُ عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُثْمَانَ. وَأَصْحَابُ سُفْيَانَ يُحَدِّثُونَهُ عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَن. وَإِنَّمَا شُعْبَةُ الَّذِي قَالَ: عَنْ سَعْدٍ. وَسَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: قُلْتُ لِيَحْيَى: إِنَّ الثَّوْرِيَّ يَرْوِيهِ عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ سَعْدٍ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ مِنَ الثَّوْرِيِّ، فَلَمْ أَشُكَّ أَنَّهُ قَالَ كَمَا قَالَ شُعْبَةُ، أَوْ فَكَانَ عِنْدِي كَمَا رَوَاهُ شُعْبَةُ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ جَمَاعَةٌ، رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَسَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَأَسَانِيدُهَا فَفِيهَا عِلَلٌ، فَذَكَرْنَا حَدِيثَ عُثْمَانَ لِجَلَالَتِهِ وَجَوْدَةِ إِسْنَادِهِ، وَاسْتَغْنَيْنَا بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.
تنبيهات:
١- قول علي بن عبد الله: (قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: مَا أَحَدٌ يَعْدِلُ عِنْدِي شُعْبَةَ، وَإِذَا خَالَفَهُ سُفْيَانُ أَخَذْتُ بِقَوْلِ سُفْيَانَ)- وَجْه هذا الكلام أن الثوري توبع على الإسقاط من الثقات، بخلاف شعبة، فقد قال الحافظ في «فتح الباري» (١/ ٣٧٤): قال الدارقطني: فقد اختلف شعبة والثوري في إسناده، فأدخل =

هاك خريطته:

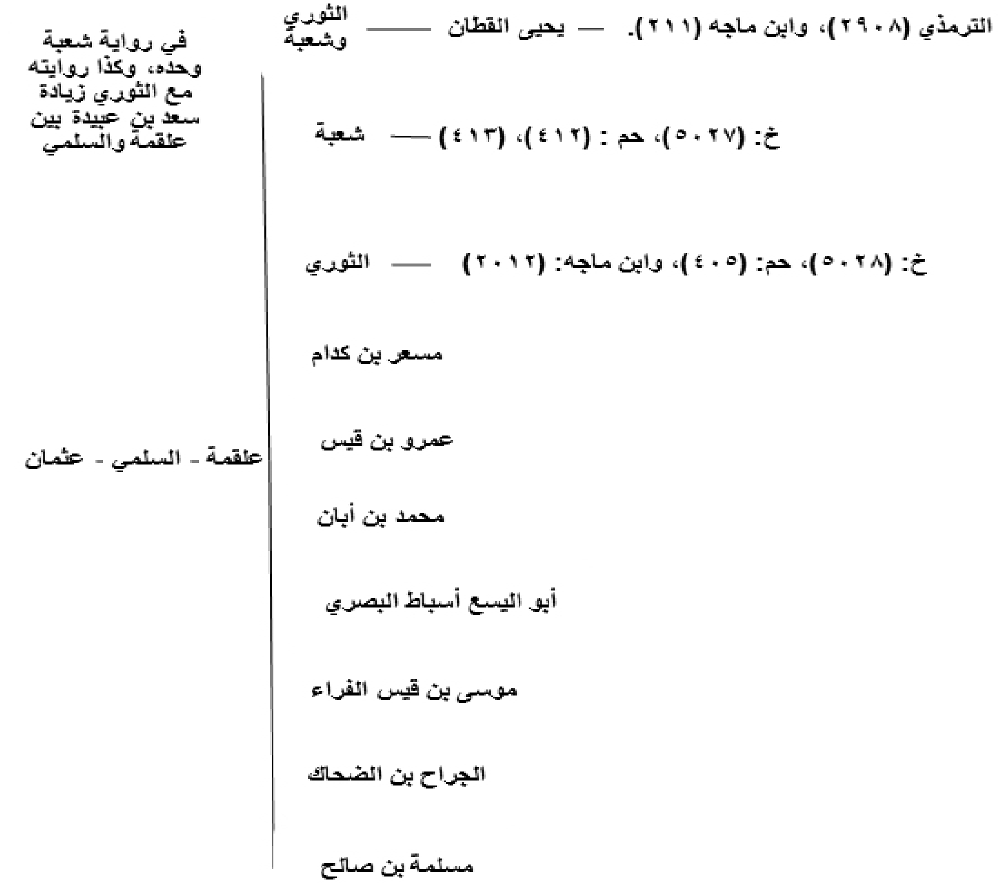

= شعبة بين علقمة وبين أبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة، وقد تابع شعبةَ على زيادته مَن لا يُحتج به، وتابع الثوريَّ جماعة ثقات.

وانظر «علل الدارقطني» (٢٨٣)، و«الإلزامات» (١٣٠) (ص/ ٤٠٥).

٢ - عَطَف الدارقطني في «الإلزامات» (١٣٠) (ص/ ٤٠٥) هذا الحديث على حديث أخرجه مسلم فقال: «وأخرج أيضًا...»، وهذا الحديث لم يخرجه الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ، فليُتفطن لهذا.

٣ - ثَم طرق عن أبي عبد الرحمن السلمي ذكرها الدارقطني وغيره، وأيضًا ثَم شواهد أُخر بنحوه.

١- جَمْعُ السُّديِّ مشايخَه، وسَبَق كلامُ ابنِ حجرٍ في ذلك.

ونحوُ هذا صنيعُ ابنِ إسحاقَ في السيرةِ، كما في حديثِ بَعْثِ النبيِّ ﷺ إلى أُكَيْدِرِ دُومَةَ فأخذه[١].

٢ - قصةُ صُلْحِ الحديبيةِ في عطفِ مَرْوانَ على المِسْوَرِ، رضي الله عنه.

٣ - جَمْعُ حمادِ بنِ سلمةَ مشايخَه.

س: اذكر مثالين أسقط فيهما الإمامُ مالكٌ[٢] راويًا ضعيفًا عن عمدٍ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٠٣٩) من طريق محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر، عن أنس بن مالك، وعن عثمان بن أبي سليمان، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أُكَيْدِرِ دُومَةَ، فَأُخِذَ، فَأَتَوْهُ بِهِ، فَحَقَنَ لَهُ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى الْجِزْيَةِ.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٦٤٢) من طريق ابن إسحاق عن يزيد بن رومان وعبد الله بن أبي بكر، أن رسول الله بعث خالدًا... فذكره مرسلًا.

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٢٥٠) بسنده إلى ابن إسحاق، أن رسول الله ﷺ... فذكره.

فكما ترى أن ابن إسحاق جَمَع بين الأسانيد، والأكثر - يَزيد: عبد الله، عثمان - من مشايخه على الإرسال.

وحَكَم الشيخ الألباني على طريق عاصم بن عمر بالحسن.

(٢) **في «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٢/ ٥٩) للزركشي:**

قول الشافعي رضي الله تعالى عنه: (الناس إذا شَكُّوا في الحديث ارتفعوا، ومالك إذا شَكَّ فيه انخفض) يعني: إذا حصل عنده أدنى شك في الرفع أو في الإسناد أو الوصل، وقف وأرسل وقطع؛ أخذًا بالتحري. وهذا القول هو الظاهر من تصرف الدارقطني في العلل الكبير؛ فإنه قَلَّما ذكر حديثًا من طريقين مسند ومرسل أو مرفوع وموقوف، إلا ورجح الأنقص.

﴿ج﴾ قال الإمامُ الدارقطنيُّ - وهو يناقشُ قولَ عمرَ لعثمانَ رضي الله عنهما في مرضِ موتِه: «ضع خدي على الأرضِ»(١): ووَهِم مالكٌ في قولِه: (عن

(١) **صحيح بمجموع طرقه: رواه عاصم بن عبيد الله، واختُلف عنه:**

فرواه حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد عنه، عن عبد الرحمن بن أبان، عن أبيه عن عثمان، عن عمر رضي الله عنه. أخرجه أبو داود في «الزهد» (٤٣)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (١٤٦٦).

وخالفه مالك، فرواه عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن، به، فأسقط عاصمًا. أخرجه أبو داود في «الزهد» (٤٣)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (١٤٦٥).

ورواه الثوري عن عاصم عن أبان، بإسقاط عبد الرحمن. أخرجه أبو داود في «الزهد» (٢٠).

ورواه شعبة عن عاصم عن سالم عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما، نحوه.

وإثبات عاصم في كل هذه الطرق يؤكد أنه في طريق مالك.

فائدة: هل يحيى الراوي عن عاصم هو القطان أم الأنصاري؟

لم ينص على نسبته في السند.

ومن مرجحات أنه القطان أن مسددًا (ت: ٢٢٨) رواه عن يحيى عن الثوري.

وأيضًا يحيى القطان ممن ذكر في الرواة عن عاصم (تُوفي: أول خلافة أبي العباس).

ومن مرجحات كونه الأنصاري أنه من مشايخ مالك (ت: ١٧٩) المشهورين.

ولا يقال: إن الإسناد مدني فإن الدارقطني رحج طريق حماد وهو بصري. نعم، يُسَلَّم لطريق مالك بأنه مدني إن كان يحيى هو الأنصاري، وإلا فالقطان بصري أيضًا.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٠٠١): أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَرَّةَ الْمَكِّيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَضَعَ رَأْسَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي حِجْرِهِ، فَقَالَ: «أَعِدْ رَأْسِي فِي التُّرَابِ، وَيْلٌ لِي وَوَيْلٌ لأُمِّي إِنْ لَمْ يَغْفِرِ اللَّهُ لِي». =

يحيى، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبانٍ) أو تَعَمَّدَ إسقاطَ عاصمِ بنِ عبيدِ اللهِ؛ فإن له عادةً بهذا، أن يُسْقِطَ اسمَ الضعيفِ عندَه في الإسنادِ؛ مثلَ عكرمةَ ونحوِه.

وقال شعبةُ: عن عاصمِ بنِ عبيدِ اللهِ، عن سالمٍ، عن ابنِ عمرَ، عن عمرَ. والقولُ قولُ حمادِ بنِ زيدٍ(١).

وفي «فتحِ المغيثِ»: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: صَحَّ عَنْ قَوْمٍ إِسْقَاطُ الْمَجْرُوحِ وَضَمُّ الْقَوِيِّ إِلَى الْقَوِيِّ؛ تَلْبِيسًا عَلَى مَنْ يُحَدَّثُ، وَغُرُورًا لِمَنْ يَأْخُذُ عَنْهُ، فَهَذَا مَجْرُوحٌ، وَفِسْقُهُ ظَاهِرٌ، وَخَبَرُهُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ سَاقِطُ الْعَدَالَةِ. انْتَهى.

وَمِمَّنْ كَانَ يَفْعَلُهُ بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ.

وَبِالتَّقْيِيدِ بِاللِّقَاءِ خَرَجَ الْإِرْسَالُ، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ مَالِكًا سَمِعَ مِنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ أَحَادِيثَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ثُمَّ حَدَّثَ بِهَا بِحَذْفِ عِكْرِمَةَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الرِّوَايَةَ عَنْهُ، وَلَا يَرَى الِاحْتِجَاجَ بِحَدِيثِهِ. انْتَهى.

= وتابعه خلاد بن يزيد عن نافع به. أخرجه ابن شبة (١٦٠٦).

قال أبو زرعة: ابن أبي مليكة عن عمر وعثمان مرسل. «المراسيل» (ص/ ١١٣) لابن أبي حاتم.

وأخرجه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (١٥٧٥): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «كَانَ رَأْسُ عُمَرَ رضي الله عنه فِي حِجْرِي حِينَ أُصِيبَ، فَقَالَ لِي: يَا عَبْدَ اللَّهِ، ضَعْ رَأْسِي بِالأَرْضِ. فَجَمَعْتُ رِدَائِي تَحْتَ رَأْسِهِ، فَمَاتَ وَإِنَّ خَدَّهُ لَعَلَى الأَرْضِ، وَقَالَ: وَيْلٌ لِعُمَرَ وَوَيْلُ أُمِّهِ إِنْ لَمْ يَغْفِرِ اللَّهُ لَهُ»، وإسناده حسن.

(١) «علله» (٨٣).

فِي أَمْثِلَةٍ لِذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ بِخُصُوصِهِ.

فَلَوْ كَانَتِ التَّسْوِيَةُ بِالْإِرْسَالِ تَدْلِيسًا، لَعُدَّ مَالِكٌ فِي الْمُدَلِّسِينَ، وَقَدْ أَنْكَرُوا عَلَى مَنْ عَدَّهُ فِيهِمْ.

فَقَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: وَلَقَدْ ظُنَّ بِمَالِكٍ عَلَى بُعْدِهِ عَنْهُ عَمَلُهُ.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: إِنَّ مَالِكًا مِمَّنْ عَمِلَ بِهِ، وَلَيْسَ عَيْبًا عِنْدَهُمْ.

قُلْتُ: وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ مَالِكًا ثَبَتَ عِنْدَهُ الْحَدِيثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ الْخَطِيبُ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ هَذَا الصَّنِيعُ وَإِنِ احْتَجَّ بِالْمُرْسَلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ عَمَّنْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَهُ، وَكَذَا بِالتَّقْيِيدِ بِالضَّعِيفِ - كَانَ أَخَصَّ مِنَ الْمُنْقَطِعِ، عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ أَدْرَجَ فِي تَدْلِيسِ التَّسْوِيَةِ مَا كَانَ الْمَحْذُوفُ ثِقَةً(١).

المثالُ الآخرُ: أسقط فيه الإمامُ مالكٌ نُعَيْمَ بنَ ربيعة.

قال ابنُ أبي عاصمٍ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ وَارَةَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ - يَعْنِي أَبَاهُ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أُنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَوْدِيِّ، قَالَ مُسْلِمٌ: سَأَلْتُ نُعَيْمًا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ**...﴾ [الأعراف: ١٧٢] قَالَ نُعَيْمٌ: كُنْتُ عِنْدَ عُمَرَ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُمَرُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خلقَ اللهُ تبارَكَ وَتَعَالَى آدَمَ...**» فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ(٢).

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٢٤٢).

(٢) **إسناده ضعيف، ولبعض فِقراته شواهد:** رواه زيد بن أبي أُنيسة، واختُلف عنه: =

الإعلالُ في المتنِ

﴿س﴾ **اذكر نماذجَ على توهيمِ الراوي الجبلِ في بعضِ الألفاظِ.**

﴿ج﴾ **قال الإمامُ أبو داودَ** رَحِمَهُ اللَّهُ **في «سُننِه» (٤٧٨):** حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمُحَارِبِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا قَامَ الرَّجُلُ إِلَى الصَّلَاةِ - أَوْ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ - فَلَا يَبْزُقْ أَمَامَهُ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ تِلْقَاءِ يَسَارِهِ إِنْ كَانَ فَارِغًا، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ لِيَقُلْ بِهِ**».

زاد يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ: «**ولكن خَلْفَك**».

دونك خريطته:

= فرواه يزيد بن سنان كما هنا.

وتابعه عمر بن جُعْثُم كما في «سنن أبي داود» (٤٧٠٣).

وخالفهما الإمام مالك كما في «الموطأ» (١٦٦١)، وعنه جمهور أصحابه كما عند أحمد (٣١٣)، وأبي داود (٤٧٠٣)، وابن حبان (٦١٦٦)، وغيرهم، فأسقط نعيمًا. ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قاله الترمذي وغيره.

وقال الدارقطني في «علله» (٢٣٥): وحديث يزيد بن سنان متصل، وهو أولى بالصواب، والله أعلم. قد تابعه عمر بن جُعْثُم.

طارق بن عبد الله — ربعي — منصور

- شعبة
- الأعمش
- أبو الأحوص
- زائدة
- ورقاء
- جرير
- عبيدة بن حميد
- مالك بن مغول
- قيس بن الربيع
- جعفر بن الحارث
- غيلان بن جامع
- مفضل بن مهلهل
- الثوري
  - وكيع — جه (١٠٢١)، وغيره
  - عبد الرزاق — عب (١٦٨٨)
  - عبيد الله الأشجعي — كم (٩٤١)
  - الحسين بن حفص — هق (٣٥٩٨)
  - يحيى القطان — حم (٢٧٢٢١)، ت (٥٧١)، وغيرهما

زاد: (ولكن خلفك)

هاك تبييضَه:

أخرجه أحمدُ (٢٧٢٢٢، ٢٧٢٢٣)، وأبو داودَ في «سُننِه» (٤٧٨)، والطيالسيُّ (١٣٧١)، وابنُ خزيمةَ (٨٧٧)، وغيرُهم، عن شعبةَ والأعمشِ وأبي الأحوصِ وزائدةَ وورقاءَ وجريرِ بنِ عبدِ الحميدِ وعُبيدةَ بنِ حُميدٍ ومالكِ بنِ مِغْوَلٍ وقيسِ بنِ الربيعِ وجعفرِ بنِ الحارثِ وغَيْلَانَ بنِ جامعٍ ومُفَضَّلِ بنِ مُهَلْهِلٍ.

كلُّهم عن منصورِ بنِ المُعتمِرِ، عن رِبْعِيِّ بنِ حِرَاشٍ، عن طارقِ بنِ عبدِ اللهِ المُحارِبيِّ، به.

ورواه الثوريُّ، واختُلِف عليه:

فرواه عنه وكيعٌ كما عندَ ابنِ ماجَهْ (١٠٢١)، وغيرِه. وعبدُ الرزاقِ في «مصنفِه» (١٦٨٨)، وعبيدُ اللهِ الأشجعيُّ، كما عندَ الحاكمِ في «مستدركِه» (٩٤١)، والحسينُ بنُ حفصٍ، كما عندَ البيهقيِّ في «السننِ الكبيرِ» (٣٥٩٨) أربعتُهم كالجماعةِ.

وقال الإمامُ أحمدُ (٢٧٢٢١): ولم يقل وكيعٌ ولا عبدُ الرزاقِ: «وَابْصُقْ خَلْفَك».

وخالفهم يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ في المتنِ، فزاد: «ابْصُقْ خَلْفَك».

أخرجه أحمدُ (٢٧٢٢١)، والترمذيُّ (٥٧١)، والنَّسائيُّ (٧٢٦)، وابنُ خُزيمةَ في «صحيحِه» (٨٧٦).

وأخرجه الحاكمُ في «مستدركِه» (٩٤١) من طريقِ مُسَدَّدٍ، معطوفًا على عبيدِ اللهِ الأشجعيِّ، بلا تفصيلٍ في اللفظِ، كروايةِ الأربعةِ.

كلامُ العلماءِ على هذا اللفظِ:

قال ابنُ رجبٍ في «فتحِ الباري» (٢/ ٣٤٤): وقد أنكر الإمامُ أحمدُ هذه اللفظةَ في هذا الحديثِ، وهي قولُه: «خَلْفَكَ»، وقال: لم يقل ذلك وكيعٌ ولا عبدُ الرزاقِ.

وقال الدارقطنيُّ: هي وهمٌ من يحيى بنِ سعيدٍ، ولم يذكرها جماعةٌ من الحفاظِ من أصحابِ سفيانَ، وكذلك رواه أصحابُ منصورٍ عنه، لم يقل أحدٌ منهم: «ابْزُقْ خَلْفَكَ»(١).

﴿س﴾ اذكر مثالًا لِما رواه الراوي بالمعنى فوَهِم فيه(٢).

﴿ج﴾ حديثُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَرِثُ المُسْلِمُ**

---

(١) **ونحو هذه الزيادة زيادة:** «وَلَمْ يُجَاوِزْ بَصَرُهُ إِشَارَتَهُ» في جلسة التشهد.
وأيضًا: تصريحه بسماع عروة بن الزبير من بُسْرة في حديث مَسِّ الذَّكَر، فقد قال ابن مَعين في «تاريخه» (٢/ ٢٢٦) رواية الدوري: الحديث الذي يُحَدِّثُ به يحيى القَطّان، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: حدثتني بُسْرة. هو خطأ.
وأيضًا: عطفه طريق شعبة على الثوري بإثبات سعد بن عبيدة في الطريقين، وهو في طريق شعبة دون الثوري في حديث: «**خيركم مَن تَعَلَّم القرآن وعَلَّمه**».
وفي حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**كانوا ينامون ولا يتوضئون**» وفي رواية: على عهد رسول الله ﷺ. من طريق يحيى القطان عن شعبة عن قتادة عن أنس.
واختُلف على القطان: فأحمد بن حنبل وعبيد الله بن سعيد بدونها. وابن بشار اختُلف عليه أيضًا في إثباتها.
فالأرجح عن القطان عدمها. وتابعه متابعة قاصرة: هشام وسعيد بن أبي عَروبة ومعمر وغيرهم بدونها، على اختلاف بينهم في الحديث.
(٢) انظر: «جامع الأصول» (١/ ١٠٠) لابن الأثير؛ ففيه كلام نفيس حول الرواية بالمعنى.

الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ» رُوِي بالمعنى: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى».

هاك خريطته:

دونك تبييضَه:

أخرجه سعيدٌ في «سُننِه» (١٤٠)، والنَّسائيُّ في «السننِ الكبرى» (٦٣٤٨)، أخبرني مسعودُ بنُ جُوَيْرِيَةَ المَوْصِلِيُّ وعَلِيُّ بنُ حُجْرِ بنِ إِيَاسٍ المَرْوَزِيُّ. والطبرانيُّ في «المعجمِ الكبيرِ» (١١٣٩٤) من طريقِ يحيى الحِمَّانيِّ - وهو ضعيفٌ -.

ثلاثتُهم عن هُشَيْمِ بنِ بَشيرٍ، عن الزُّهْريِّ، عن عليِّ بنِ الحسينِ، عن عمرِو بنِ عثمانَ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، به.

وخالف هُشيمًا ابنُ جُرَيْجٍ، كما عندَ البخاريِّ (٦٢٩٥)، ومحمدُ بنُ حفصةَ، كما عندَ البخاريِّ (٢٧٢٣)، وأيضًا (١٤٩١) من طريقِ يُونُسَ بنِ يَزيدَ. وسفيانُ بنُ عُيينةَ كما عندَ مسلمٍ (٣٠٣٥)، وأبي داودَ (٢٥٢٤)، والترمذيِّ (٢٠٣٣)، وابنِ ماجَهْ (٢٧٢٢).

ومالكٌ كما عندَ النسائيِّ في «الكبرى» (٦١٥٢، ٦١٥٣).

سِتتُهم عن الزُّهْريِّ به.

ولفظُه: «**لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكَافِرُ المُسْلِمَ**».

وروايةُ هُشيمٍ ضعيفةٌ؛ لأمورٍ منها:

الأمرُ الأولُ: خالَف الجماعةَ، فرواه بالمعنى فعَمَّمَ، فمَنَع توارثَ النصرانيِّ من اليهوديِّ، والعكسَ.

قال البيهقيُّ في «معرفةِ السننِ والآثارِ» (٩/ ١٤٦): قَالَ عَلِيٌّ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: لَمْ يَحْفَظْ.

وقال أيضًا (٩/ ١٤٥): قَالَ أَحْمَدُ: وَرِوَايَةُ مَنْ رَوَى فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ:

«**لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ**» غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَرِوَايَةُ الْحُفَّاظِ مِثْلُ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَإِنَّمَا يُرْوَى هَذَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، وَقَدْ رُوِيَ فِي حَدِيثِ عَمْرٍو الْقَطَّانِ جَمِيعًا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

فَمَنِ ادَّعَى كَوْنَ قَوْلِهِ: «**لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ**» هُوَ الْأَصْلُ، وَمَا رُوِّينَاهُ مَنْقُولًا عَلَى الْمَعْنَى، فَلِسُوءِ مَعْرِفَتِهِ بِالْأَسَانِيدِ وَلِمَيْلِهِ إِلَى الْهَوَى، فَرُوَاةُ مَا ذَكَرْنَاهُ حُفَّاظٌ أَثْبَاتٌ.

وَقَدِ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِي رِوَايَاتِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ إِذَا لَمْ يَنْضَمَّ إِلَيْهَا مَا يُؤَكِّدُهَا، وَانْفَرَدَ مَنْ رَوَاهُ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ بِرِوَايَتِهِ، وَرِوَايَةُ الْحُفَّاظِ بِخِلَافِ رِوَايَتِهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

وقال ابنُ حجرٍ في «النكتِ» (٢/ ٦٧٦): وقد حكَمَ النَّسائيُّ وغيرُه على هُشيمٍ بالخطأ فيه.

وعندي أنه رواه مِن حفظِه بلفظٍ ظَنَّ أنه يؤدي معناه، فلم يُصِبْ؛ فإن اللفظَ الذي أَتى به أَعَمُّ من اللفظِ الذي سَمِعه.

وسببُ ذلك أن هُشيمًا سَمِع من الزُّهْريِّ بمكةَ أحاديثَ ولم يَكتبْها، وعَلِق بحفظِه بعضُها، فلم يكن من الضابطين عنه؛ ولذلك لم يُخرج الشيخان من روايتَه عنه شيئًا. واللهُ أعلمُ.

الأمرُ الثاني: أنه مُدلِّسٌ، والراجحُ أنه لم يسمع هذا الخبرَ.

فقد قال سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُننِه» (١/ ٨٤): قَالَ هُشَيْمٌ: سَمِعْتُهُ أَوْ أُخْبِرْتُهُ عَنْهُ.

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، كما في «العللِ ومعرفةِ الرجالِ» (٢/ ٢٦٥): سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: لَمْ يَسْمَعْ هُشَيْمٌ مِنَ الزُّهْرِيِّ حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ

عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى».

الأمرُ الثالثُ: قال ابنُ مَعينٍ: سماعُه من الزُّهْريِّ وهو صغيرٌ «تهذيب التهذيب» (١١/ ٦٢).

الأمرُ الرابعُ: لم يُخرجِ البخاريُّ ومسلمٌ شيئًا من روايةِ هُشيمٍ عن الزُّهْريِّ. وهي مما انتُقِد على الحاكمِ.

وهذا المتنُ بهذا السياقِ ثَبَتَ بإسنادٍ حسنٍ عن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»**[1].

---

(١) **إسناده حسن:** أخرجه أبو داود في «سننه» (٢٥٢٦)، من طريق حبيب المعلم.
وابن ماجه (٢٧٢٤) من طريق المثنى بن الصباح.
وأحمد في «مسنده» (٦٦٦٥) من طريق عامر الأحول.
والدارقطني في «سننه» (٣٥٨٠)، و(٣٥٨٩) من طريقي محمد بن سعيد الطائفي والضحاك بن عثمان.
والحاكم في «مستدركه» (٨٠٨١) من طريق قتادة.
ستتهم عن عمروبن شعيب به.
قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (١٥/ ٤٩٤): رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ عَنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَالَ هُشَيْمٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُمَا، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَدَاوُدُ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَحَمَّادٍ: الْكُفَّارُ كُلُّهُمْ يَتَوَارَثُونَ، وَالْكَافِرُ يَرِثُ الْكَافِرَ عَلَى أَيِّ كُفْرٍ كَانَ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ كُلُّهُ عِنْدَهُمْ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ. =

نماذجُ على الشذوذِ والأوهامِ في الألفاظِ

﴿س﴾ اذكر مثالاً لِما استُبدِل فيه لفظٌ خاصٌّ (المسلمون) بعامٍّ (الناس).

﴿ج﴾ **قال الإمامُ أحمدُ:** حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا ثَوْرٌ الشَّامِيُّ، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي خِدَاشٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَإِ وَالنَّارِ**»(١).

= **وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/ ٢٢١):** وهذا إسناد جيد إلى عمرو، لا جرم قال أبو عمر بن عبد البر فِي كتاب الفرائض له: هذا الإسناد لا مطعن فيه عند أحد من أهل العلم بالحديثِ. لكن خالف أبو عمر نفسه في هذه؛ فضَعَّفه في «تمهيده» وأما الشيخ تقي الدين فذكره فِي «الإلمام».

ورُوي هذا من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. أخرجه الترمذي (٢١٠٨). وفيه ابن أبي ليلى، ضعيف. واستغربه الترمذي.

ورُوِي عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا. أخرجه الدارقطني في «سننه» (٢٨٥٥)، وغيره. وفيه عبيد الله بن عبد الرحمن بن مَوْهَب، ضعيف على الأصح.

ورُوِي عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. أخرجه البيهقي في «السنن الكبير» (٨٩٨٩)، وفيه عمر بن راشد، ضعيف.

لأفادني به أخي أحمد بن سالم العقيلي الإسمعلاوي حفظه الله، بتاريخ (١٨/ ربيع الأول/ ١٤٣٤هـ) الموافق (٣٠/ ١/ ٢٠١٣م).

(١) **قال شيخنا أبو عبد الله مصطفى بن العدوي حفظه الله:** كان الشيعيون يستدلون بهذا الحديث على الشراكة في كل شيء.

هاك خريطته:

ودونك تبيضَه:

رواه حَريزُ بنُ عثمانَ، واختُلِف عليه في لفظِه:

فرواه عليُّ بنُ الجعدِ وعيسى بنُ يونسَ، كما عندَ أبي داودَ (٣٤٧٧)، وثورٌ الشاميُّ، كما عندَ أحمدَ (٢٣٠٨٢)، وغيرِه.

ثلاثتُهم عنه عن أبي خِدَاشٍ عن رجلٍ من المهاجرين من أصحابِ النبيِّ ﵁، به.

وخالفَهم يَزيدُ بنُ هارونَ، كما في «الأموالِ» (٧٣٧) فقال: (الناسُ) بدلَ

(المسلمون).

ورواه رجلٌ من أهلِ الشامِ عن أبي عثمانَ عن أبي خِداشٍ[١] مرسلًا. ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في «العللِ» (٩٤٥)، وصَوَّب الوصلَ، حيث قال: وأبو خِداشٍ لم يدرِكِ النبيَّ ﷺ، إنما يَحكي عن رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ، كذلك حَدَّثَنا أبو اليمانِ وعليُّ بنُ الجعدِ عن حَريزٍ، كما وصفتُ.

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الإرواء» (١٥٥٢): وهو بهذا اللفظِ شاذٌّ؛ لمخالفتِه للفظِ الجماعةِ: «المسلمون» فهو المحفوظُ؛ ولأن مَخرجَ الحديثِ واحدٌ، وروايةُ الجماعةِ أصحُّ.

ورُوِي الحديثُ باللفظين من حديثِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٢)، وغيرُه، بلفظِ: «**الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي المَاءِ، وَالكَلَإِ، وَالنَّارِ، وَثَمَنُهُ حَرَامٌ**»، وفي «جزءِ أبي سعيدٍ الأشجِّ» (٥) بلفظِ: «الناسُ».

ومَدارُه على عبدِ اللهِ بنِ خداشٍ عن العوامِ بنِ حوشبٍ. وقال البخاريُّ: عبدُ اللهِ بنُ خِداشٍ عن العوامِ بن حوشبٍ - منكرُ الحديثِ.

وورد بلفظِ (المسلمون) من حديثِ ابنِ عمرَ، كما في «نَصْبِ الرايةِ» (٤/ ٢٩٤).

﴿س﴾ اذكر مثالًا فيه تقييدُ روايةٍ عامةٍ بخاصةٍ.

﴿ج﴾ قال الإمامُ مسلمُ رقم (٦٠٧): وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

---

(١) وفي بعض النسخ «خراش» بالراء.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ**».

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَيُونُسَ (ح) قَالَ: وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، جَمِيعًا عَنْ عُبَيْدِ اللهِ.

كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: «**مَعَ الْإِمَامِ**» وَفِي حَدِيثِ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: «**فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ كُلَّهَا**».

هاك خريطته:

مالك

معمر

ابن عيينة

عبيد الله بن عمر

ابن جريج

شعيب

ابن شهاب — أبو سلمة — أبو هريرة

ابن المبارك وعثمان بن عمر

يونس – الليث بن سعد

م (٦٠٧) — ابن وهب

زاد (مع الإمام)

يحيى بن عبد الحميد — قرة

زاد (قبل أن يقيم الإمام صلبه)

مشكل الآثار (٢٣١٨) — عبد الوهاب

زاد (وفضها)

مسند الشاميين (١٧٣٣) — الزبيدي

زاد (وفضلها)

هاك تخريجَه وتبيضَه:

رواه مالكٌ ومَعْمَرٌ وابنُ عُيينةَ وعبيدُ اللهِ بنُ عمرَ وابنُ جُريجٍ وشُعيبُ ابنُ أبي حمزةَ.

سِتتُهم عن الزُّهْريِّ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ مرفوعًا.

أخرجه البخاريُّ (٨٥٠)، ومسلمٌ (٦٠٧)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (١٥٣٣)، والبيهقيُّ في «السننِ الكبيرِ» (٥٧٣٢) بدونِ لفظِ: «مَعَ الإِمَامِ».

ورواه يونسُ بنُ يزيدَ، واختُلف عليه:

فرواه ابنُ المباركِ والليثُ بنُ سعدٍ وعثمان بن عمر كالجماعةِ.

وخالفهم ابنُ وهبٍ، فزاد: «مع الإمامِ» أخرجه مسلمٌ (٦٠٧)، وأشار مسلمٌ إلى إعلالِها.

ورواها يحيى بنُ حُميدٍ، عن قُرَّةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن الزُّهريِّ بلفظِ: «**فقد أدركها قبل أن يقيمَ الإمامُ صُلْبَه**»، وأعلها البخاريُّ بجهالةِ يحيى بنِ حُميدٍ. ونَصَّ ابنُ عَديٍّ على ضعفِها، بل أشار إلى إدراجِها.

تنبيهٌ: جُلُّ الأئمةِ الذين ترجموا لهذا الحديثِ - ترجموا له في بابِ المواقيتِ.

وثَم زيادةٌ أخرى، وهي: «وفَضْلَها» من قولِه: «فقد أدرك الصلاةَ وفَضْلَها».

رواها عبدُ الوهابِ بنُ أبي بكرٍ، كما في «مشكلِ الآثارِ» (٢٣١٨).

ومحمدُ بنُ الوليدِ الزُّبيديُّ، كما في «مسندِ الشاميين» (١٧٣٣).

كلاهما عن الزُّهْريِّ به.

وقد خالفا السبعة السابقين.

وأعلها الطحاويُّ في مشكلِه.

وهاك مثالًا آخر لتقييد العام بالخاص في بعض الروايات:

قال أبو داودَ في «سُننِه»: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ قُدَامَةَ، فِي آخَرِينَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا عَثَّامٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَعْقِدُ التَّسْبِيحَ»، قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: بِيَمِينِهِ.

هاك خريطته:

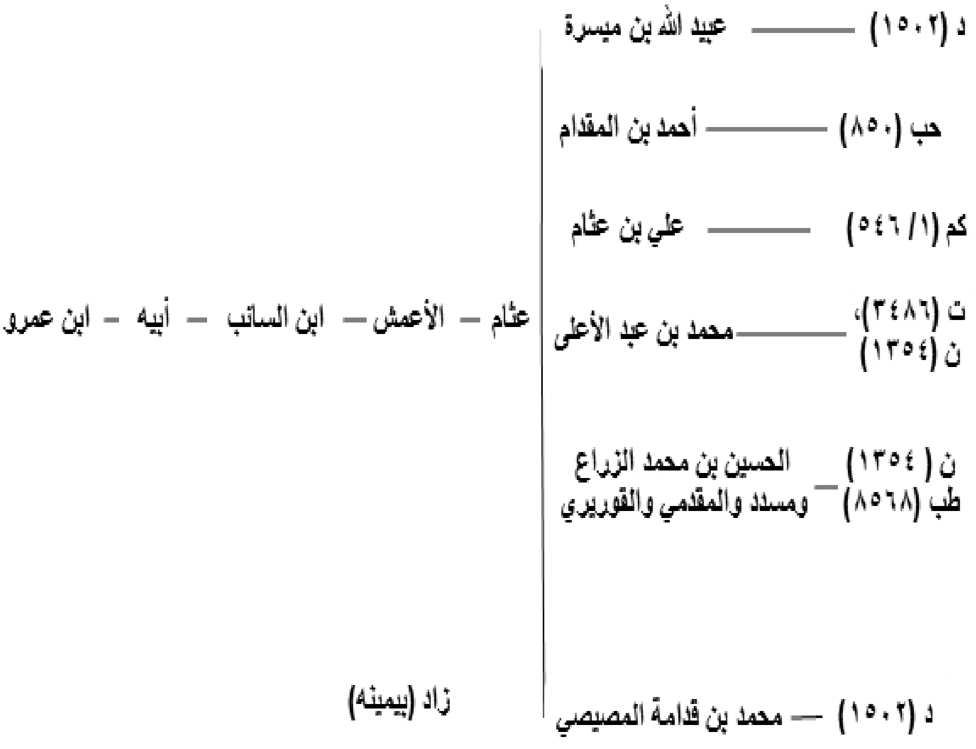

وإليك تخريجَه وتبيضَه:

رواه عبيدُ اللهِ بنُ ميسرةَ، كما عندَ أبي داودَ(١٥٠٢)، وأحمدُ بنُ المِقدامِ، كما عندَ ابنِ حِبانَ في «مواردِ الظمآنِ» (٨٥٠)، وعليُّ بنُ عَثَّامٍ، كما عندَ الحاكمِ (١/ ٥٤٦)، ومحمدُ بنُ عبدِ الأعلى، عندَ الترمذيِّ (٣٤٨٦)، والنَّسائيِّ (١٣٥٤)، وزادَ: عن الحسينِ بنِ محمدٍ الزراعِ، وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٥٦٨) من طريق مسدد، والمقدمي والقوريري.

ثمانيتهم عن عَثَّامِ بنِ عليٍّ، عن الأعمشِ، عن عطاءِ بنِ السائبِ، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، به.

وخالفهم محمدُ بنُ قدامةَ المِصيصيُّ، فزاد: «بيمينِه»، ونَصُّ أبي داودَ يشيرُ إلى ذلك.

ورواه جماعةٌ عن عطاءٍ كروايةِ الجماعةِ عن عَثَّامٍ.

﴿س﴾ اذكر مثالًا تعارض فيه النفي والإثبات؟

﴿ج﴾ **قال الإمامُ البخاريُّ:** حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ فَاعْتَرَفَ بِالزِّنَا، فَأَعْرَضَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَبِكَ جُنُونٌ؟**» قَالَ: لَا. قَالَ: «**آحْصَنْتَ؟**» قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرَ بِهِ فَرُجِمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الحِجَارَةُ[١] فَرَّ، فَأُدْرِكَ فَرُجِمَ حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ خَيْرًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ.

---

(١) أصابته بحدّها. «فتح الباري» (١٢/ ١٢٤).

هاك خريطته:

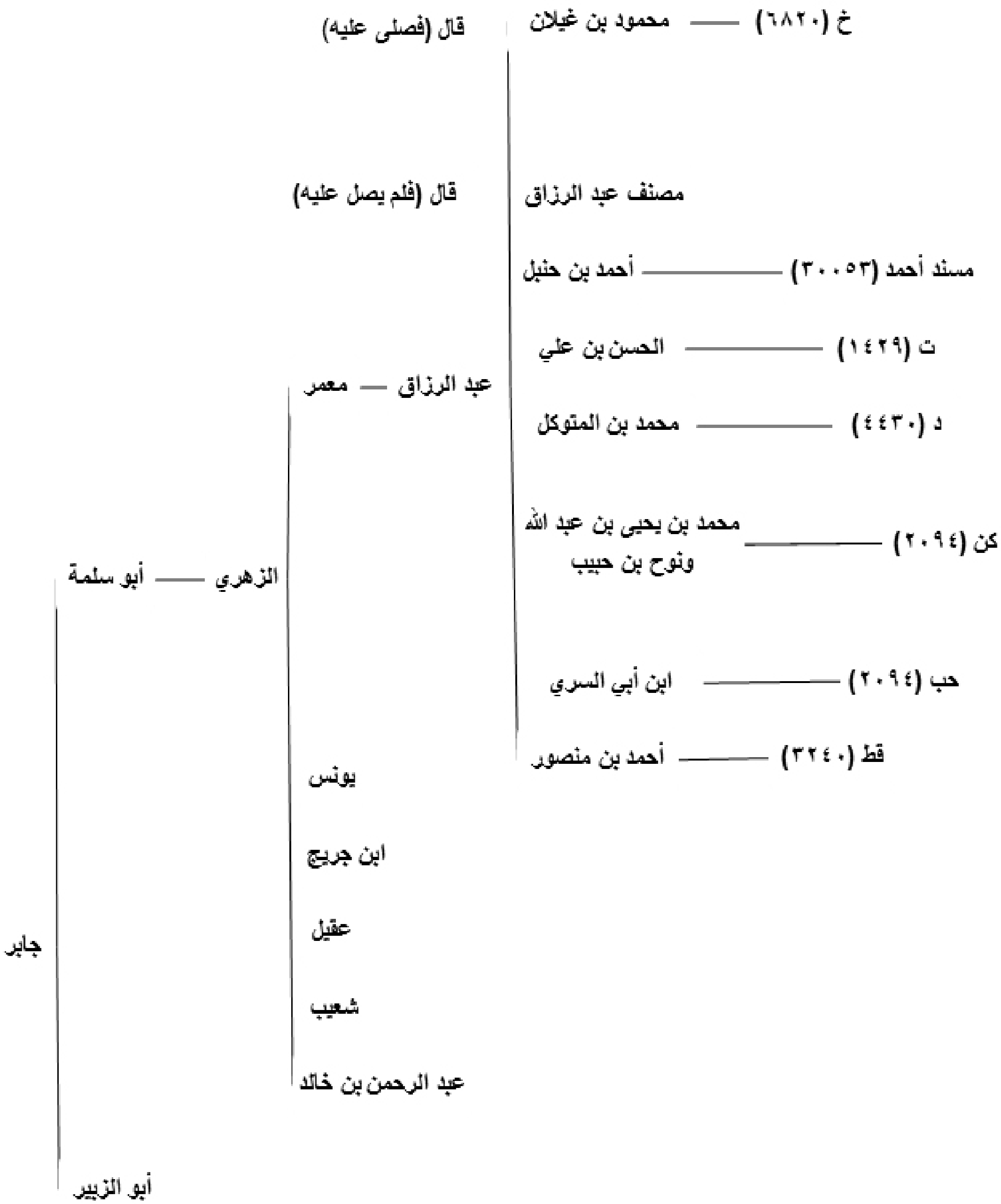
قال (فصلى عليه)
محمود بن غيلان
خ (٦٨٢٠)
قال (فلم يصل عليه)
مصنف عبد الرزاق
أحمد بن حنبل
مسند أحمد (٣٠٠٥٣)
الحسن بن علي
ت (١٤٢٩)
عبد الرزاق
معمر
محمد بن المتوكل
د (٤٤٣٠)
محمد بن يحيى بن عبد الله
ونوح بن حبيب
كن (٢٠٩٤)
الزهري
أبو سلمة
ابن أبي السري
حب (٢٠٩٤)
أحمد بن منصور
قط (٣٢٤٠)
يونس
ابن جريج
عقيل
جابر
شعيب
عبد الرحمن بن خالد
أبو الزبير

دونك تخريجَه وتبيضَه:

أخرجه البخاريُّ (٦٨٢٠): حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ، بِهِ.

وتَفَرَّدَ محمودُ بنُ غَيلانَ بقولِه: «فصلَّى عليه» بالإثباتِ.

وخالفه جمهورُ أصحابِ عبدِ الرزاقِ، بل الثابتُ في «مصنفِ عبدِ الرزاقِ» (١٣٣٣٧): «لم يُصَلِّ عليه» بالنفي.

أما المخالفون لمحمود، فمنهم الإمامُ أحمدُ، كما في «مسندِه» (٣٠٠٥٣)، والحسنُ بنُ عليٍّ، كما في «سننِ الترمذيِّ» (١٤٢٩)، ومحمدُ بنُ المتوكلِ، كما في «سننِ أبي داودَ» (٤٤٣٠)، ومحمدُ بنُ يحيى بنِ عبدِ اللهِ ونوحُ بنُ حبيبٍ، كلاهما في «السننِ الكبرى» (٢٠٩٤) للنَّسائيِّ وغيرِه، وابنُ أبي السَّرِيِّ عندَ ابنِ حِبانَ (٢٠٩٤)، وأحمدُ بنُ منصورٍ، كما في «سننِ الدارقطنيِّ» (٣٢٤٠)، وغيرُهم.

قال البيهقيُّ في «السننِ الصغيرِ» (٣/ ٢٩٠): الصَّحِيحُ: «لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ»، ورَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ غَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، قَالَ فِيهِ: «فَصَلَّى عَلَيْهِ»، وهُوَ خَطَأٌ؛ لِإِجْمَاعِ أَصْحَابِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِنَّمَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْجُهَنِيَّةِ، وَهُوَ فِيهَا.

وقال البخاريُّ كما في «صحيحِه» (٨/ ١٦٦): لَمْ يَقُلْ يُونُسُ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «فَصَلَّى عَلَيْهِ». سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «فَصَلَّى عَلَيْهِ» يَصِحُّ؟ قَالَ: رَوَاهُ مَعْمَرٌ. قِيلَ لَهُ: رَوَاهُ غَيْرُ مَعْمَرٍ؟ قَالَ: لَا.

والظاهرُ واللهُ أعلمُ أن الذي يتحملُ هذا الخطأَ عبدُ الرزاقِ؛ لِما اعتراه من تغيرٍ، وأن الرواةَ عنه من الأثباتِ حتى محمودٌ.

وإضافةً إلى يونسَ وابنِ جريجٍ، فإن عُقيلًا وشُعيبًا وعبدَ الرحمنِ بنَ خالدٍ - روَوه بلا نفي ولا إثباتٍ عن الزُّهْريِّ عن أبي سلمةَ، وابنِ المسيبِ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ورواه كذلك أبو الزبيرِ عن جابرٍ، كما عندَ مسلمٍ، بعدَ (١٧٠٠).

وانظر فقهَ المسألةِ في «الفتحِ» «١٢/ ١٣١».

وقال العلامةُ الألبانيُّ في «إرواءِ الغليلِ» (٧/٣٥٣) رقم (٢٣٢٢) عن هذه الروايةِ: هي روايةٌ شاذةٌ، تفَرَّد بها محمودُ بنُ غَيلانَ عن عبدِ الرزاقِ دونَ سائرِ الرُّواةِ عنه.

وانظر «شرحَ مشكلِ الآثارِ» (١/ ٣٧٨).

جـ - ومن ذلك جَعْلُ الحديثِ قدسيًّا، وهو نبويٌّ.

قال الإمامُ البخاريُّ: حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ يَضْحَكُونَ وَيَتَحَدَّثُونَ، فَقَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا**»، ثُمَّ انْصَرَفَ وَأَبْكَى الْقَوْمَ، وَأَوْحَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ: «**يَا مُحَمَّدُ، لِمَ تُقَنِّطُ عِبَادِي؟!**»، فَرَجَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «**أَبْشِرُوا، وَسَدِّدُوا، وَقَارِبُوا**».

وقال ابنُ حِبانَ: سَمِعْتُ أَبَا خَلِيفَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ بَكْرِ ابْنِ الرَّبِيعِ بْنِ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ مُسْلِمٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَضْحَكُونَ، فَقَالَ: «**لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا**» فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَقُولُ لَكَ: لِمَ تُقَنِّطُ عِبَادِي؟!

قَالَ: فَرَجَعَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «سَدِّدُوا، وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا».

هاك خريطته:

أبو هريرة

- خ (٦٦٣٧) — همام بن منبه
- خ (٦٤٨٥) — سعيد بن المسيب
- حم (١٠٥٢٨) — أبو سلمة
- حم (٤٧٩٩) — الأعرج
- حم (٩٥٧٧) — عجلان المدني
- ابن أبي شيبة (٣٧٧١٦) — ابن أبي ذئب
- ابن أبي الدنيا في العقوبات (٤٣)، ك (٨٧٥٢) — أبو عثمان الأصبحي
- محمد بن زياد
  - حماد بن سلمة
    - حم (١٠١٨٢)، وغيره — وكيع
    - حم (١٠٠٢٩) — ابن مهدي
    - مسند إسحاق (٥٠٩) — النضر
  - بخ (٢٥٤)، وغيره — الربيع بن مسلم
  - حب (٣٥٨) — عبد الرحمن بن بكر بن الربيع
    - قال في روايته: "وأوحى الله عز وجل إليه: يا محمد لم تقنط عبادي؟..."

دونك تخريجَه وتبيضَه:

رواه ثمانيةٌ عن أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سبعةٌ لم يذكروا هذا اللفظَ: (فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَقُولُ لَكَ: لِمَ تُقَنِّطُ عِبَادِي؟!)، وهم:

١ - همامُ بنُ مُنَبِّهٍ. أخرجه البخاريُّ (٦٦٣٧).

٢ - سعيدُ بنُ المُسيِّبِ. أخرجه البخاريُّ (٦٤٨٥)، وغيرُه.

٣ - أبو سلمةَ بنُ عبدِ الرحمنِ. أخرجه أحمدُ (١٠٥٢٨)، وغيرُه.

٤ - عبدُ الرحمنِ بنُ هُرْمُزَ الأعرجُ. أخرجه أحمدُ (٧٤٩٩).

٥ - عجلانُ المدنيُّ. أخرجه أحمدُ (٩٥٧٧).

٦ - محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ذئبٍ. أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في «المصنفِ» (٣٧٧١٦).

٧ - أبو عثمانَ الأصبحيُّ. أخرجه ابنُ أبي الدنيا في «العقوباتِ» (٤٣)، والحاكمُ (٨٧٢٥).

٨ - **محمدُ بنُ زيادٍ، واختُلِف عليه:**

فرواه عنه راويتُه حمادُ بنُ سلمةَ. وعنه ثلاثةٌ:

أ - وكيعٌ في «الزهدِ» (١٩)، ومن طريقِه أحمدُ (١٠١٨٢).

ب - عبدُ الرحمنِ بنُ مَهديٍّ. أخرجه أحمدُ (١٠٠٢٩).

ت - النضرُ. أخرجه إسحاقُ في «مسندِه» (٥٠٩).

وخالف حمادًا الربيعُ بنُ مسلمٍ القرشيُّ، وهو ثقةٌ. أخرجه البخاريُّ في «الأدبِ المفردِ» (٢٥٤)، وابنُ بِشرانَ في «أماليه» (١٧٤).

وتابعه عبدُ الرحمنِ بنُ بكرِ بنِ الربيعِ. أخرجه ابنُ حِبانَ (٣٥٨)، وزادا: «...**وَأَوْحَى اللهُ** ﷻ **إِلَيْهِ: يَا مُحَمَّدُ، لِمَ تُقَنِّطُ عِبَادِي؟!...**».

وروايةُ الجمهورِ أصحُّ، والأخرى شاذةٌ.

وأخرج نحوَه الطبريُّ (١٤/ ٨٢)، وأبو نُعيمٍ في «معرفةِ الصحابةِ» (٧٢٧٤) من حديثِ رجلٍ من أصحابِ النبيِّ ﷺ، لكن في سندِه مصعبُ ابنُ ثابتٍ، متروكٌ.

٥ - الإعلالُ باختصارِ الحديثِ.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، رضي الله عنهما قَالَ: «كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ - تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ»(١).

هاك خريطته:

(١) أخرجه أبو داود (١٧٩)، وغيره، من طرق عن علي بن عياش، حدثنا شعيب بن أبي حمزة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، به.
قال أبو داود: هَذَا اخْتِصَارٌ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.
وقال ابن أبي حاتم: هَذَا حديثٌ مُضطَرِبُ الْمَتْنِ؛ إِنَّمَا هُوَ أَنَّ النبيَّ ﷺ: «أكل كَتِفًا ولم يَتَوَضَّأ» كَذَا رَوَاهُ الثقاتُ عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ. وَيَحْتملُ أَنْ يَكُونَ شُعَيبٌ حدَّث بِهِ مِنْ حِفظِهِ فوَهِمَ فِيهِ.
وانظر: «اللُّمَع» للشيرازي (ص/ ١٥٣) بتحقيقي، ط/ العلوم والحكم، بمصر.

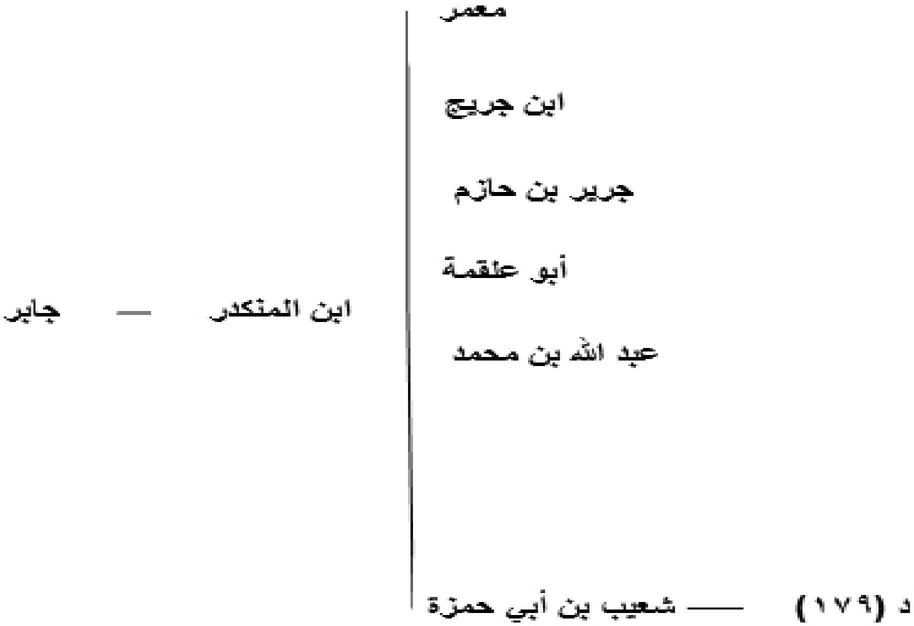

دونَك تخريجَه:

رواه خمسةٌ:

١ - معمرٌ.

٢ - ابنُ جريجٍ.

٣ - جَريرُ بنُ حازمٍ.

٤ - أبو علقمةَ.

٥ - عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ.

خمستُهم عن ابنِ المنكدرِ عن جابرٍ[١].

---

(١) **قال البيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٤٤٦):** رواه الشافعي في سنن حرملة، عن عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، مختصرًا، ثم قال: لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر، إنما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر.

١٢٩٤ - وهذا الذي قاله الشافعي محتمل؛ وذلك لأن صاحبَي الصحيح لم يخرجا هذا الحديث من جهة محمد بن المنكدر عن جابر في الصحيح، مع كون إسناده من شرطهما.

١٢٩٥ - ولأن عبد الله بن محمد بن عقيل قد رواه أيضًا عن جابر.

١٢٩٦ - ورواه عنه جماعة، إلا أنه قد روى عن حجاج بن محمد، وعبد الرزاق، ومحمد بن بكر، عن ابن جريج، عن ابن المنكدر قال: سمعت جابر بن عبد الله. فذكروا هذا الحديث.

١٢٩٧ - فإن لم يكن ذِكر السماع فيه وهمًا من ابن جريج، فالحديث صحيح على شرط صاحبي الصحيح. والله أعلم.

قال الحافظ في «تلخيص الحبير» (١/ ١١٦): ويشهد لأصل حديث جابر ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحارث: قلت لجابر: الوضوء مما مست النار؟ قال: لا.

وللحديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة. أخرجه الطبراني في «الأوسط»، ولفظه: «أَكَل آخر أمره لحمًا، ثم صلى ولم يتوضأ».

وقال الجوزجاني: حديث عائشة: «ما تَرَكَ النبي ﷺ الوضوء مما مست النار حتى قُبض» حديث باطل.

خالفهم شعيبُ بنُ أبي حمزةَ.

قال أبو حاتمِ بنُ حِبانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ **- عنه:** هذا خبرٌ مختصرٌ من حديثٍ طويلٍ، اختصره شعيبُ بنُ أبي حمزةَ، متوهمًا لنسخِ إيجابِ الوضوءِ مما مست النارُ مطلقًا. وإنما هو نَسْخٌ لإيجابِ الوضوءِ مما مست النارُ خلا لحمَ الجزورِ فقط(١).

وتابع شعيبًا المنكدرُ بن محمد أخرجه ابن بشران في «أماليه» (٣٥٣) وفي سنده ضعيف.

❦ ❦ ❦

(١) ومن الأمثلة: «**وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ غَسَلَ يَدَيْهِ**».

نماذجُ للألفاظِ المنكرةِ

كتسميةِ اليدِ بالشمالِ في صفاتِ اللهِ تعالى. والصوابُ: «وكلتا يديه يمينٌ».

قال الإمامُ مسلمٌ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْزَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَطْوِي اللهُ ﷻ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟**»(١).

(١) رقم (٢٧٨٨). ولفظ: «بشماله» تفرد به عمر بن حمزة وخالف غيره. وضَعَّفه جمهور المحدثين.

قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٣٩): وذِكر الشِّمال فيه تَفَرَّد به عمر بن حمزة عن سالم.

وقد روى هذا الحديث نافع وعبيد الله بن مِقْسَم عن ابن عمر. لم يذكرا فيه الشمال.

ورواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيره عن النبي ﷺ، فلم يذكر فيه أحد منهم الشمال.

ورُوِي ذِكر الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة، إلا أنه ضعيف بمرة؛ تفرد بأحدهما جعفر بن الزبير، وبالآخر يزيد الرَّقَاشي، وهما متروكان.

وكيف يصح ذلك؟ وصحيح عن النبي ﷺ أنه سمى كلتا يديه يمينًا؟ وكأن من قال ذلك أرسله من لفظه على ما وقع له، أو على عادة العرب في ذكر الشمال في مقابلة اليمين.

=

وزيادةِ: (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) في حديثِ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاةٍ مَكْتُوبَةٍ، لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ»**(١).

= **قال الشيخ الألباني** رَحِمَهُ اللهُ **في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٣٧٦):** معنى كلام البيهقي في ذكر (الشمال) في حديث ابن عمر المشار إليه - أنه شاذ لمخالفته الثقات الذين لم يذكروا ذلك؛ لا في حديث ابن عمر، ولا في حديث أبي هريرة وغيره.

وهذا الحكم بالشذوذ إنما يصح اصطلاحًا فيما لو كان عمر بن حمزة ثقة عند العلماء، لكن الواقع أنه ضعيف، كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر وغيره، ووصفه الإمام أحمد بقوله: «أحاديثه مناكير». ومن مناكيره حديث: «مِن أشر الناس... الرجل يُفضي إلى امرأته.. ثم ينشر سرها» الذي كنتُ تكلمت عليه في مقدمة «آداب الزفاف» الطبعة الجديدة، ورددتُ فيها على ذاك المصري الجاني الذي نسبني بسبب ذلك إلى مخالفة الإجماع! فهذا مثال آخر يؤكد ضعف عمر بن حمزة، ومخالفته للثقات بشهادة الإمام البيهقي.

وعليه، فتكون زيادته المذكورة: (الشمال) منكرة. والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم.

وانظر «صفات الله» (ص/ ٣٧٨ فما بعد).

(١) **إسناده حسن:** أخرجه النسائي «السنن الكبرى» (٩٨٤٨)، وفي «عمل اليوم والليلة» (١٠)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٢٣)، وفي «الدعاء» (٦٧٥)، وغيرهم، عن (الحسين بن بشر، يمان بن سعيد، هارون بن داود، أحمد بن هارون) عن محمد بن حِمْيَر عن محمد بن زياد عن أبي أمامة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، به.

ومحمد بن حِمْيَر مختلف فيه، وأرى تحسين حديثه.

وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٢٩٤): حسن غريب.

وصححه العلامة الألباني في «الصحيحة» (٩٧٢). =

﴿س﴾ اذكر مثالاً لما اختُلف فيه في لفظةٍ بين الوصلِ والإدراجِ.

﴿ج﴾ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «**الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ - ثَلَاثًا - وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»[1].

= **وخالف الجماعةَ محمدُ بن إبراهيم الحمصي فزاد: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٣٢). ومحمد بن إبراهيم ضعيف.

وخالف الجماعةَ علي بن صدقة الطائي، فزاد: «ثلاث مِرار» أخرجه الروياني في «مسنده» (١٢٦٨).

وعلي بن صدقة ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يغرب.

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (١٢٣) من طريق داود بن إبراهيم عن أبي أمامة الباهلي به، وزاد: «**كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَاتَلَ عَنْ أَنْبِيَاءِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يُسْتَشْهَدَ**».

وفي الإسناد إليه عبد الحميد بن إبراهيم الحضرمي، وهو ضعيف.

(١) **إسناده صحيح:** أخرجه أحمد (٣٦٧٩)، وأبو داود (٣٩١٠)، وابن ماجه (٣٥٣٧)، وابن حبان (٦١٢٢)، والحاكم (١/ ١٧)، وغيرهم، من طريقي سفيان وشعبة، كلاهما عن عيسى بن عاصم، عن زِرِّ بن حُبَيْش، عن عبد الله، به.

وفي «شعب الإيمان» عقب رقم (١١٦٦): قَالَ الإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: يُرِيدُ - وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، عَلَى مَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْتَقِدُونَ فِيهَا. ثُمَّ قَالَ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا» يُقَالُ: هَذَا مِنْ قَوْلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَلَيْسَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَوْلُهُ: «وَمَا مِنَّا إِلَّا»، وقَعَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ عِنْدَ ذَلِكَ، عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَقَضَتْ بِهِ التَّجَارِبُ، لَكِنَّهُ لا يُقَرُّ فِيهِ، بَلْ يُحْسِنُ اعْتِقَادَهُ أَنْ لا مُدَبِّرَ سِوَى اللهِ تَعَالَى، فَيَسْأَلُ اللهَ الْخَيْرَ، وَيَسْتَعِيذُ بِهِ مِنَ الشَّرِّ، وَيَمْضِي عَلَى وَجْهِهِ مُتَوَكِّلًا عَلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ كَمَا رُوِّينَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أُرِيتَ مِنَ الطِّيَرَةِ =

. . . .

= مَا تَكْرَهُ، فَقُلِ: اللَّهُمَّ لا يَأْتِي بِالْحَسَنَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا يَدْفَعُ السَّيِّئَاتِ إِلَّا أَنْتَ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ»، وَقَدْ ذَكَرْنَا طَرَفًا مِنْ هَذِهِ الأَخْبَارِ وَمَا قِيلَ فِيهَا فِي كِتَابِ «السُّنَنِ».

وقال البخاري كما في «العلل الكبير» (٤٨٥):

وَكَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يُنْكِرُ هَذَا الْحَدِيثَ أَنْ يَكُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِهَذَا الْحَرْفِ: «وَمَا مِنَّا»، وكَانَ يَقُولُ: هَذَا كَأَنَّهُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَوْلُهُ.

وتعقب ابن القطان دعوى الإدراج في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٨٧) بأن كل كلام مسوق في سياق، لا يُقبل دعوى دَرْجه إلا بحجة.

وتبعه العلامة الألباني في «الصحيحة» (٤٢٩).

وأخرج البزار في «مسنده» (٢٣١٦) من طريق شُييم بن بيتان، عن شيبان بن أمية، عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَنْ رَدَّتْهُ الطِّيَرَةُ عَنْ شَيْءٍ، فَقَدْ قَارَفَ الشِّرْكَ**».

وشيبان مجهول.

وسئل أبو حاتم كما في «العلل» (٢٣٤٧) عن الحديث فقال: حديث منكر.

قال ابن حجر: في «النكت على ابن الصلاح» (٢/٨١٧): رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مثل حديث وكيع.

ورواه علي بن الجعد وغندر وحجاج بن محمد ووهب بن جرير والنضر بن شُمَيْل وجماعة، عن شعبة، فلم يذكروا فيه: «وما منا إلا».

وهكذا رواه إسحاق بن راهويه عن أبي نعيم، عن سفيان الثوري.

وقال ابن حجر: والحكم على هذه الجملة بالإدراج متعين، وهو يشبه (ما قدمناه) في المدرك الأول للإدراج، وهو ما لا يجوز أن يضاف إلى النبي ﷺ لاستحالة أن يضاف إليه شيء من الشرك.

سُلوكُ الجادةِ(١)

رَوَى أبو عَتَّابٍ سهلُ بنُ حمادٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ المُثنَّى، عن ثُمَامةَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أنسٍ، عن جَدِّه أنسٍ (ح) عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِذَا وقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابِ أَحَدِكُمْ...** » إلخ.

هاك خريطته:

(١) وربما عَبَّر عنه بعضهم بقوله: «لَزِمَ الطريقَ»، أو: «أخَذَ طريقَ المَجَرَّة»، أو نحوها من التعبيراتِ التي تدل على معنى واحد.
ومن المعلوم أن هناك بعض الأسانيد التي يَكثر دورانها بسبب كثرة رواية الراوي وكثرة الرواة عنه؛ كأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي هو أكثر الصحابة رواية؛ فإن بعض تلاميذه أكثروا من الرواية عنه، وبعض تلاميذهم أكثروا من الرواية عنهم، وربما تلاميذهم أيضًا. . . وهكذا.
فكثرة تداول أحد هذه الأسانيد بصورة واحدة تجعله إسنادًا مشهورًا، ويسمى عندهم: طريقًا، أو جَادَّة، أو مَجَرَّةً؛ فيسهل حفظه كما يسهل سلوك الناس للجَادَّة التي يمشون عليها.
«مقدمة تحقيق علل الحديث» (١/ ١١٨) لابن أبي حاتم.

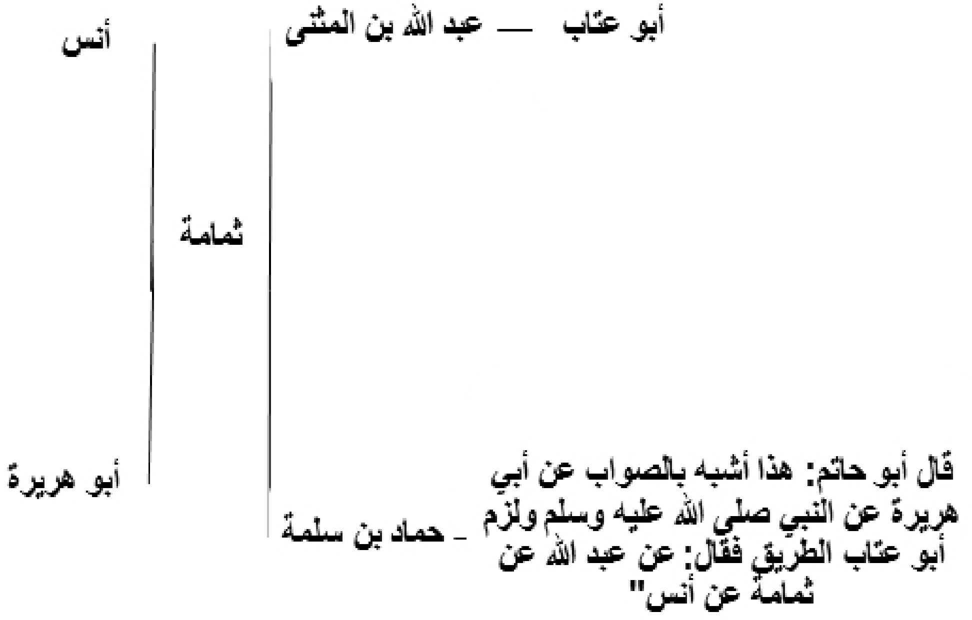

وهذا إسنادٌ معروفٌ، وجادَّةٌ مطروقةٌ، وخالفه حمادُ بنُ سلمةَ، فرواه عن ثُمَامةَ عن أبي هريرةَ (ح)، وهذا غيرُ الجادَّةِ.

وسأل عبدُ الرحمنِ بنُ أبي حاتمٍ أباه عن هذا الحديثِ، فأجاب بقولِه: «هذا أَشْبَهُ: عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ (ﷺ)، ولَزِمَ أبو عَتَّابٍ الطريقَ، فقال: عن عبدِ اللهِ، عن ثُمَامةَ، عن أنسٍ».

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في حديثٍ اختلَف فيه حمادُ بنُ سلمةَ مع باقي الرواةِ عن عكرمةَ: «لكنْ لَمَّا فُتِّشَتِ الطرقُ، تبيَّن أن عكرمةَ سَمِعه ممن هو أصغرُ منه، وهو الزُّهْريُّ، والزُّهْريُّ لم يسمعه من ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، إنما سَمِعه من سالمٍ، فوضَحَ أن روايةَ حمادِ بنِ سلمةَ مدلسةٌ أو مُسَوَّاةٌ، ورَجَعَ هذا الإسنادُ الذي كان يمكنُ الاعتضادُ به إلى الإسنادِ الأولِ الذي حُكِمَ عليه بالوهَمِ، وكان سببُ حكمِهم عليه بالوَهَمِ كَوْنَ سالمٍ أو مَن

دونَه سَلَكَ الجَادَّةَ».

وقال في موضعٍ آخَرَ: «فروايةُ الدَّرَاوَرْديِّ لا تنافي روايةَ ابنِ أبي ذئبٍ؛ لأنها قَصُرَت عنها؛ فدل على أنه لم يَضْبِطْ إسنادَه فأرسله، وروايةُ عبدِ اللهِ بنِ رجاءٍ إن كانت محفوظةً فقد سلك الجَادَّةَ في أحاديثِ المَقْبُرِيِّ»(١).

❁ ❁ ❁

---

(١) «علل الحديث» (١/ ١٢١) لابن أبي حاتم.

ألفاظٌ وردت مِن أكثرَ مِن وجهٍ، لكنَّ الأرجحَ ضَعْفُها

منها اسمُ «المحسنِ» في بعضِ طرقِ حديثي شدادِ بنِ أوسٍ وأنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا(١).

فعَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اثْنَتَيْنِ، قَالَ: «**إِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الْإِحْسَانَ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ**»(٢).

---

(١) حديث سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إن الله عَزَّ وَجَلَّ محسن فأحسِنوا، فإذا قَتَلَ أحدُكم فليكرِم قاتله، وإذا ذبح فليُحِدَّ شفرته وليُرِحْ ذبيحته**».
أخرجه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٨/ ١٧٣).
وفي سنده مجاعة بن الزبير، قال فيه أحمد: لم يكن به بأس في نفسه. وقال ابن عدي: هو ممن يُحتَمَل ويُكْتَب حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف.
وأيضًا في سماع الحسن من سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلام.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨٦٠٣) عن معمر، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/ ٣٣٢) عن إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري عن عبد الرزاق، به.
وتابعه سفيان بن عيينة. أخرجه ابن المهندس في «جزء حديث عافية» (٧٩)، وفي السند (عافية) لم أقف له على مُوثِّق. وقد قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٧/ ١٥٥): عافية بن محمد بن عثمان، أبو القاسم، إمام جامع مصر. =

. . . .

= روى عن جماعة وعنه جماعة.
وتابعهما حماد بن زيد كما في «جزء حديث أيوب» (٣٦)، وفي سنده يحيى الحِمَّاني، وهو ضعيف.
ثلاثتهم عن أيوب، به.
وخالفهم وُهيب - هو ابن خالد - فلم يذكر «محسن» أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٣٣٢)، وإسناده صحيح.
وأشعث بن سَوَّار - وهو ضعيف- كما عند أحمد (٤/ ١٢٣) كلاهما بدونها.
ورواه خالد الحذاء واختُلف عليه: فرواه شعبة ومنصور وهشيم وخالد الطحان ووهيب وابن عُلية والأعمش والثوري والرازي وحفص بن غياث. عشرتهم عنه بدونها. انظر «صحيح مسلم» (١٩٥٥)، وغيره.
وخالفهم عبد الوهاب واختُلف عليه: فرواه إسحاق بن إبراهيم، واختُلف عليه أيضًا: فأخرجه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٤٧١)، وإسناده ثابت.
ورواه عنه مسلم بدونها.
ووافقه الإمام أحمد كما في «مسنده» (٤/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦)، ومحمد بن المثنى كما عند ابن ماجه (٣١٧٠) كلاهما عن عبد الوهاب بدونها.
والأرجح عن عبد الوهاب عدم إثباتها.
إذًا فجمهور الرواة عن خالد الحذاء بدونها.
وتابعه عاصم الأحول. أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧/ ٣٣٢)، وإسناده صحيح.
الخلاصة: أن الدَّبَري تفرد بذكر هذه الزيادة، وفي روايته عن عبد الرزاق كلام.
ومتابعة ابن عيينة وحماد بن زيد الأسانيد بها فيها نظر كما سبق.
فالأصح عدم ثبوتها من هذا الوجه لأمرين:
- قوة خالد وعاصم الأحول. =

هاك خريطته:

= - عدم ذكرها في مسلم.

ووردت هذه اللفظة من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٧٣٥)، وابن أبي عاصم في «الديات» (١/ ٥٢)، وابن عدي في «الكامل» (٧/ ٣٠٧)، وغيرهم، من طريق محمد بن بلال عن عمران القطان عن قتادة عن أنس، به. ومحمد بن بلال وعمران ضعيفان.

قال الطبراني: لم يَرْوِ هذا الحديث عن قتادة إلا عمران. تفرد به محمد بن بلال.

وانظر: «علل» ابن أبي حاتم (٤/ ٥١٨).

حُرر بتاريخ (١٨/ ربيع الأول/ ١٤٣٤هـ) الموافق(٣٠/ ١/ ٢٠١٣م).

بابٌ
في أحاديثَ أُعِلت، والصوابُ تصحيحُها(١)

قال الإمامُ مسلمٌ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمُ التَّمْرُ**».

هاك خريطته:

---

(١) ومن الأحاديث التي ظاهرها الصحة وهي معلة بنص المتقدمين - حديث من طريق أَبِي بَكْرٍ النَّهْشَلِيِّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**أَكْثَرُ خَطَايَا بني آدَمَ فِي لِسَانِهِ**». فإن ظاهر الإسناد يحسن لكن قال أبو حاتم كما في «العلل» (٢/ ١٠١): هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ.
ومما يوضح كلام أبي حاتم كلامُ ابن حبان في أبي بكر النهشلي حيث قَالَ: كَانَ شَيْخًا صَالِحًا، فَاضِلًا، غَلَبَ عَلَيْهِ التَّقَشُّفُ، حَتَّى صَارَ يَهِمُ وَلاَ يَعْلَمُ، وَيُخطِئُ وَلاَ يَفهَمُ، فَبطَلَ الاحْتِجَاجُ بِهِ.

مسلم
الدارمي
يحيى بن حسان
د (٣٨٣١)، جه (٣٣٢٧)، وغيرهما
مروان الطاطري
ابن بلال
هشام
عروة
جامع ابن وهب (٥٧٧، ٥٧٨)
ابن وهب
عائشة
م (٢٠٤٦)
عبد الله بن مسلمة
الثوري
ابن مهدي
زيد بن الحباب
يعقوب بن محمد
ابن أبي فديك
القطواني
سعيد بن سليمان
أمه
أبو الرجال
الأصمعي
داود بن عمر
كن (٦٦٧٤)
الثوري
حم (٢٤٧٤٠)
عبد الرحمن بن أبي الرجال

وقد أُعِل هذا الطريقُ:

فقال الترمذيُّ في «سُننِه» عقيبَ رقمِ (١٨١٥)، و«العللِ الكبيرِ» (٥٦٢): سألتُ البخاريَّ عن هذا الحديثِ فقال: لا أعلمُ أحدًا رواه غيرَ يحيى بنِ حسانَ.

وقال أحمدُ بنُ صالحٍ: «نظرتُ في كتبِ سليمانَ بنِ بلالٍ، فلم أجد له أصلًا». كما نقله الهرويُّ.

وقد تابع يحيى بنَ حسانَ مَرْوانُ بنُ محمدٍ الطاطَريُّ، وهو ثقةٌ.

أخرجه أبو داودَ (٣٨٣١)، وابنُ ماجَهْ (٣٣٢٧)، وأبو عَوانَةَ (٨٣٣٧) مِن طرقٍ عن مَرْوانَ.

وقال أبو حاتمٍ كما في «عللِه» (٢٣٨٤): منكرٌ.

وتابعهما عبدُ اللهِ بنُ وهبٍ في «جامعِه» (٥٧٧، ٥٧٨).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ عالٍ، لم يتكلم عليه أحدٌ.

وقد أخرجه مسلمٌ (٢٠٤٦) من طريقٍ آخَرَ، وهو مَخْرَجٌ متسعٌ: حَدَّثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثنا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَحْلَاءَ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ. يَا عَائِشَةُ، بَيْتٌ لَا تَمْرَ فِيهِ جِيَاعٌ أَهْلُهُ - أَوْ: جَاعَ أَهْلُهُ -**». قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

ورواه عن يعقوبَ بنِ محمدٍ جماعةٌ: (الثوريُّ وابنُ مَهديٍّ وزيدُ بنُ الحُبَابِ وابنُ أبي فُدَيْكٍ والقَطَوانيُّ وسعيدُ بنُ سليمانَ والأصمعيُّ وداودُ بنُ عمرٍو الضَّبِّيُّ).

ورواه الثوريُّ أيضًا بإسقاطِ يعقوبَ بنِ محمدٍ. أخرجه النَّسائيُّ في

«الكبرى» (٦٦٧٤).

وتابعهما عبدُ الرحمنِ بنُ أبي الرجالِ. أخرجه أحمدُ (٢٤٧٤٠).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ أيضًا.

مثالٌ ثانٍ:

قال الإمامُ مسلمٌ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**نِعْمَ الْأُدُمُ - أَوِ: الْإِدَامُ - الْخَلُّ**».

وَحَدَّثَنَاهُ مُوسَى بْنُ قُرَيْشِ بْنِ نَافِعٍ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوُحَاظِيُّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: «نِعْمَ الأُدُمُ...»، ولَمْ يَشُكَّ.

هاك خريطته:

وقد أُعِل هذا الطريقُ:

فقال الترمذيُّ في «سُننِه» عقيبَ رقمِ (١٨٤٠)، وفي «العللِ الكبيرِ» (٥٦٢): سألتُ البخاريَّ عن هذا الحديثِ فقال: لا أعلمُ أحدًا رواه غيرَ يحيى بنِ حسانَ.

وقال أحمدُ بنُ صالحٍ: «نظرتُ في كتبِ سليمانَ بنِ بلالٍ، فلم أجد له أصلًا». كما نقله الهرويُّ.

وقد تابع يحيى بنَ حسانَ مَرْوانُ بنُ محمدٍ الطاطَريُّ، وهو ثقةٌ. أخرجه ابنُ ماجَهْ (٣٣١٦).

وقال أبو حاتمٍ كما في «عللِه» (٢٣٨٤): منكرٌ.

وتابعهما عبدُ اللهِ بنُ وهبٍ في «جامعِه» (٥٧٩).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ عالٍ، لم يتكلم عليه أحدٌ.

ورواه إسماعيلُ بنُ أبي أويسٍ، واختُلِف عليه: فرواه تارةً عن أبيه عن هشامِ ابنِ عروةَ، به. عَلَّقه ابنُ أبي حاتمٍ في «عللِه» (١٥٣٣)، وقال: منكرٌ.

وتارةً عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي الزنادِ - وهو ضعيفٌ - عن هشامِ بنِ عروةَ عن رجلٍ من الأنصارِ... الحديثَ.

أخرجه ابنُ عمارٍ في «عللِ الأحاديثِ في صحيحِ مسلمٍ» (٢٥).

وهذا الطريقُ أَعَل به هذا الخبر أحمدُ بنُ صالحٍ المِصريُّ.

وعبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزنادِ ضعيفٌ كما سبق.

وشيخُ ابنِ عمارٍ (أحمدُ بنُ محمدِ بنِ القاسمِ الفَسَوِيُّ) مجهولٌ. وعليه فلا يُعَلُّ به الخبرُ.

وأيضًا للكلامِ في إسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ.

وأخرجه ابنُ أبي شيبةَ في «المصنفِ» (٢٤٦١٥) عن زيدِ بنِ الحُبَابِ، عن عبدِ اللهِ بنِ المؤملِ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي مُلَيْكَةَ عن عائشةَ، به. وابنُ المؤملِ ضعيفٌ.

وإضافةً إلى تصحيحِ طريقِ ابنِ وهبٍ السابق، فللحديثِ شاهدٌ من حديثِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَهُ الأُدُمَ، فَقَالُوا: مَا عِنْدَنَا إِلَّا خَلٌّ. فَدَعَا بِهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ بِهِ وَيَقُولُ: «**نِعْمَ الأُدُمُ الْخَلُّ، نِعْمَ الأُدُمُ الْخَلُّ**». أخرجه مسلمٌ (٢٠٥٢).

الإعلالُ بالتاريخِ

﴿س﴾ إتقانُ دراسةِ السيرةِ والتاريخِ من أسبابِ الحكمِ بضعفِ الأخبارِ أو وهمِها عندَ علماءِ الحديثِ، دلل على ذلك.

﴿ج﴾ من ذلك ما يلي:

١- ذَكَر ابنُ إسحاقَ وغيرُه شهودَ النبيِّ ﷺ «حِلْفَ المُطيَّبين» لكن طَعَن عددٌ من العلماءِ في صحةِ ذلك(١)، وعللوا ذلك بأن «حِلْفَ المُطَيَّبين» كان أيامَ قُصَيٍّ، قبلَ مولدِ النبيِّ ﷺ، فكيف يَشهدُه؟!

٢- نَقَل السُّهيليُّ وابنُ كثيرٍ وغيرُهما في كتبِ السِّيرِ - زيادةً في قصةِ «بَحِيرَى الراهبِ»، وهي: «فلم يَزَلِ الراهبُ يناشدُ أبا طالبٍ حتى رَد أبو طالبٍ النبيَّ ﷺ، وبَعَث معه أبو بكرٍ بلالًا رضي الله عنهما، وزوده الراهبُ من الكعكِ والزيتِ».

فقولُه: «إن أبا بكرٍ أرسل مع النبيِّ ﷺ بلالًا» هذا مما استنكره الذهبيُّ وابنُ حجرٍ والعَلائيُّ، كما سيأتي.

وإليك نصُّ الذهبيِّ:

وَأَيْنَ كَانَ أَبُو بَكْرٍ؟! كَانَ ابْنَ عَشْرِ سِنِينَ، فَإِنَّهُ أَصْغَرُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِسَنَتَيْنِ وَنِصْفٍ.

---

(١) كمحمد بن نصر وابن أبي عاصم وابن حبان وابن كثير.

وَأَيْنَ كَانَ بِلَالٌ فِي هَذَا الْوَقْتِ؟! فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَشْتَرِهِ إِلَّا بَعْدَ الْمَبْعَثِ، وَلَمْ يَكُنْ وُلِدَ بَعْدُ[١].

(٣) نَظَم أبو الفضلِ العراقيُّ[٢] حادثةَ انشقاقِ القمرِ وأنها حدثت مرتين، واستند في ذلك لروايةٍ جاء فيها لفظُ: «مرتين».

وهذه الروايةُ مما حَكَم عليها بعضُ أهلِ العلمِ بأنها وهمٌ.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: وَقَدْ خَفِيَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، فَادَّعَى أَنَّ انْشِقَاقَ الْقَمَرِ وَقَعَ مَرَّتَيْنِ. وَهَذَا مِمَّا يَعْلَمُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ أَنَّهُ غَلَطٌ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً[٣].

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٥٨).

(٢) في «ألفية السيرة النبوية» (ص ٥٩).

(٣) «فتح الباري» (٧/ ١٨٣).

باب في مقدمات الكتب الستة والاستفادة منها[١]

〔س〕 هل الكتب الستة لها مقدمات تبين مناهج مصنفيها.

〔ج〕 نعم، إلا البخاري فقد قام بها الحافظ ابن حجر في «هدي الساري»[٢].

مقدمة الإمام مسلم:

〔س〕 اذكر خلاصة ما تشتمل عليه مقدمة الإمام مسلم.

〔ج〕 تشتمل على سبب تصنيف الصحيح[٣]، وذكر طبقات الرواة وذلك بالمقارَنة بين الأثبات؛ كمنصور بن المعتمر والأعمش وإسماعيل

---

(١) فهي مفتاح للكتاب غالبًا وبيان لمنهج صاحبه مع الاستفادة من الفهارس.

(٢) يستفاد من شروط الأئمة الخمسة.

(٣) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٠٢) ترجمة: أَحْمَد بْن سلمة ابْن عَبْد اللَّه أَبُو الْفَضْل البزاز المعدل النَّيْسَابُورِيّ، أحد الحفاظ المتقنين، رافق مُسْلِم بْن الحجاج فِي رحلته إِلَى قتيبة بْن سَعِيد، وَفِي رحلته الثانية إِلَى البصرة، وكتب بانتخابه على الشيوخ، ثم جمع لَهُ مُسْلِم الصحيح على كتابه. وثَم كتب كثيرة أُلِّفت لأجل سؤال سائل كـ«صحيح مسلم»، و«الواسطية» لابن تيمية و«الكافي في فقه أهل المدينة» لابن عبد البر.

ابن أبي خالد. وأهل الصدق والستر كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي حبيب وليث بن أبي سُليم.

وأيضًا بالمقارَنة بين أصحاب المشاهير كالحسن وابن سيرين، فمن أصحابهما من الدرجة العليا ابن عون وأيوب السختياني.

وأدنى منهما: عوف بن أبي جميلة وأشعث الحُمْرَاني.

ثم أعرض عن المتهمين(١)، وأشباههم، ومَن(٢) الغالب على حديثهم المنكر أو الغلط، وذلك بعرض حديثهم على حديث غيرهم، ثم ردّ على المتطفلين على مائدة المحدثين فيحدثون بالضعيف ويتركون الثابت وفي الثابت غُنية، ثم دلل على إجراء قواعد الجرح والتعديل على الراوي والمروي وأن الكلام في الرواة ليس من الغِيبة، ثم ذكر أدلة من القرآن في رد خبر الفاسق ثم ساق دليلًا ثانيًا في رده وهو القياس على الشهادة، ثم ساق أخبارًا في تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ثم ختم بحكم الحديث المعنعن.

﴿س﴾ رَدَّ مسلم رواية الفاسق بوجهين، فما هما.

﴿ج﴾ الوجهُ الأولُ: القرآن، قَال اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَشۡهِدُواْ

(١) كعبد الله بن المسور ومحمد بن سعيد المصلوب وعبد القدوس... إلخ.

(٢) وهم عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَالْجَرَّاحُ بْنُ الْمِنْهَالِ أَبُو الْعَطُوفِ، وَعَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ ضُمَيْرَةَ، وَعُمَرُ بْنُ صُهْبَانَ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمْ.

ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] قال مسلم: فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الآيِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ.

الوجه الثاني: القياسُ على الشهادة، وذلك في قوله: «وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ، وَالْخَبَرُ وَإِنْ فَارَقَ مَعْنَاهُ مَعْنَى الشَّهَادَةِ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَقَدْ يَجْتَمِعَانِ فِي أَعْظَمِ مَعَانِيهِمَا، إِذْ كَانَ خَبَرُ الْفَاسِقِ غَيْرَ مَقْبُولٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا أَنَّ شَهَادَتَهُ مَرْدُودَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ».

〔س〕 هل الكلام في الرواة بحقٍّ غِيبة.

〔ج〕 لا، بل قد قال الحاكم: قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً بِلَا خلاف بَيْنَهُمْ - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاحْتِجَاجُ فِي أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ إِلَّا بِحَدِيثِ الصَّدُوقِ الْعَاقِلِ. فَفِي هَذَا الْإِجْمَاعِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ جَرْحِ مَنْ لَيْسَ هَذَا صَنْعَتُهُ(١).

وقال الإمام النووي: اعلم أن جرح الرواة جائز بل واجب بالاتفاق؛ للضرورة الداعية إليه لصيانة الشريعة المكرمة. وليس هو من الغِيبة المحرمة، بل من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين. ولم يَزل فضلاء الأئمة وأخيارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك، كما ذكر مسلم في هذا الباب عن جماعات، منهم ما ذكره(٢).

وللنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفصيلا حول أنواع الغيبة المستثناة وللشيخنا أبي عبد الله تدليلات عليها في تفسير سورة الحجرات.

---

(١) «المدخل إلى كتاب الإكليل» (ص: ٦٩).

(٢) «شرح مسلم» (١/ ١٢٤).

﴿س﴾ اذكر الأحاديث الضعيفة في المقدمة؟

﴿ج﴾ ١ - «**كفى بالمرء كذبًا أن يُحَدِّث بكل ما سمع**» الأصح فيه أنه مرسل. (وانظر تعليق طبعة التأصيل عليه وشرح النووي).

٢ - من طريق عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً» وعبيد الله لم يسمع من عم أبيه ابن مسعود.

٣ - «أنزلوا الناس منازلهم» معل بالوقف على عائشة رضي الله عنها.

٤ - «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ**»(١). كان

(١) **إسناده صحيح: رواه الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، واختُلف عليه:**
فرواه شعبة عنه عن عبد الرحمن عن سمرة بن جندب. أخرجه مسلم (ص ٨) عن وكيع. وأحمد (٢٠٢٢٤، ٢٠١٦٣) عن محمد بن جعفر وعفان ويزيد بن هارون وعلي بن الجعد في «الجعديات» (١٤٠)، والطيالسي (٩٣٧)، وغيرهم.
وخالفه الأعمش فجعله من مسند علي بن أبي طالب. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٩٠٣)، وابن ماجه (٤١)، والطبراني في «طرق حديث: مَن كَذَب عليَّ» (١٨).
وتابعه ابن أبي ليلى. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٦١٣٠)، وعنه ابن ماجه (٣٨)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٦٣٦)، والبزار (٦٢١) من طرق عن ابن أبي ليلى، به.
والظاهر أن الوجهين محفوظان، وبهذا قال الضياء المقدسي، وحكى الدارقطني الوجهين في «العلل» (٣٩٩).
لكن ذهب أبو زرعة والترمذي والبزار إلى ترجيح رواية شعبة.
ورواه الثوري كما في «مقدمة مسلم» (ص/ ٨)، وتابعه شعبة وعنه ثلاثة: (غندر ووكيع وبهز) كما عند أحمد (١٨١٨٤، ١٨٢١١، ١٨٢٤٠، ١٨٢٤١)، =

يظن ضعفه لكنه ثابت.

﴿س﴾ ما العمل في قَبول الحديث المعنعن.

﴿ج﴾ العمل على قَبوله بشروط:

١ - المعاصرة واحتمال اللقاء.

٢ - عدم وصف الراوي المعنعن بالتدليس.

٣ - عدم نفي السماع.

قال الإمام مسلم: الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا - أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَام فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَنَّ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا[1].

= وقيس بن الربيع كما عند الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٤٢٢) رقم (١٠٢٢) عن حبيب بن أبي ثابت: سمعت ميمون بن أبي شبيب عن المغيرة به.
وتكلم الحافظ العراقي في سماع ميمون من المغيرة، كما في «التقييد والإيضاح» (ص/ ٣٢٩).

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٢٩).

﴿س﴾ اذكر طرفًا من الفوائد.

﴿ج﴾ من ذلك ما يلي:

١ - استخدم الإمام مسلم لفظة (جميعًا) في الأسانيد، وقال النووي: هي منصوبة على الحال، ومعناه: اتفقا واجتمعا على التحديث بما يذكره إما مجتمعين في وقت واحد وإما فى وقتين، ومن اعتقد أنه لابد أن يكون ذلك في وقت واحد فقد غلط غلطًا بينًا[(١)].

٢ - أن الإسناد[(٢)] من الدين وهو من خصائص هذه الأمة. قال مُحَمَّد بن سِيرِين: إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ[(٣)]. ونحوه عن ابن المبارك[(٤)].

٣ - تراجم الكتاب من الإمام النووي، حيث قال الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ: وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم، بعضها جيد وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك. وإنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها. والله أعلم[(٥)].

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١/ ١٨٩).

(٢) كتب الأحاديث:

١- سند للمتن. ٢- سند للكتاب. ٣- سند للنسخة.

(٣) «مقدمة مسلم» (٣٣) بإسناد صحيح.

(٤) إسناده صحيح.

(٥) «شرح النووي على مسلم» (١/ ٢١)، وانظر: «مقدمة ط دار التأصيل» (١/ ١٠٣- ١٠٦)، واختاروا وضع التراجم في الهوامش.

٤ - جمع الطرق في مكان واحد والتنبيه على اختلاف المتون.

﴿س﴾ اذكر خلاصة ما وصل إلينا من كتاب التمييز للإمام مسلم.

﴿ج﴾ أفصح هذا القدر من الكتاب عن:

١- منهج الإمام مسلم في علم العلل التقعيدي ثم التطبيقي مع التفريع.

٢- يذكر الخلاف والمدار والاختيار ويشبهُهُ في هذا صنيع الدارقطني في «علله».

٣- وقع في الكتاب ٢٥ حديثًا وثم تذييل لأخينا محمود بن حمد بن عبد الفتاح جمع فيه قدرًا من الأحاديث وكلام الرواة من «فتح الباري» لابن رجب، و«شرح الترمذي»، و«التمهيد»، و«الاستذكار» لابن عبد البر، و«حاشية سنن أبي داود».

﴿س﴾ ما معنى قول أبي داود: «مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئا فَهُوَ صَالح».

﴿ج﴾ هذا أحد أقسام الأحاديث في سنن أبي داود:

فمنها ما اتفق الشيخان عليه. ومنها ما تفرد به البخاري أو مسلم. ومنها خارج الصحيحين وهو صحيح أو إسناده صحيح. ومنها الضعيف الذي نصَّ عليه. ومنها: ما سكت عنه. وقد اختلف العلماء في فهمه على أقوال:

١- هل صالح بمعنى صحيح؟

٢- هل صالح للشواهد والاعتبار؟

٣- هل تفيد الاحتجاج بها؟

وهذا الخلاف قد لا يضر كثيرًا عند المحقق والباحث.

﴿س﴾ اذكر طرفًا من فوائد هذه الرسالة.

﴿ج﴾ من ذلك ما يلي:

١- لم يستعمل خطبة الحاجة أو نص رسائل النبي ﷺ إلى الملوك، مما يدل على سعة الأمر، فقال: «سلام عليكم، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو، وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله ﷺ كلما ذكر. أما بعد».

٢- بَيَّن كثيرًا من مقاصده في سننه كما في

أ - «تقديمه الأحفظ على غيره في قول لأهل مكة: «ووقفت على جَمِيع مَا ذكرْتُمْ، فاعلموا أَنه كَذَلِك كُله إِلَّا أَن يكون قد رُوِي من وَجْهَيْن صَحِيحَيْنِ فأحدهما أقوم إسنادًا وَالْآخر صَاحبه أقدم فِي الْحِفْظ، فَرُبمَا كتبت ذَلِك وَلَا أرى فِي كتابي من هَذَا عشرَة أَحَادِيث».

ب - تنصيصه على المنكر كما في الأرقام التالية: (١٩، ٢٠٢، ٢٤٨، ٧٨٥، ٣٠٤٠، ٣٥٢٩، ٣٧٧٤، ٣٨١٨، ٤٩٢٤).

ب - إذا كان في الباب عدد من الأحاديث الصحاح، اقتصر على حديث أو حديثين لكثرة النفع وعدم الإطالة.

ت - تعرضه للزيادة في الألفاظ[1]، وينبغي أن تُفْرَد لها دراسة.

---

(١) **حيث قال في «رسالته» (ص: ٢٣)**: وَإِذا أعدت الحَدِيث فِي الْبَاب من وَجْهَيْن أَو ثَلَاثَة، فإنما هُوَ من زِيَادَة كَلَام فِيهِ، وَرُبمَا تكون فِيهِ كلمة زِيَادَة على الْأَحَادِيث.

ث - اختصاره الحديث الطويل من الأخبار لمعرفة الشاهد الفقهي من الخبر.

جـ- أنهم كانوا يكرهون الغريب من الحديث.

حـ - الاهتمام بأقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مع المرفوع كما في «سننه» عقيب (٣٧٩٠): قال أبو داود: «لا بأس بلحوم الخيل، وليس العمل عليه»، قال أبو داود: «وهذا منسوخ، فقد أَكَل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، منهم: ابن الزبير، وفَضَالة بن عُبيد، وأنس بن مالك، وأسماء بنت أبي بكر، وسُويد بن غَفَلَةَ، وعلقمة، وكانت قريش في عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تذبحها»[١].

خ - كَتم بعض التفصيلات العلمية الدقيقة التي تقصر عنها أفهام العامة. ومما يؤيد هذا قول عَلِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟!». أخرجه البخاري (١٢٧).

د - **الإعلال بأدوات التحمل** كما في قوله: «مثل مَا يُرْوى عَن ابْن جريج قَالَ: أخْبرت عَن الزُّهْرِيّ وَيَرْوِيه البرْسَانِي عَن ابْن جريج عَن الزُّهْرِيّ.

فَالَّذِي يسمع يظنّ أَنه مُتَّصِل وَلَا يَصح بتة، فَإِنَّمَا تَركْنَاهُ لذَلِك هَذَا لِأَن أصل الحَدِيث غير مُتَّصِل وَلَا يَصح، وَهُوَ حَدِيث مَعْلُول، وَمثل هَذَا كثير. وَالَّذِي لَا يعلم يَقُول: قد تركنَا حَدِيثًا صَحِيحًا من هَذَا. وَجَاء بِحَدِيث مَعْلُول».

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٧).

ذ - استعمل رَحِمَهُ ٱللَّهُ لفظ: «معلول»[(١)].

ر - **العمل بالمرسل أو الضعيف** إذا لم يكن في الباب غيره؛ لِما أورده من المراسيل في سننه ولقوله: «**مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئًا فَهُوَ صَالح**».

ز - عدم الاحتجاج بالضعيف.

ومن المآخذ على الرسالة:

١- ذكره الصلاة دون السلام لقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

٢- كثرة ثنائه على كتابه بقوله: «فَإِن ذُكر لَك عَن النَّبِي ﷺ سُنة لَيْسَ مِمَّا خرجته، فَاعْلَم أَنه حَدِيث واهٍ، . . . وَلَا أعرف أحدًا جَمَع على الِاسْتِقْصَاء غَيْرِي. . . وَهُوَ كتاب لَا ترد عَلَيْك سنة عَن النَّبِي ﷺ بِإِسْنَاد صَالح إِلَّا وَهِي فِيهِ. . . وَلَا أعلم شَيْئًا بعد الْقُرْآن ألزم للنَّاس أَن يتعلموه من هَذَا الْكتاب. وَلَا يضر رجلًا أَن لَا يكْتب من الْعلم بعد مَا يكْتب

---

(١) **وممن استعمل هذا:**

١- العقيلي (ت/ ٣٢٢) في «الضعفاء الكبير» (١٧٣٥) (١٩٨٩) (٣١٩٢).

٢- وابن حبان (ت/ ٣٥٤) في صحيحه في ترجمة حديث (١١٢٦)، (١٦٠٦) (١٨٦٦)، (٢٠٠٢) وغيرهم.

واستنكرها الحريري وتبعه ابن الصلاح في «مقدمته» (ص: ٨٩): النوع الثامن عشر: معرفة الحديث المعلل: ويسميه أهل الحديث (المعلول)، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: «العلة والمعلول» مرذول عند أهل العربية واللغة.

وهذا الاستنكار متعقب من استعمال الخليل بن أحمد وغيره إياها. وانظر بحثًا في ذلك: «مقدمة تحقيق علل ابن أبي حاتم» (١/ ٣٩-٤٥).

هَذِه الْكتب شَيْئًا، وَإِذا نظر فِيهِ وتدبره وتفهمه حِينَئِذٍ يعلم مِقْدَاره»[(١)].

❦ ❦ ❦

(١) قال تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].
وعَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ رَجُلًا جَعَلَ يَمْدَحُ عُثْمَانَ، فَعَمَدَ الْمِقْدَادُ فَجَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَكَانَ رَجُلًا ضَخْمًا، فَجَعَلَ يَحْثُو فِي وَجْهِهِ الْحَصْبَاءَ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: مَا شَأْنُكَ؟! فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا رَأَيْتُمُ الْمَدَّاحِينَ، فَاحْثُوا فِي وُجُوهِهِمِ التُّرَابَ**» أخرجه مسلم (٣٠٠٢).
لكن يشفع له صنيع نبي الله يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ﴾ [يوسف: ٥٥].

خاتمةٌ

﴿س﴾ ما أنواعُ التعليقِ على كتبِ الحديثِ؟

﴿ج﴾ مِن أشهرِها ما يلي:

١ - ضَبْطُ النصِّ على النُّسَخِ الخَطيةِ، مع إثباتِ الفروقِ والترجيحِ بينها.

٢ - توثيقُ النصوصِ من الكتبِ والمصادرِ، وأحيانًا من الكتبِ الناقلةِ عن الكتابِ.

٣ - الحُكْمُ على الأحاديثِ والآثارِ صحةً وضعفًا، على ما تقتضيه الصنعةُ الحديثيةُ.

٤ - بيانُ معاني الكلماتِ الغريبةِ، مع مراعاةِ سياقِ الكلامِ.

٥ - تخريجُ الأبياتِ الشعريةِ، مع بيانِ وجهِ الشاهدِ.

٦ - التعريفُ بالأعلامِ تعريفًا مقتضبًا.

٧ - مناقشةُ المصنفِ في اجتهاداتِه.

٨ - ملحق بالكتاب على شرط المصنف إن كان الكتاب في حاجة إليه.

مع الاعتناء بوضعِ الهوامشِ في مكانِها المناسبِ.

٩- الاعتناء بالكتب ذات الخلاف العالي فقد سبق التنبيه عليها فجدد بها عهدًا.

﴿س﴾ اذكر أهمَّ ما استفدتَه من هؤلاءِ الأعلامِ مشافهةً وسماعًا:

الشيخ أحمد معبد عبد الكريم.

والشيخ نور الدين عتر.

والأستاذ بشار بن عواد.

والشيخ محمد عمرو عبد اللطيف؟

﴿ج﴾ أما شيخُنا العلامةُ أحمد معبد عبد الكريم حفظه الله، فأفدتُ منه:

١ - ألا نحكمَ على مُحقِّقٍ أو باحثٍ سَبَقَنا - بما أتيح لنا من وسائلَ وتقنياتٍ. بل بالنظرِ في المتاحِ في عصر هذا المُحقِّقِ أو الباحثِ.

٢ - البحثُ عندَ الاختلافِ.

وذلك أني اختلفتُ معه[١] في نطقي «مِهرانَ» بالكسرِ. وهو يقولُ: بفتحِ الميمِ.

فقلتُ: يا شيخَنا، لم أقف على فتحِ الميمِ إلا في تحقيقي لكتاب «توضيحِ الأفكارِ» للصنعانيِّ. والأصلُ هو الكسرُ.

فقال: ابحث.

---

(١) وذلك ضمن أسئلة وجهتُها له - حفظه الله - في مخطوط (رؤية الله) للدارقطني، رَحِمَهُ اللَّهُ.

فبحثتُ ثم جئتُ في أحدِ مجالسِه في شرحِ «تدريبِ الراوي» في أروقةِ الأزهرِ الشريف، فقال: أخطأ عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ!!

٣ - أنَّ أَتْقَنَ شيءٍ في مقابلةِ النُّسَخِ الخطيةِ أن تُقابَلَ نسخةً نسخةً من شخصين، وأن مدةَ دوامَ العملِ لا تَزيد عن ساعتين.

٤ - المحافظةُ اليوميةُ أو الليليةُ على عشرِ دقائقَ في المصطلحِ - تفيدُك كثيرًا وتنجزُ بها كتبًا كثيرةً ومطولاتٍ، شريطةَ أن تُدوِّنَ ما يَعِنُّ لك.

٥ - أن خدمةَ الدينِ ليست حِكرًا على مؤسسةٍ أو جامعةٍ، بل كلُّ مَن كان أهلًا ويستطيعُ أن يخدمَ دينَه فليبادر.

٦ - ما دمت حيًّا فلا تنشر إلا ما يَزينك.

٧ - تخريج السند والمتن، فإنه مفيد جدًّا للاستدراك أو للسقط في السند.

أما شيخُنا الأستاذُ الدكتورُ/ نور الدين عتر حفظه الله فأفدت منه[(١)]:

١ - الدقةَ والتأني وعدمَ التسرعِ بالنشرِ قبلَ عرضِ العملِ على أكثرَ من باحثٍ ومُراجِعٍ، بخاصة في بداية العُمُر.

٢ - إخراجَ كتابٍ قديمٍ في صورةِ كتابٍ جديدٍ. وذلك بتتميمِ النقصِ.

وهذا ما فعلتُه في تحقيقي كتاب «الرحلة» للخطيبِ البغداديِّ وكتاب «رؤيةَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ» للدارقطنيِّ، طبعتَي دارِ ابنِ تيميةَ، بالقاهرةِ.

---

(١) وذلك في شرحه - حفظه الله - لنا: «نزهة النظر شرح نخبة الفكر»، و«الأربعين النووية» في الجامع الأزهر.

وأما أستاذُنا د/ بشار عواد معروف حفظه الله فأفدت منه:

١ - الاهتمامَ بالنُّسَخِ الخطيةِ، وتقديمَ ما كان بخطِّ المؤلِفِ، ثم توثيقَها بمن سَمِع النسخةَ أو بمن رَوَى عن صاحبِ الكتابِ[١] ثم بمن نَقَل عنها.

٢ - دراسةَ كلِّ راوٍ في الإسنادِ وإفرادَه بترجمةٍ[٢] مما يُعِينُ الباحثَ على اكتشافِ التصحيفِ وإثباتِ السماعِ، وجَمْعِ الأقوالِ في الراوي والرسوخِ في علمِ الرجالِ.

٣- كلُّ ما قال فيه الترمذيُّ: (حسنٌ) فهو مُعَلٌّ بعلةٍ خفيةٍ أو ظاهرةٍ. وهذا فيه نظر عندي.

وهذا ما توصلتُ إليه في الطبعةِ الثانيةِ التي ستُطبَعُ إن شاء اللهُ من «سُننِ الإمامِ الترمذيِّ».

٤ - الحرصُ الشديدُ على الازديادِ من العلمِ في الحضرِ والسفرِ،

---

(١) ويُتفطن للزيادات التي أُدخلت على «سنن الترمذي» فقد أخرج د/ بشار في تحقيقه (٣٢) حديثًا من زيادات النساخ. وكذلك صحيح مسلم به زيادات.

(٢) وذلك بذكر الاسم والكنية واللقب، ثم المولد والوفاة، في موطن واحد، كما فعل الخطيب والزركلي، ثم شيوخ صاحب الترجمة، ثم عطائه من تلاميذ ومؤلفات، ثم أقوال العلماء فيه. وهذا قد يتناسب مع من يكتب ترجمة في صدر كتاب أو يفرد ترجمة لأحد الأعلام.

أما مَن يحقق ويعرّف بالأعلام، فأرى أن لكل مقام مقالًا، فالذي يكتب في التفسير يأخذ من الترجمة ما يتناسب مع العَلَم الذي هو بصدده. وكذا الذي يكتب في الزهد أو الذي يبحث عن أصحاب الراوي ليعلم منزلة الطالب من شيخه، أو الذي يتناول التعليق على كتاب عقيدة. . . وهكذا.

حتى مع كِبَرِ السِّنِّ أو المرضِ.

وألا يغترَّ الباحثُ بما حققه من مجلداتٍ وإن بلغت الثلاثَ مئةٍ؛ ففارِقٌ بين التحقيقِ، وتأليفِ ابنِ تيميةِ والذهبيِّ وابنِ حجرٍ.

٥ - أنه تَعَلَّم التحقيقَ من اثنين:

أ - مصطفى جواد العراقي.

ب - تحقيق العَلَّامةِ أحمد شاكر في «الرسالةِ» حيث قال: قرأتُها نحوَ عشرين مرةً لأنظر كيف ينظر إلى النص؟ ومتى؟ وكيف يعلق؟

٦ - تدريبُ الطلبةِ على التخريجِ من الكتبِ الستةِ بلا فهارسَ.

٧ - تظهرُ قدرتُك على أن تقدمَ للقارئِ خدمةً هو لا يستطيعُ إلا أن يستفيدَ منها.

٨ - أن ابنَ خَلْدُونَ دونَ المتوسطِ، وهو كثيرُ الخطأ، وينقلُ من ابنِ الأثيرِ، من نسخةٍ محرفةٍ.

أما الشيخ محمد بن عمرو رَحِمَهُ اللهُ **فثلاث خلالٍ:**

الأولى: التواضع الجم واتساع الصدر فكنت إذا القيت عليه السلام في الهاتف قلت معي فضيلة الشيخ محمد بن عمرو قال: معك محمد عمرو.

ثانيًا: كان رَحِمَهُ اللهُ يُنْصِتُ إلى سرد الترجمة المختلف فيها ثم يناقشني في الأقوال وقد استوعبها كأنها بين عينيه.

ثالثًا: في الجمع بين الأقوال يرد المتأخر في التوثيق إلى المتقدم فيه فيتقلص الخلاف ويظهر الترجيح أو الجمع.

﴿س﴾ **اذكر منهجًا يرتقي به الطالبُ في علمِ الحديثِ.**

﴿ج﴾ **لابدَّ من التدرجِ في علمِ الحديثِ، وهو على المراحلِ الآتيةِ:**

الأولى: دراسةُ المصطلحِ بتدرجٍ وتوسعٍ؛ لأن هذه الدراسةَ ستَجمعُ لك شتاتَ هذا العلمِ، وستَمضي على الحديثِ الصحيحِ بمباحثِه، وكذا الحسنُ، وأيضًا الضعيفُ، وما يتعلقُ بالرجالِ. . . وهكذا. ومِن ثَم ستَظهرُ للدارسِ مشاكلُ كثيرةٌ سيأتي جُلُّ كثيرٍ منها في المراحلِ الآتيةِ[١].

الثانيةُ: قراءةُ مقدماتِ كتبِ الجرحِ والتعديلِ، والتدربُ دومًا على الرجالِ المُخْتَلَفِ فيهم.

الثالثةُ: معرفةُ دلالاتِ ألفاظِ الجرحِ والتعديلِ ومراتبِها.

وذلك بالنظرِ إلى إجمالاتِ كلِّ عالِمٍ وتفصيلاتِه، فخيرُ ما يُفَسَّرُ به تنصيصُ العالِمِ نفسِه على مَقْصِدِه في موطنٍ آخَرَ.

وكذلك بالنظرِ في تفسيراتِ أهلِ العلمِ لها.

الرابعةُ: قراءة كتب العللِ ومعرفةُ وجوهِ الإعلالِ فيها. والفارقِ بين العلةِ القادحةِ وغيرِ القادحةِ. وكتابُ ابنِ أبي حاتمٍ غنيٌّ بهذا جدًّا. ويليه

---

(١) «إتقان قواعد التحديث» لأبي الحسنات محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي (ت/ ١٣٠٤).

و«قواعد علوم الحديث» للتهانوي. فإنهما مفيدان جدًّا.

ولشيخنا أبي عبد الله مصطفى بن العدوي - حفظه الله - كتاب «مصطلحات الحديث والمحدثين» ط. دار ابن رجب. فيه زُبدةُ عمُره مع سهولة عرضه وتنصيصه - حفظه الله - على منهج من أعماله التأليفية والتحقيقية للترقي في هذا العلم (ص ٢٨).

كتاب «العلل» للدارقطنيِّ مع طول.

الخامسةُ: النظرُ في كتبِ التخريجِ التي سبقتك، وكيف طبقوا القواعدَ في حكمِهم على الأخبارِ.

السادسةُ: ضَبْطُ متنٍ؛ كـ«نُخْبَةِ الفِكَرِ»، وأحدِ شروحاتِه والتحشيةُ عليه.

السابعة: الحرص على مجالس أهل الحديث ومدارستهم(١).

والله تعالى أسأل أن ينفع به قارئه وكاتبه وسامعه والناظر فيه وأن يبلغنا من فضله وإحسانه ما نؤمله ونرتجيه إنه ولي ذلك والقادر عليه لا إله إلا هو عليه توكلتُ وإليه أنيب(٢).

وحرره

أبو أويسٍ أشرفُ بنُ نصرِ بنِ صابرٍ الكردي

في السادس عشر من شهرِ ربيع الأول، عامَ تسعة وثلاثين وأربعِ مئةٍ وألفٍ

من الهجرةِ المباركةِ

نزيل مُنية سمنود – أجا – دقهلية – مصر

(١) اقتباس من مقدمة «تقريب التهذيب».

(٢) أفادني بزبدة هذا الجواب فضيلة المحدث أبو الحسن المأربي – حفظه الله وشفاه –.

فهرس الموضوعات

الموضوع — الصفحة

❑ مقدمة فضيلة الشيخ مصطفى بن العدوي - حفظه الله - ٥
❑ مقدمةٌ ٩
◆ اذكر طرفًا من الأخلاقِ والآدابِ التي ينبغي لطالبِ العلمِ وبخاصة علم الحديث أن يتحلى بها ٩
◆ بَيِّنْ موضوع علمِ التخريجِ ١٢
◆ اذكر بعضَ ثمارِ هذا العلمِ ١٢
◆ بَيِّنْ نشأةَ هذا العلمِ ١٥
◆ ما حُكْمُ تعلمِ علمِ التخريجِ ١٧
◆ ما المراحلُ التي سيَمُرُّ بها الباحثُ في هذا العلمِ ١٧
◆ عَرِّفْ علمَ التخريجِ لغةً واصطلاحًا ١٨
◆ اشرحِ هذا التعريفَ ٢٠
❑ تعريفُ التخريجِ وشرحُه ٢٤
❑ خطواتُ الحكمِ على الحديثِ ٣٠
◆ ما الضررُ الذي يترتبُ على القصورِ في جمعِ الطرقِ أو النظرِ في كلامِ أهلِ العلمِ ٣٥
❑ مفاتيحُ التخريجِ «تحفةُ الأشرافِ» مع ذكرِ أنموذجين منها ٣٧
◆ اذكر نبذةً عن «تحفةِ الأشرافِ» ٣٧
❑ تمرين (١) ٣٩

◆ اذكر مثالاً من «تحفةِ الأشرافِ» مع التعليقِ عليه ٣٩
❑ تمرين (٢) ٤١
◆ خَرِّج ما جاء في «السُّنةِ» لابنِ أبي عاصم رقم (٢١): ثَنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، ثَنا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلاً لاَ أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ. قَالَ: «قُلْ: رَبِّيَ اللهُ، ثُمَّ اسْتَقِمْ» من «تحفة الأشراف» ٤١
❑ المُعجمُ المُفهرَسُ ٥٤
◆ عَرِّفْ بالمعجمِ المُفهرَسِ ٥٤
❑ نموذج (١) ٥٦
◆ خَرِّجْ ما أخرجه أبو داود عن عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الغَائِطِ قَالَ: «غُفْرَانَكَ» ٥٦
❑ المسندُ الجامعُ ٥٨
◆ عَرِّفْ بالمسندِ الجامعِ ٥٨
◆ كيف تُخَرِّجُ حديثًا من المسندِ الجامعِ ٦٠
◆ البَدءُ بالتخريجِ من الجهازِ أَوْلى أم الكتبِ؟ مع التعليلِ ٦١
❑ الحاسوبُ (الكمبيوترُ) ٦٢
◆ عَرِّفْ بالجوامعِ أو الشاملاتِ التي يُستخرَجُ منها الحديثُ على الحاسوبِ ٦٢
❑ تمرينٌ من الحاسوبِ ٦٦
◆ خَرِّج حديثَ أُمِّ المؤمنين عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - في الذِّكرِ عندَ الخروجِ من الخلاءِ: «غفرانَك» السابقَ، من الشاملةِ، مع رسمِ الخريطةِ وذكرِ الملحوظاتِ والحكمِ على الرجالِ ٦٦
◆ تَرْجِمْ لسندِ أبي داودَ بحُسْبانِه من الكتبِ الستةِ، ولإسنادِ البيهقيِّ في الدعواتِ بحُسْبانِه إسنادًا نازلاً ٧٠

❑ الجَرْحُ والتعديلُ ٧٨
◆ اذكر طرفًا من أهميةِ علمِ الجرحِ والتعديلِ، وكيف السبيل إليه ٧٨
◆ اذكر أهمَّ ما يعتني به الباحثُ في بابِ الجرحِ والتعديلِ ٨٠
◆ كيف نفعلُ مع الاختلافِ في الأقوالِ على ابنِ مَعينٍ ٨٣
◆ إذا اشتبه عليك ضبطُ راوٍ أو نسبتُه، فماذا تصنعُ ٨٣
◆ كيف أميزُ بين السُّديِّ الكبيرِ والسُّديِّ الصغيرِ ٨٥
◆ أبو غسان في الصحيحين ثلاثة، فكيف أميز بينهم ٨٦
◆ مَن هؤلاءِ الثلاثةُ: (أبو ضَمْرةَ)، و(أبو جَمْرةَ)، و(أبو نَضْرةَ) ٨٧
◆ علقمةُ في الصحيحين ثلاثة، يروون عن الصحابة رضي الله عنهم، مَيِّزْ بينهم ٨٧
◆ هل ثَبَت قولُ شعبةَ: (كفيتُكم تدليسَ ثلاثةٍ) ٨٨
◆ هل أخرج البخاريُّ لحمادِ بنِ سلمةَ ٨٩
◆ هل مِن العلماءِ مَن يُقوِّي روايةَ عليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدْعانَ إذا رَوَى عنه حمادُ بنُ سلمةَ ٨٩
◆ هل قولُ أبي داودَ: «شيوخُ حَرِيزِ بنِ عثمانَ بنِ جَبْرٍ - ثقاتٌ» على إطلاقِه ٩١
◆ هل محمد بن يوسف الفريابي أثبت الناس في الثوري ٩٤
◆ اذكر عددًا ممن آباؤُهم ثقاتٌ وأبناؤُهم ضعفاءُ، أو العكسُ .. ٩٦
◆ اذكر عددًا من أصحابِ الكتبِ الذين عليهم بعضُ التنبيهاتِ أو متهمون ٩٧
◆ ما درجةُ المثنى بنِ إبراهيمَ الآمُلي - أحدِ شيوخِ الطبريِّ في التفسيرِ - ٩٨
◆ ما علةُ روايةِ عليِّ بنِ أبي طلحةَ عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما ٩٨
◆ اذكر طرفًا من أهميةِ الاطلاعِ على أسانيدِ التفسيرِ والكتبِ المؤلفةِ فيه ٩٩

◆ ما الأرجحُ في حالِ عبدِ اللهِ بنِ عثمانَ بنِ خُثَيْمٍ المكيِّ ١٠٠
◆ اذكر نماذجَ لأئمةِ الجرحِ والتعديلِ: المتشددين والمتوسطين والمتساهلين ١٠١
◆ اذكر عددًا من الألفاظِ المبهمةِ، مع بيانِ معناها ١٠٣
◆ اذكر إلماحة على المراتب الاثنتي عَشْرَةَ التي ذكرها ابنُ حجرٍ في مقدمةِ «التقريبِ» ١٠٤
◆ كيف أستخرجُ تراجمَ الكتبِ التاليةِ: الكتبِ الستةِ، ومسندِ أحمدَ، وموطأ مالكٍ، ومسند الشافعيِّ، ومسندِ أبي حنيفةَ، وابنِ حِبانَ، والدارقطنيِّ، والحاكمِ، والبيهقيِّ، والطبرانيِّ ١٠٦
◆ اذكر عددًا ممن خالُهم أو خالتُهم مُحَدِّثٌ ١٠٦
◆ اذكر أربعةً من النساءِ أخواتٍ، وكلُّهن مؤمناتٌ ١٠٧
❑ تقويةُ الحديثِ بالشواهدِ والمتابعاتِ ١٠٨
◆ عَرِّفِ الشاهدَ ١٠٨
◆ عَرِّفِ المتابَعةَ التامةَ والقاصرةَ، مع ذكرِ بعضِ التنبيهاتِ ١٠٨
❑ مناقشة الأحاديث ١١١
◆ اذكر أهم السبل في مناقشة الطرق وكلام الأئمة ١١١
❑ تبييضُ الحديثِ ١١٤
◆ كيف تُبَيِّضُ أو تُسَوِّدُ حديثًا ١١٤
❑ ملحوظاتٌ ١١٦
❑ نماذجُ للتدريب على الأحاديثِ المُعَلةِ ١١٨
◆ اذكر أشهرَ طرقِ اكتشافِ العلةِ ١١٨
◆ ما الطرقُ التي يسلكُها المُحَدِّثون لإعلالِ المتنِ ١١٩
◆ اذكر طرفًا من قرائنِ الترجيحِ ١٢٠
❑ عللٌ في الأسانيدِ ١٢١
◆ اذكر مثالاً لما اختُلِف في وصلِه وإرسالِه، والوصلُ أرجحُ ... ١٢١

◆ اذكر مثالاً لِما أعله بعضُ العلماءِ بتفردِ راوٍ عن شيخٍ له أصحابٌ ١٢٣
◆ اذكر مثالاً للخللِ الواردِ بسببِ العطفِ ١٢٥
◆ اذكر مثالين أسقط فيهما الإمامُ مالكٌ راويًا ضعيفًا عن عمدٍ .. ١٢٩
❑ الإعلالُ في المتنِ ١٣٣
◆ اذكر نماذجَ على توهيمِ الراوي الجبلِ في بعضِ الألفاظِ ١٣٣
◆ اذكر مثالاً لِما رواه الراوي بالمعنى فوَهِم فيه ١٣٦
❑ نماذجُ على الشذوذِ والأوهامِ في الألفاظِ ١٤١
◆ اذكر مثالاً لِما استُبدِل فيه لفظٌ خاصٌّ (المسلمون) بعامٍّ (الناس) ١٤١
◆ اذكر مثالاً فيه تقييدُ روايةٍ عامةٍ بخاصةٍ ١٤٣
◆ اذكر مثالاً تعارض فيه النفي والإثبات ١٤٨
❑ نماذجُ للألفاظِ المنكرةِ ١٥٨
◆ اذكر مثالاً لما اختُلف فيه في لفظةٍ بين الوصلِ والإدراجِ ١٦٠
❑ سُلوكُ الجادةِ ١٦٢
❑ ألفاظٌ وردت مِن أكثرَ مِن وجهٍ، لكنَّ الأرجحَ ضَعْفُها ١٦٥
❑ بابٌ في أحاديثَ أُعِلت، والصوابُ تصحيحُها ١٦٨
❑ الإعلالُ بالتاريخِ ١٧٤
◆ إتقانُ دراسةِ السيرةِ والتاريخِ من أسبابِ الحكمِ بضعفِ الأخبارِ أو وهمِها عندَ علماءِ الحديثِ، دلِل على ذلك ١٧٤
❑ باب في مقدمات الكتب الستة والاستفادة منها ١٧٦
◆ هل الكتب الستة لها مقدمات تبين مناهج مصنفيها ١٧٦
◆ مقدمة الإمام مسلم ١٧٦
◆ اذكر خلاصة ما تشتمل عليه مقدمة الإمام مسلم ١٧٦
◆ رَدَّ مسلم رواية الفاسق بوجهين، فما هما ١٧٧

◆ هل الكلام في الرواة بحقٍّ غِيبة ١٧٨
◆ اذكر الأحاديث الضعيفة في المقدمة ١٧٩
◆ ما العمل في قَبول الحديث المعنعن ١٨٠
◆ اذكر طرفًا من الفوائد ١٨١
◆ اذكر خلاصة ما وصل إلينا من كتاب التمييز للإمام مسلم ... ١٨٢
◆ ما معنى قول أبي داود: «مَا لم أذكر فِيهِ شَيْئا فَهُوَ صَالح» .. ١٨٢
◆ اذكر طرفًا من فوائد هذه الرسالة ١٨٣
❑ خاتمةٌ ١٨٧
◆ ما أنواعُ التعليقِ على كتبِ الحديثِ ١٨٧
◆ اذكر أهمَّ ما استفدتَه من هؤلاءِ الأعلامِ مشافهةً وسماعًا ١٨٨
◆ اذكر منهجًا يرتقي به الطالبُ في علمِ الحديثِ ١٩٢
❑ فهرس الموضوعات ١٩٤

تم الصف والإخراج بمكتب الفتح

أبو يحيى علي بن إسماعيل

٠٠٢/٠١٠٠٢٤٢١١٠٦